جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

# دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية
## -الجزائر دراسة حالة-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
فرع: دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:
سلاف سالمي

إشراف الدكتور:
رياض بوريش

أعضاء لجنة المناقشة :

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ.د.كيبش عبد الكريم | أستاذ التعليم العالي | رئيسل | جامعة منتوري قسنطينة |
| د.بوريش رياض | أستاذ محاضر (أ) | مشرفا ومقررا | جامعة منتوري –قسنطينة |
| د.لعجال أعجال محمد لمين | أستاذ محاضر (أ) | عضوا | جامعة محمد خيضر بسكرة |
| د.فرحاتي عمر | أستاذ محاضر (أ) | عضوا | جامعة محمد خيضر بسكرة |

السنة الجامعية: 2010/2009م الموافق لـ1430-1341هـ

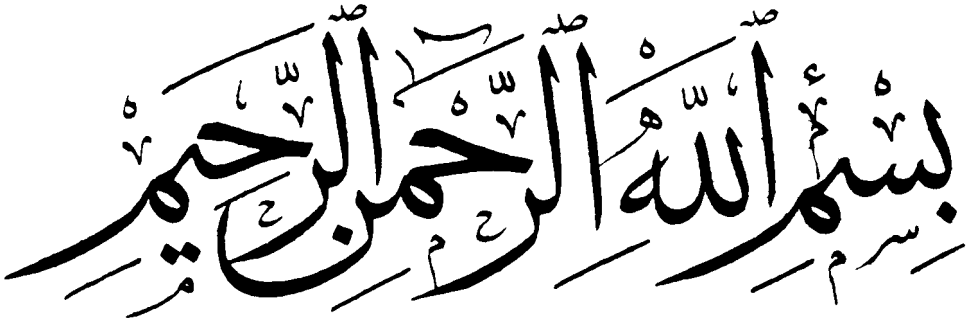
بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

# "شكر و تقدير"

نحمد الله عز وجل على أن و فقنا في إتمام هذه المذكرة حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه، و إني يا رب أقف بين يديك معترفة بأنه لولاك ما خطت يدي حرفا واحدا فالحمد لله رب العالمين.

و أتوجه بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف الدكتور"رياض بوريش" و أخصه بكل صنوف التقدير و الشكر و العرفان،الذي ذلل أمامي قسطا معتبرا من الصعوبات، واختصر بعد المسافات بروحه العلمية المرحة.الذي لم يبخل علي بنصائحه و إرشاداته والذي كان لي خير عون في انجاز هذه المذكرة.إذ كان المشرف في هذا العمل يأخذ بيدي مرشدا حينا و مشجعا على المتابعة حينا آخر بطيبة و صبر و عزم.الشيء الذي ساعدني على تجاوز لحظات الإرهاق والارتخاء بثبات وطموح في بلوغ الأهداف المنشودة.

كما أتقدم بالشكر لأساتذتي وإلى كل أساتذة دول المغرب العربي الأفاضل تقديرا لبذلهم وعطائهم،وللسادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقراءة البحث،وسداد النصح والتوجيه،فجزاهم الله خير.

كما أقدم شكري و تقديري إلى كل مسيري كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة:بسكرة،قسنطينة،باتنة،جيجل،والجزائرالعاصمة. وإلى كل المكتبات الوطنية للجهود المضنية التي بذلوها من أجلي.كما أنني مدينة للمؤلفين اللذين استفدت من كتبهم ووثائقهم.

و أخيرا إني لا أجد من واجب أؤديه،بحق لهؤلاء سوى الشكر و الدعاء بأن يجعل الله تعالى ذلك في ميزان حسناتهم.

"سلافة"

# الإهـــداء

أهدي هذا العمل إلى:

يزيدني فخرا و شكرا إلى الذي هو سبب نجاحي في دراستي وفي حياتي كلها،و إلى الذي أبدع خلقي و خلق هذا الكون إلى .....الله عز وجل .

إلى سيدي نور بصري وبصيرتي،و عبير ضميري وسريرتي إلى من بلغ القران و تخلق به،إلى من علمه ربه فعلم الإنسان إلى .....أستاذ الحياة محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

إلى من علماني فأحسنا تعليمي و أدباني فأحسنا تأديبي إلى من ألهماني الحب و الصبر و علماني أن الحياة أمل يعقبه عمل.....الغاليين أمي وأبي.

إلى روح قلبي و قرة عيني،هي تجري مجرى الدم في العروق .....جدتي العزيزة.

إلى أجمل باقة ورد أهداها لي الله .....أخواتي و إخواتي.

إلى روح صديقة دربي .....لمياء رحمها الله برحمته الواسعة.

إلى طلبة الماجستير تخصص"دراسات مغاربية"بجامعة بسكرة.

إلى كل من له هدف نبيل في هذه الحياة.....إلى كل من يؤمن بان النجاح عمل و اجتهاد.

إلى كل من اهتدى بقول الرسول صلى الله عليه وسلم :"لا يزال الرجل عالما ما طلب العلم فان ظن انه علم فقد جهل"

أهدي لكم جميعا عملي هذا

" سلافة"

# دعـــاء

يا ربي إذا أعطيتني مالا لا تأخذ سعادتي... وإذا أعطيتني قوة لا تأخذ عقلي... و إذا أعطيتني نجاحا لا تأخذ تواضعي... و إذا أعطيتني تواضعا لا تأخذ اعتزازي بكرامتي... يا ربي لا تدعني أصاب بالغرور...إذا نجحت... و لا أصاب باليأس إذا فشلت... بل ذكرني دائما بان الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح.

...يا ربي علمني أن التسامح هو اكبر مراتب القوة...و أن الانتقام هو أولى مظاهر الضعف...ياربي إذا جردتني من المال اترك لي الأمل... وإذا جردتني من النجاح اترك لي قوة العناء حتى أتغلب على الفشل.

و إذا جردتني من الصحة اترك لي نعمة الإيمان ...ياربي إذا أسأت إلى الناس أعطيني قوة الاعتذار...و إذا أساء إلي الناس أعطيني شجاعة العفو.

آمين يا رب العالمين.

# مقدمة

من المفاهيم التي دأبت التحاليل استعمالها مفهوم"المجتمع المدني"بكل دلالاتـــه السياســـية والتاريخيـــة المعروفة، باعتباره أصبح يمثل نمطا منفردا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي داخـــل أي بلـــد يظهر في شكل تنظيمات تطوعية مستقلة ذاتيا، وجدت بالأساس لتملا المجال العام بين المجتمع والسلطة وهي غير ربحية تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشـــة أو لتحقيـــق مصالح أفرادها ملتزمة ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الأخر من منطلق أنه يشكل وسائط تعبير ينتج فيها الفرد ذاته وحياته وتضامنياته ومقدساته وإبداعاتـــه، وهـــذا المجال القائم بشكل من الأشكال داخل دول المغرب العربي(المغرب، تونس، موريتانيا، ليبيا) من جهـــة والدولة الجزائرية المستقلة من جهة أخرى، له ما يميزه ويطبع مسيرته.

إن الأهمية المتقدمة التي بلغها المجتمع المدني بكل فعالياته خاصة في ظل تعالي مطالب وإرادة تحديث المجتمع على مختلف المستويات وضع الفاعل الرئيسي أمام تحديات كبيرة في سبيل تفعيل دوره ضمن المقاربة الاصطلاحية الشاملة التي تطمح أطراف على اختلاف مشاربها طبعت بصماتها عليها، هذا الدور وأن يبقى نوعا ما مرهونا بإرادة سياسية جادة وإدراك جماهيري واسع الأهمية، فإنه يقترن في الوقت نفسه بمسؤولية شاغلي هذا الميدان في إبراز نموذج حقيقي وهو الذي لن يأتي إلا من خلال وضع "المجتمع المدني"في دول المغرب العربي ضمن مساره المفترض به من خلال مواجهة الأمر الواقع في مسألة البناء والإصلاح الداخلي غير مكتمل، وتولي المهام والمسؤوليات المنوطة به في إطار خدمة النفع العام، وتحديث المجتمع في زمن يعرف الانفتاح الديمقراطي .

والجزائر من بين الدول المغاربية التي أثبتت تجربتها التنموية عجزا على مستوى الدولة المركزية وفراغا تسييريا على مستوى أجهزتها ومؤسساتها دون مشاركة فعالة من طرف الأوساط الشعبية، وذلك راجع إلى عدم مراعاة عاملي الاستمرارية وتطوير البنية الثقافية والاجتماعية والسياسية وتفاعلها وتكاملها الذي يطلق الطاقات الكامنة للإنسان.و يحقق الاستثمار الأمثل للأفراد والذي يجعل منهم شيء جديدا عن طريق تنظيم الجماهير في جمعيات فعالة تكون الوعاء الذي يمكنهم من تحقيق أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية التي حدودها لأنفسهم سوى كانت خدماتية أو إنتاجية أو للدفاع عن مبادئ معينة، و حتى لتوجيه عملية التغيير الاجتماعي.

***<u>أهميـــــة مـــوضـــوع الدراسة:</u>**

تكمن أهمية موضوع الدراسة في تناولها لأحد أهم الموضوعات التي يجري الحديث عنها أو التفكير فيها الآن، ومن ثم سيكون هذا البحث محاولة لمواكبة ما يجري حاليا على المستوى الفكري بشأن المجتمع المدني المغاربي.

وفضلا عن ذلك تهدف الدراسة وبشكل مركز إلى توضيح الموضوع –المجتمع المدني–من جانبيه

العلمي والعملي داخل الإقليم المغاربي والوقوف أمام معرفة الدور الهام والبارز الذي تؤديه مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني في تفعيل الكثير من القضايا في زمن التعددية السياسية .

بالإضافة إلى ذلك وبعد إقرار التعددية السياسية وتغيير النظام السياسي والاقتصادي في الجزائر تغييرا جذريا وسريعا ودخول المجتمع المدني حيز الاستعمالات والحوارات اليومية، بات من الواجب والضروري معرفة مكانة المجتمع المدني وأهميته ودوره في المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، فالمجتمع المدني بمختلف الأطر والتشكيلات هو القوة والركيزة التي تقف خلف نجاح عملية التحول الديمقراطي لكونه ضابط اجتماعي مهم وفعال.

***أهداف الدراسة:**

كما تأتي هذه الدراسة في إطار اهتمام اكبر من قبل مجموعة من الباحثين وعلماء السياسة المهتمين بدراسة وتحليل دور المجتمع المدني، و خاصة إذا تعلق الأمر به داخل النظام السياسي الجزائري، وتقويم تجربة التحول الديمقراطي أو زمن التعددية السياسية وما مدى تأثيرها على دور المجتمع المدني في تفعيل الكثير من القضايا والمسائل التي عجزت عنها الدول.

*تطمح الدراسة أيضا إلى الوصول لبعض الاقتراحات وكذا التصورات المؤدية إلى تنشيط وتفعيل دور "المجتمع المدني" باعتبارها من الأعمال الرئيسية والنشاطات الفاعلة في بناء وتحقيق التطور الديمقراطي.

*ليس للطالب في الحقيقة أي هدف أسمى من أن يفهم فهما صحيحا لمعظم جوانب مشكلة البحث الذي يقوم به.

*كما تهدف الدراسة إلى جعل المذكرة محل استفادة للطلبة والدول المغاربية، ولا تريدها مجرد مجموعة من الأوراق تلصق وتوضع على رفوف المكتبات.

***أسباب اختيار موضوع الدراسة:**

إن الفضول العلمي كان وراء اختيار هذا الموضوع بالإضافة إلى حساسيته التي تطرح نفسها علينا بإلحاح هذا كله لأجل المساهمة ولو بجزء يسير في معرفة الحقيقة والواقع الذي يكمن وراءه المجتمع المدني في دول المغرب العربي والتوصل إلى نوعية نشاطه وحيويته. وهذا للانطلاق به نحو مرحلة جديدة .

كما يعود سبب اختيار موضوع الدراسة أيضا إلى **عوامل ذاتية** وأخرى **موضوعية** هي:

1 –لقد فرضت مفاهيم المجتمع المدني ومؤسساته نفسها بقوة وفعالية على مستوى البناء التنظيمي للمجتمعات المعاصرة، فأصبحت حركيتها ودورها يشكل أحد الإشكاليات التي تستوجب التحليل

والمناقشة إلا أن أغلب اهتمامات الأكاديميين حول الموضوع، انصب على البناء القانوني والمعرفي للمجتمع المدني ومؤسساته وتنظيماته، أما عن فعاليته ووظيفته فانه عادة ما تكون مبهمة أو مجرد أراء بعيدة عن الواقع.

2-بداية كثيرون، الذين عرفوا وكتبوا وبحثوا عن المجتمع المدني, وأنا بدوري لابد أن أبحث في هذا الموضوع وأعطي رأي فيه. خاصة أنه ينتمي لإقليم المغرب العربي، بغية التوصل إلى واقع الدور الذي يؤديه في زمن يشهد انفتاحا ديمقراطيا.

3- صلتي المباشرة بالموضوع لكونه ينتمي إلى حقل دراستي – العلوم السياسية – حيث كان هذا العامل محفزا ومشجعا لي.

4 – فضولي لمعرفة أبرز المعوقات التي تقف أمام تواجد "مجتمع مدني" حيوي ونشيط داخل الدول المغاربية, والعمل على إيجاد السبل والوسائل الناجعة لتفعيله وزيادة نشاطه. وبهذا الشكل تستطيع دول المغرب العربي الوصول إلى تحقيق من الطموحات والأهداف، بدءا بالديمقراطية ومرورا بالحكم الراشد والتنمية المستدامة وصولا إلى قضية التكامل المغاربي.

5 – الذي دفعني لاختيار الموضوع هو أن أطرو تشكيلات "المجتمع المدني" تعتبر غنى وثراء وتقدم ثقافي وفكري وسياسي واقتصادي وإنمائي يساعد ويطور المجتمع ككل مع بناء الوطن بشكل صحيح وهادئ.

بالإضافة إلى هذا فلا شيء يحل محل "المجتمع المدني"الطبيعي الذي يتحرك ويعمل فيه الإنسان، المواطن, من تلقاء نفسه,بإرادته الحرة وضميره الواعي الإنساني دون أوامر أو إملاء أو موانع أي أن المرء يعيش في جو بعيد عن الخوف والرعب والتسلط والقيد, يعطي ويقدم أجمل ما في فكره وعقله وإمكانياته وطاقاته للوطن والشعب .

6 – لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع استنادا لاهتمامنا الشخصي بالعمل الجمعوي في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية الحالية أين ظهرت مؤسسات المجتمع المدني كوسائط تعبير وتنظيم لأفراد المجتمع الإنساني هذا الأمر يكسب دراستنا قيمة علمية وعملية من خلال السعي المتواصل لربط الجامعة بالمحيط. وبالتالي أصبحت الحاجة الماسة لمثل هذه الدراسات التي تستفيد منها الجامعة ومؤسسات "المجتمع المدني".

7 – أنه بقدر ما يجتهد الباحث قصد تحقيق الموضوعية في داخل الدراسة، يجد نفسه واقفا تحت تأثير الأوضاع التي يعيشها، والى جانب وضعه كطالب أو بالأحرى كباحث، هو مواطن قبل كل شيء، ولابد أن يتكون له شعور وحس يفضيان به إلى إدراك واقعه أمام الكثير من القضايا التي تهم تنمية وتطوير مجتمعه ولهذا اختير موضوع المجتمع المدني كدراسة حالة للجزائر.

وبناءا على ذلك فان أسباب اختيار موضوع الدراسة يرجع لعوامل ذاتية وموضوعية طرحت نفسها على الطالب.

**إشكالية الدراسة:**

أصبح المجتمع المدني من أبرز المواضيع نقاشا وتداولا، على أجندات وطاولات صناع القرار، وعلى ألسنة الباحثين والمفكرين، داخل قاعات المؤتمرات والملتقيات .إذ اكتسى الموضوع رواجا وشيوعا خلال العقدين الماضيين. وهذا راجع لقدرته في معالجة الكثير من القضايا وحله لأخطر المشاكل، و توصله للإجابة عن العديد من التساؤلات . كل هذا جعل دول المغرب العربي تولي اهتمام، متزايدا به خلال السنوات الأخيرة التي شهدت عهدا جديدا تميز بالانفتاح الديمقراطي وما يحمله في طياته من مبادئ الرامية إلى التعددية السياسية، وفي مقدمتها التركيز على القطاع الثالث والمتمثل في مؤسسات المجتمع المدني لما تؤديه من دور بارز في المجتمع في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة .هذا ما أدى بالجزائر تشهد هي الأخرى اهتماما بالغا بالمجتمع المدني خلال زمن التعددية والانفتاح الديمقراطي على اعتبار هذا الأخير النهج العريض والقنطرة المتينة لتنمية المجتمع وازدهاره.

إلا أن الغريب في الأمر أن الدول المغاربية، نجد قادتها وكبار السياسيين فيها وأصحاب السلطة والنفوذ يتغنون بضرورة وجود مؤسسات المجتمع المدني ويطالبون بالحاجة الماسة إليها، ويؤكدون على دورها الاستراتيجي في المجتمع، إلا أنهم هم الأوائل الذين يعملون على تضييق الخناق حول حركيتها ووظيفتها والسيطرة عليها بمختلف الوسائل والطرق.

**ومن هذا المنطلق تتبلور الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة في:**

**إلى أي مدى يمكن القول أن المجتمع المدني يلعب دورا استراتيجي داخل الدولة في المغرب العربي ؟ بمعنى آخر هل زمن التعددية السياسية والانفتاح الديمقراطي كان نعمة أم نقمة على دور المجتمع المدني في دول المغرب العربي عموما والجزائر على وجه الخصوص؟**

**وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:**

-ما هو مفهوم المجتمع المدني؟

-كيف تبلور ونشا مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي؟.

-ما هي ابرز أدوار المجتمع المدني ؟

-ما هي العوامل والأسباب التي أدت بتواجد تنظيمات المجتمع المدني في المغرب العربي؟.

-ما طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني بدول المغرب العربي في زمن التعددية السياسية والانفتاح الديمقراطي ؟.

-ما هي وظائف المجتمع المدني في المغرب العربي؟

-ما مفهوم الحركة الجمعوية في الجزائر؟

-ما هي الأسباب والدوافع التي عجلت بدخول الجزائر في عصر التعددية السياسية والانفتاح الديمقراطي؟ والذي اثر على العمل الجمعوي فيها؟

-هل ما افرزه النظام السياسي من تعديلات مست كل المجالات، أدت بتنامي العمل الجمعوي

وتعزيز دوره أم أدى ذلك إلى خنق وتضييق السبل أمام فعالية دوره ؟

-هل تفعيل دورتنظيمات المجتمع المدني يعد قنطرة إلى تفعيل العديد من القضايا الهامة بدول المغرب العربي؟

-ما هي مجموعة العوائق والمشكلات التي تقف أمام مؤسسات المجتمع المدني في تأدية دورها على أكمل وجه؟

-كيف يمكن تنشيط وتفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر؟

**حدود الدراسة:**

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول"دور المجتمع المدني"أما الإطار المكاني: فيربط بشقين المغرب العربي من جهة والجزائر من جهة أخرى كدراسة حالة والإطار الزمني:محدود بالفترة المعروفة بالتعددية السياسية نظرا لخصوصية هذه المرحلة على دور المجتمع المدني المغاربي، أما الجزائر فهذه الفترة تمثل مرحلة انتقالية تبلورت خلالها معطيات جديدة كثيرة، لموضوع المجتمع المدني ودوره.

***الفرضيـــــات**

تعد الفرضيات عنصرا هاما في عملية البحث، فهي الأساس الذي يقوم عليها البحث كما أنها تعد جسرا رابطا بين العمل النظري والعمل الميداني، ولذلك فإنه من المهم صياغة الفروض بشكل ملائم ودقيق، على اعتبار أن ذلك من شأنه أن يعيد الطريق نحو نتائج صادق وموضوعية، ويزيل الكثير من العقبات التي قد تواجه عمل الباحث، فيما يتعلق بهذا البحث وكمحاولة للإجابة عن التساؤلات السالفة سعى لاختبار الفرضيات التالية:

**الفرضية المركزية:**

إن المجتمع المدني بكافة أطره وتشكيلاته، يلعب دورا كبيرا في تفعيله للكثير من القضايا والمسائل التي تعجز الدولة على تحقيقها إلا أن هذا الدور مرهون بحجم الحرية والاستقلالية التي تمنحها الدولة

لمؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني في تأدية دوره بالشكل الصحيح.

**الفرضيات الثانوية:**

1 – كلما تواجدت هياكل وتنظيمات المجتمع المدني داخل الدولة كلما أصبحت دعامة لحقوق الإنسان والديمقراطية وقنطرة للحكم الراشد والتنمية المستدامة وسيادة دولة القانون.

2 – إن المجتمع المدني في دول المغرب العربي في مرحلة التعددية السياسية يتسم بالعديد من الخصائص والمميزات التي تجعله، ضعيفا في أداء مهامه وهشا وعديم الفاعلية في الوصول إلى غاياته وأهدافه.

3–إن المجتمع المدني الجزائري بمختلف تشكيلاته وأطره يعاني في المرحلة الديمقراطية وعهد التعددية السياسية من مجموعة كبيرة من العوائق في مختلف المجالات وعلى كل الأصعدة، أدت بها إلى تضييق الخناق حول وظائفه وتتحكم في نوعية دوره ونشاطه.

***الـــدراســـات السابقـــة:**

تنطوي الدراسات السابقة أو حتى المشابهة على أهمية لا يستهان بها في البحث العلمي فهي تشكل أرضية ينطلق منها الباحث للتعرف على ما كتب حول موضوع بحثه أو حول النتائج التي تم التوصل إليها, وقد تمكنا من الحصول على مجموعة الدراسات تمثلت كلها في دراسات مقدمة في العلوم السياسيـــــة.

وهي تعتبر في الحقيقة دراسات ناجعة ومفيدة, ذلك أنها على علاقة مباشرة بموضوعنا حيث تقترب منه بشكل أو بأخر في زوايا معينة شكلت محطات اهتمام واستفادة لنا. وتتمثل أبرز الدراسات التي تمكنا من الحصول عليها في الأتي:

1 – كتاب المجتمع والدولة في المغرب العربي" لعبد الباقي الهرماسي",وهذا الكتاب عبارة عن دراسة أنتجها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت.

2 – المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي وهي ندوة ضمت مجموعة من البحوث والمناقشات لجملة من المفكرين والباحثين العرب أمثال" سعيد بن سعيد العلوي"، "عبد القادر الزغل" وآخرون الذين كتبوا حول موضوع المجتمع المدني .

3–كتاب المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي "لسعد الدين إبراهيم".إذ احتوى هذا على تحليل المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي وكذا دور المجتمع المدني في عملية

التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

4-كتاب وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي "لإشراف عبد الله"وهو عبارة عن ندوات في معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتضم العديد من أقلام الباحثين الذين تناولوا موضوع المجتمع المدني في المغرب العربي، بدءا بالمقاربات النظرية للمجتمع المدني كأمثال"علي كنز"و "محمد عابد الجابري"و الشق الأخر تطرق إلى التركيز على نماذج وأوضاع المجتمع المدني في المغرب العربي وخاصة في الجزائر والمغرب الأقصى كأمثال "عائشة بالعربي"و"حسن بنعدي"و كذا "عبد الناصر جابي" .

5-كتاب المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟بالمغرب الأقصى "لحسن قرنفل"إذ حاول الباحث أن يركز على التحولات التي طرأت على المجتمع المغربي ومنها على مستوى المجتمع المدني مبرزا لأهم مكونات المجتمع المدني بالمغرب الأقصى.

6-كتاب التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي "لأحمد منيسي"، وهو كتاب تم إصداره من طرف مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لمجموعة من الباحثين الذين تناولوا تجارب التحول الديمقراطي في الفضاءات الخمسة للمغرب العربي.بدءا من أزمة التحول الديمقراطي بـــالجزائر، وأبعـــاد التحـــول الديمقراطي في تونس مرورا بقضايا التحول الديمقراطي في المغرب وصولا إلى الجدل حول التحولات الديمقراطية والليبرالية في ليبيا وتجربة التحول الديمقراطي المقيد في موريتانيا.

7-كتاب النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية فالجانب المهم في هذا الكتاب بالنسبة لدراستنا هو تلك المؤثرات والعوامل الدافعة لعملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر، في مختلف المجالات (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية)و كذا المتغيرات الخارجية ودورها في هذه العملية .ثم التطرق إلى الحديث عن مظاهر التحول والتعددية السياسية في الجزائر، من إصلاحات مست التعديلات الدستورية 1989 وأثاره على المجتمع المدني والتعددية السياسية في الجزائر.

**منهج الدراسة:**

الموضوع المبحوث يفرض منهجية، ونظرا لتشعب مفردات المجتمع المدني بين ماض من خلال تتبع تاريخي، وحاضر يتفحص مشكلات قائمة.كالدور الاستراتيجي الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي، واستشراف مستقبلي لما يمكن أن يكون فقد حرصنا على تتبع منهج علمي متعدد الأهداف والمهام هو **المنهج التاريخي التحليلي:** لأجل امتلاك نظرة علمية حول المجتمع المدني وماهيته، وكذا طبيعة الحركية والدور الذي يقوم به داخل دول المغرب العربي في ظل الديمقراطية .

وهذا المنهج يمكننا من دراسة الظواهر مركزيين على الجانب التفسيري التحليلي الذي يمكن أن يمدنا به هذا المنهج .كدراسة ظاهرة ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، و التطورات التي لحقتها، وهذا ما ستتناوله الدراسة في موضوع دور المجتمع المدني في المغرب العربي في مرحلة التعددية السياسية والانفتاح الديمقراطي، إذ تحاول معرفة واقع وحقيقة الدور والحركية التي يؤديها القطاع الثالث في الدول المغاربية.باستعادة الوضع التاريخي الذي ولدت فيه هذه الظاهرة وتطورت والعناصر المكونة لذلك الوضع.فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم لنا العوامل التي أدت بتواجد المجتمع المدني داخل الإقليم المغاربي من جهة، وكذا العوامل والأسباب التي أدت بإعاقة العمل الجمعوي في دول المغرب العربي، إذ يعتبر عنصرا مساعدا للتحليل السياسي لكونه يعد مصدرا مهما لتزودنا بالأدلة والبراهين كالوثائق والبيانات.

كما اعتمدت الدراسة على **المنهج المقارن:** وذلك لتتسنى لنا المقارنة بين الفضاءات الخمسة المشكلة للمغرب العربي، في إطار ما يعرف بالمجتمع المدني لمعرفة خصوصية كل دولة اتجاهه. وللتوصل لإعطاء دلالات واضحة حول طبيعة الدور والنشاط الذي تتميز به مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني في زمن التعددية السياسية في كل دولة لنصل إلى أوجه التشابه والاختلاف حول هذه الظاهرة بين دول المغرب العربي، كما أن هذا المنهج يجعل الدراسة تصل إلى مجموعة من الحقائق وتخرج بنتائج عامة ومعبرة عن الواقع.

كما تناولت الدراسة لمنهج أخر وهو: **منهج دراسة الحالة ومنهج الإحصاء:** فالأول يتجه إلى جمع البيانات العلمية والعملية بأية وحدة- دولة- والدراسة هنا تريد أن تتعمق في موضوع المجتمع المدني في الدولة الجزائرية، في المرحلة الديمقراطية والانفتاح وإتاحة الفرص أمام المنظمات غير رسمية، في أداء دورها الاستراتيجي داخل المجتمع في مختلف المجالات بقصد الإحاطة به وإدراك خفاياه، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة على دوره وحركيته .بالإضافة إلى كون هذا المنهج لا يعتبر مجرد أداة لجمع البيانات وإنما يشير أساسا إلى طريق معين يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة، وهذا ما تريد الدراسة التوصل إليه في معالجتها لموضوع المجتمع المدني في الجزائر أما الثاني فيؤكد ذلك عن طريق الأرقام والنسب.

**هيكلـــة الدراســـة:**

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

اهتم **الفصل الأول:** بالتأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني.من أجل أن يتيسر على الطالب إيصال الفكرة التي يريدها، لابد من تحديد المفاهيم الأساسية، لأنه في حقيقة الأمر هناك عدة تعاريف لمفهوم واحد، والمفاهيم هي عبارة عن مصطلحات يستخدمها العلماء للإشارة إلى الموضوعات والظواهر التي يتخصصون في دراستها.

وتشكل هذه المصطلحات اللغة العلمية التي يتحدث بها العلماء، ولهذا ارتأت الدراسة أن تبدأ بتحديد أهم مفاهيم المجتمع المدني مخصصة في ذلك **المبحث الأول**.بالإضافة إلى التطرق إلى أبرز المفاهيم التي قد يكون مدلولها يشابه مدلول المجتمع المدني كالمجتمع الأهلي.

أما فيما يخص **المبحث الثاني:** فيتضمن تحديد الأسس التاريخية والإيديولوجية للمجتمع المدني على كون هذه الأسس تشكل خلفية تاريخية لا تستطيع الدراسة تجاوز دورها وأهميتها في تحديد ورسم الإطار العام الذي نشأ ضمنه المجتمع المدني ذاكرة الدراسة بذلك أهم المدارس – مدرسة العقد الاجتماعي– بزعامة كل من –" توماس هوبز"، "جون لوك"، "جون جاك روسو "المدرسة الهيجلية – بزعامة" فريدريك هيجل" – المدرسة الماركسية بزعامة "كارل ماركس" والمدرسة الغرامشية بزعامة الايطالي" أنطونيو غرامشي"دون أن ننسى "الكسيس دي توكفيل" وفن إنشاء الجمعيات أما فيما يخص **المبحث الثالث:** فانتقلت الدراسة للحديث عن أبرز الخصائص والأدوار التي أتى من أجلها المجتمع المدني فكان **المطلب الأول:** يتكلم على الخصائص المادية والمعنوية التي لا بد أن تتصف بها مؤسسات المجتمع المدني أما **المطلب الثاني:** فكان متمحورا حول أبرز الوظائف الموكلة لهذا القطاع. لتصل الدراسة إلى **المبحث الرابع:**الذي تمحور حول الأركان والأسس التي تساعد في تشكيل المجتمع المدني بالإضافة إلى مجموعة الأدوات والآليات التي يستعملها المجتمع المدني للوصول إلى تحقيق أهدافه وغاياته وبهذا تكون الدراسة قد أسدلت الستار على الفصل الأول.

لتنتقل إلى **الفصل الثاني:** الذي عنون بظاهرة المجتمع المدني في المغرب العربي في مرحلة الانفتاح الديمقراطي احتوى على أربع مباحث.إلا أن الدراسة جعلت قبل الدخول إلى الفصل الثاني تمهيدا احتوى على تعريف بإقليم المغرب العربي وبالدول المكونة له.ثم جاء **المبحث الأول:** يحمل في طياته لأهم العوامل والأسباب التي أدت بتواجد تنظيمات المجتمع المدني بدول المغرب العربي.الداخلية منها والخارجية كما عنونت الدراسة **المبحث الثاني:** واقع المجتمع المدني في المغرب العربي في زمن التعددية السياسية والانفتاح الديمقراطي، وهذا من شأنه أن يؤدي بالدراسة للتعرف على طبيعة النشاط وحقيقة الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاتها في المغرب العربي مركزة على

كل دولة على حدى.بالإضافة إلى تبيان الدراسة لنوعية العلاقة الموجودة بين الدولة والمجتمع المدني ومن خلالها يمكن التوصل إلى أبرز العوائق التي تقف أمام وجود مجتمع مدني فاعل ونشيط داخل الإقليم المغاربي لنكون مع **المبحث الثالث:** الذي كان متناولا لأبرز الوسائل المعنية بتنشيط مؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي .

أما فيما يخص **الفصل الثالث والأخير:** فيدور حول دراسة حالة المجتمع المدني والحركة الجمعوية بالجزائر مخصصة الدراسة لتناول ذلك أربعة **مباحث فالأول:** عالج طبيعة الحركة الجمعوية بالجزائر ومفهومها.و**المبحث الثاني:** تناول الحديث عن المراحل والتطورات التاريخية التي شهدها النظام السياسي الجزائري وكانت لها الأثر الكبير على فعالية المجتمع المدني في الجزائر مركزة الدراسة على نوعية النشاط والحركية والدور البارز والمحوري التي كان يتميز بها المجتمع المدني بمختلف أطره وتنظيماته في كل مرحلة من مراحل النظام السياسي الجزائري وتبدأ الدراسة بإعطاء تحليل للمجتمع المدني منذ فجر الاستقلال إلى غاية خريف **أكتوبر 1988** وماحملته من أثار كبيرة على النظام الجزائري من جهة وعلى المجتمع المدني من جهة أخرى.أي ما يعرف بزمن الحرية والديمقراطية للعمل الجمعوي بوضع وسن قوانين ودساتير تؤكد على ضرورة دعمه وتواجده داخل الدولة الجزائرية.

ليأتي فيما بعد دستور **23 فيفري 1989** الذي كان بمثابة نقطة تحول كبرى في تاريخ المجتمع المدني الجزائري وبداية العمل على تكريس بعض الحقوق التي كانت مهمشة أو بالأحرى غائبة. وظهور العديد من القوانين التي تفعل عمل الجمعيات أو بالأحرى تؤكد على تواجدها من جانبها القانوني التشريعي مثال: **قانون الجمعيات 31/90 . قانون رقم 89 – 11** المؤرخ في 5 جويلية 1989 الذي يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي. لتصل الدراسة إلى **المبحث الثالث:** لذكر لأهم مؤسسات المجتمع المدني الجزائري التي تنشط في الكثير من المجالات وعلى مختلف الأصعدة .كما تناول هذا المبحث ابرز الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في الجزائر في زمن الانفتاح والديمقراطية. أما فيما يخص **المبحث الرابع والأخير:**أرادته الدراسة أن يكون متناولا للمعوقات والمشاكل وكذا الصعوبات على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر وتضيق من فعالية دوره ونشاطه وحيويته عاملة الدراسة على تجاوزها والقضاء عليها في هذا الفصل في المطلب الثاني وهذا بالتطرق لمختلف الوسائل والآليات الكفيلة بخلق تنظيمات مجتمع مدني فاعل وحيوي وحركي بمعنى آخر المجتمع المدني أمام رهانات البناء ومقاربات تحديث المجتمع التي تساعده على إتمام مسيرته لتحقيق غاياته وأهدافه الأساسية: والمتمثلة في الديمقراطية الحكم الراشد –التنشئة السياسية – التنمية المستدامة. وفي النهاية خاتمة تكون حوصلة لما جاء في متن المذكرة(الرسالة)، بالإضافة إلى احتواءها على جملة من التوصيات.

**وفي الأخير:**

نأمل أن تشكل دراستنا هذه إسهاما في معالجة موضوع بات يشغل كثيرا من المفكرين والباحثين وكذا الأنظمة السياسية المغاربية، في الوقت الحاضر هو موضوع المجتمع المدني والدور الفاعل الذي يقــوم به بما يخدم قضايا الأمة المغاربية .

و حسبي إن أخطأت إن الكمال لله وحده .

**من الله التوفيق.**

# الفصل الأول:

# التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني

**تمهيد:**

منذ فجر التاريخ، كان الهم الأول للإنسان هو البحث عن أفضل الوسائل لإشباع احتياجاتـــه الماديـــة والمعنوية، ومنها الحاجة للاجتماع بالآخرين كغريزة أساسية وتكوين مجتمع منظم يسوده التعاون فيمـــا بين الأفراد والجماعات، وهو ما عبر عنه أبو الفلاسفة " أفلاطون" بقوله: "إن الإنســـان حيـــوان مـــدني بطبيعته"، حيث كان يقصد بكلمة "مدني "إن المدينة هي الشكل المثالي لتنظيم المجتمع الإنساني، وتحقيق السعادة .وكانت الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع المنظم في مراحل الحياة البدائية البسيطة، حيث سادها التعاون الغريزي وانتمى لها الفرد على أساس رابطة الدم وصلة الرحم والقرابة، ثم اتسع نطاق الأســـرة انضمت إليها العائلات الجديدة في المصاهرة فتشكلت القبيلة ثم العشيرة، التي تضم مجموعة قبائل .

لكن مع مرور الوقت لم تعد رابطة الدم هي الأساس الوحيد للانتماء في المجتمع، حيث ظهرت روابط أوسع: دينية، مذهبية، طائفية... وهكذا، كانت المجتمعات الإنسانية تنقسم وتتألف على أسس طبيعية لا يدلي الفرد في اختيارها فهو يجد نفسه منتميا إلى عائلة وقبيلة معينة بحكم ميلاده. لكن مع مرور الزمن والأيام بدأت تظهر في الوجود تنظيمات طوعية يستطيع أي إنسان الانتماء إليها بمحو إرادته دون أي ضغط، فكان المجتمع المدني في البوابة ليستقبل أفراد المجتمع. ومن هنا يمكننا طرح تساؤلات عدة وهي: هل فكرت يوما في إنشاء جمعية مع مجموعة من زملائك وأصدقائك أو جيرانك لتحقيق هدف مشرك؟هل سمعت عن تنظيم اتحاد الطلاب في جامعتك ومعهدك؟هل شعرت يوما أن له دور مهم ومفيد ؟و هل حاولت ترشيح نفسك للمشاركة فيه ؟

إذا كانت إجابتك على أي من هذه الأسئلة "بنعم " فأنت تشعر بأهمية "المجتمع المدني" وضرورة المشاركة فيه وتعي حقا بالدور الاستراتيجي الذي يؤديه داخل المجتمع. وأما إذا كانت إجابتك "بلا" فهذا يعني انك لا تعرف معناه الحقيقي وانك لو تعرفت على مفهومه وأهميته وعلى دوره لقنعت بضرورة المشاركة فيه، حيث لا يمكن للإنسان أن يشعر بوجوده الحقيقي والفعلي دون أن يكون له دورا ايجابي ومشاركة فعالة .

ومن هنا كان علينا أن نقدم لقرائنا مفهوم " المجتمع المدني" وتعاريفه المتنوعة والمختلفة.

## المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.

قليلة هي الموسوعات والمعاجم*التي أفردت مكانا خاصا للمصطلح المركب "المجتمع المـــدني" ويقـــع التركيز بصفة عامة على كلمة "مدني"التي تذهب بالمفهوم إلى شتى التحليلات فاصل كلمة مـــدني"civil "وفي اللاتينية هو "civilis"وهي تأخذ معان كثيرة أهمها"صفة تعني المواطنين في تجمعهـــم وعلاقـــاتهم

الاجتماعية"[1]أما الموسوعة الفلسفية السوفياتية فتقدم نظرتها المادية بالقول:"استخدم الفلاسفة السابقون على الماركسية، هذا الاصطلاح في القرن الثامن عشر للدلالة على العلاقات الاجتماعية، وبمعنى أضيق للدلالة على علاقات الملكية"و تصفه بالمصطلح الذي لا يتسم بالوضوح الكافي"[2] ونكتشف من محاولة الضبط القاموسي للمصطلح، الغموض الذي يكتنفه من جهة، ثم أن المصطلح وليد الفلسفات الغربية من جهة أخرى، ولما كان كذلك مثلما قيل:"بات أمرا معروفا أن المجتمع المدني قرين الفكر الغربي"[3] وإذا كانت الدلالات السابقة تركز على مجموعة أشخاص يقطنون في مجتمع محلي بيد أن هذا التعريف يقتصر اهتمامه للجوانب التركيبية والجغرافية ويهمل الجوانب الوظيفية وبيان الدور المناط لهذا النوع من المجتمعات ونتيجة لهذا القصور في التداول، أخذ مفهوم المدني يتسع ليشمل جانبين أساسيين:

أما **الجانب الأول:** فيستخدم في اسكتلنده أثناء القرن التاسع عشر ليعبر عن المجتمع المتحضر الذي تحكمه دولة غير استبدادية، على عكس المجتمع البدائي الهمجي، وبالتالي فاستعمال المفهوم هنا يتعلق بدرجة تحضر مجتمع ما وعليه فالتسمية ترجع إلى التفرقة الموجودة بين الريف والمدينة.

أما عن **الجانب الثاني:**فساد في ألمانيا خلال القرن التاسع عشر مع كتابات المفكر"هيجل" والذي يعد من الأوائل المهتميين بالمجتمع المدني بوصفه جزء من الحياة الأخلاقية التي تتألف من ثلاثة عناصر أساسية (الأسرة، المجتمع المدني، الدولة) [4].

إلا أن المفهوم يبدو أنه بات حاليا من بين المفاهيم التي طفت على سطح الحوارات الفكرية والثقافية والسياسية إذ يعتبر من أكثر، المفاهيم التي تعرض لها الفكر المعاصر بالدراسة والنقد وقدمت مجموعة من التعاريف، شملت مجموعة من المفكرين والباحثين على اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية. ورغم الاختلافات بين هؤلاء المفكرين والدارسين، والتي قد تصل إلى حد التناقض فإن التعاريف المقدمة ترى في المجتمع المدني" مجموع المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة.و تحدد الوظيفة الأساسية إذا تمكن من الوصول إلى مرحلة التمأسس والتنظيم القوي والفعال هي لعب دور الوساطة بين الفرد والدولة القوية مطلقة ".

وتعميقا للفهم والنقاش نورد مجموعة من التعاريف التي صيغت للتعريف بالمجتمع المدني بهدف

---

*يورد معجم"لاروس"تحت مادة "المجتمع المدني"La Société Civileوجهة نظر "هيجل"لمزيد من الإطلاع راجع: Le Petite Larousse ,p46ثم أن اغلب الموسوعات تتناول كلمة"مدني"وحدها.

[1] −Le Petite Larousse, op .cit P222

[2]−م.روزنتال وب.يودين:الموسوعة الفلسفية ، سمير كرم، دار الطليعة ، ط5، بيروت، 1985، ص 457.

[3]−احمدشكرالصبحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، ص17.

[4]-Jean cohen and Andew :Civil Society and Political Theory.Cambridge,Mitpress.August.London.1993 Vol 21 p544

التوصل إلى أبرز العلائم المميزة لهذا المفهوم .

1-يعرفه "**حسين توفيق**":هو عبارة عن مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تضم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكنولوجية الاجتماعية في المجتمع، ويتم ذلك في إطار ديناميكي مستمد من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ وتمارس نشاطها بصفه مستقلة >>[1]

2- في حين يعتبر "**سعد الدين إبراهيم** "المجتمع المدني :<< هو كل ما هو غير حكومي وبعيدا عن المنظمات الوراثية التي تشغل الميدان المدني ما بين الأسرة والدولة والتي تبنى من الإرادة الحرة لأعضائها لتعزيز المصالح والمنافع العامة أو للتعبير عن الرأي العام.كما يجب أن يتحلون ويتقيدون بقيم الاحترام المستحق، التنازل، التسامح، والإدارة السلمية للخلاف والتعارض>>[2]

3- يعرف الأستاذ"**عبد الغفار شكر**":<<بأنها التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة، القبيلة، العشيرة)، ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها إن هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة ويحدد هدفها بتنظيم تفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم.

لمواجهة سياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة>> [3].

4 -يعرف "**علي حرب**" المجتمع المدني بأنه :<<مجتمع تداولي مفتوح للممارسة الاجتماعية الاختيارية من خلال كل المؤسسات المكونة للحياة الاجتماعية فهو :-ميدان حر بمعنى انه يتيح للأفراد وللجماعات من الناس ممارسة حريتهم في الاختلاف والاختيار أو في التجمع والتنظيم أو في الرأي

---

[1]-حسين توفيق، المجتمع المدني، المؤسسات الكمية والكيفية ، ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1992، بيروت، ص69.

[2]-Hammdy Abdel Rahman Hassan,The State and Civil Society in AFrica Perspective, African Journal of Political Science and International Relations ,Full length Research paper, Political Science, Faculty of Economics and Political Science ,Cairo University,12 Januaray2009,P69.

[1]-عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني:مكوناته وإطاره التنظيمي.مأخوذ من:

http://www.pyd Be/pyd/arabic /00000086.htm.

والتعبير.- وهو تداولي بمعني انه يتيح لهم ممارسة حقهم في مناقشة القضايا العامة أو القرارات التي تمس مصالحهم وتتعلق بمصائرهم .- مستقل بمعنى أنه ينبني ويتشكل بمنعزل أو بمواجهة السلطات السياسية أو الاقتصادية أو المجتمعية>>.[1]

5- يعرف" **حامد خليل**" المجتمع المدني على انه:<<نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى.و هي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات أو محاسبة الدولة في كافة الأوقات يستدعي فيها الأمر محاسبتها>>[2].

6- تعرف "**أماني قنديل** " المجتمع المدني بأنه :<<يتمثل في مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الارثية وغير الحكومية التي تراعي الفرد وتعظم قدراته على المشاركة في الحياة العامة، ويقع هذا المجتمع بين الدولة والمؤسسات الإرثية. كما تطرقت في التعريف إلى تحديد الأركان الثلاثة الأساسية للمجتمع المدني وهي:- يقتضي توفر إرادة الفعل الحروالطوعي، لذلك فالمجتمع المدني يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة، القبيلة، العشيرة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها.-إن المجتمع المدني مجتمع منظم، يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وقع التراضي بشأنها.- ركن أخلاقي سلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى الالتزام في إدارة الخلاف داخل، وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة، بالوسائل السلمية، في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي .>>[3].

7-ويرى"**عياض بن عاشور**"بأن المجتمع المدني:"<< هو مجموع التنظيمات الإدارية والاصطناعية(غير الطبيعية)التي تعبر عن المصالح والآراء وتدافع عنها( كالنقابات والأحزاب والجمعيات والمجموعات الترابية والشركات والمقاولات واتحادات أرباب العمل>>

8-ويعرفه "**محمد عابد الجابري**":<<أن المجتمع المدني واقع اقتصادي واجتماعي وثقافي تتضافر في تكوينه عدة عوامل، انه بعبارة قصيرة المجتمع الحديث الذي يتخذ شكله تدريجيا مع التحول الديمقراطي...و سنرتكب خطا فاحشا إذا نحن اعتقدنا أن المجتمع المدني(مطلب) بل هو واقع يكون موجودا أو غير موجود>>

---

[2]-علي حرب، العالم ومأزقه، منطق الصدام ولغة التداول، المركز الثقافي العربي، ط2 ، 2007، المغرب.

[3]-حامد خليل، الوطن العربي والمجتمع المدني، كراسات إستراتجية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتجية بجامعة دمشق، ص12

[1]-أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، عالم الفكر، المجلد27، العدد3يناير/مارس 1999، ص100.

ومع كثرة هذه التعاريف :إلا أن مفهوم المجتمع المدني يبقى من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش، وذلك لان دلالة هذا المفهوم ليست محددة بنفس الشكل بالنسبة للجميع، لما يكتنفه من غموض راجع إلى طابعه المعقد ولما يحتويه من مضامين متعددة[1]

9-**كما يعرف المجتمع المدني:**<< نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي الخارج قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة.و تمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها، وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة[2]. فهو إذا مجمل البنى التنظيمية والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، انه هامش يضيق ويتسع حسب السباق ، ينتج فيه الفرد ذاته وحياته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته.فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي.إن هذه الهوامش هي التي نسميها "مجتمعا مدنيا>>[3]

10-**كما يعرف المجتمع المدني أيضا على أنه:**<< ساحة تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التي لا تتعلق مباشرة بالربح ولا بالصراع على السلطة السياسية أو السيطرة على السلطة التنفيذية وهو ما يعني أن المجتمع المدني ينشط ويتطور طبقا لمناطق وديناميكية تختلف جذريا عن تلك التي تتحكم في السوق أو تلك التي تتعلق مباشرة بالسلطة السياسية>>[4]

11-**و يعرف المجتمع المدني كذلك ب:**<< عالم ذو علاقة وسطية بين الحكومة والعائلة تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة، وتتمتع باستقلالية في علاقاتها مع الحكومة، وأنها تتشكل بشكل تطوعي من أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة اهتماماتهم أو قيمهم.و هذا العالم يختلف بشكل كبير في معظم دول العالم ومجتمعاتها، التي تتكون من جماعات تختلف بين جماعات الاهتمامات الحديثة مثل:الاتحادات المهنية، والجماعات المهنية وتختلف بين مؤسسات رسمية وشبكات اجتماعية غير رسمية ترتكز على ولاءات طائفية، دينية، أو للعملاء. وتختلف بين تلك المؤسسات ذات الأدوار السياسية، كجماعات الضغط، أو الدعاية لقضايا معينة.وتلك المؤسسات التي يبقى نشاطها خارج النظام السياسي>>[5]

---

[2]-فتح الله ولعلو، المجتمع المدني، مجلة أفاق، عدد413، 1992، ص208.

[2]-أبو بلال عبد الله الحامد، ثلاثية المجتمع المدني ، دار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص39.

[3]-المجتمع المدني العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، (ملف)، المستقبل االعربي، السنة14، العدد154، نيسان، 1992، ص 48-124.

[4]-عماد صيام، المنظمات غير حكومية في مصر ومكافحة الفقر، تحديات المستقبل -(افكار للنقاش)-في المجتمع المدني وسياسات الافقار في العالم العربي ، ميريث للنشر والمعلومات، ط1، القاهرة، 2002.

[5]-زهير الكايد، "الحكمانية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول:المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة ، الشارقة:17-18 ديسمبر، 2000، ص11.

و رغم ذلك استطاعت الدراسة من تقديم تعريف إجرائي للمجتمع المدني بأنه جملة"المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغراض متعددة منها:

أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.و بالتالي، يمكن القول أن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي:الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية".

وللمجتمع المدني علاقة وثيقة ببعض المفاهيم الأخرى التي تدعي أنها تمثل وجه آخر له ومنها "المجتمع الأهلي".

***المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:**

يطرح مفهوم المجتمع المدني في السياق التاريخي الراهن للمجتمعات العربية مسألة ما يسمى "المنظمات الأهلية"التي تتشكل من كل التنظيمات ذات الطابع "التقليدي"مثل الجمعيات الدينية(التي تشكل الغالبية بين تنظيمات المجتمع الأهلي)الجمعيات الثقافية المعبرة عن خصوصيات المجتمعات المحلية (في الجزائر مثلا الجمعيات الامازيغية بتفريعاتها المتعددة، وتنظيمات أخرى خيرية ذات طابع محلي أو إقليمي)والتنظيمات الخاصة بالأوقاف العائلية وقد بدا عددها يتزايد مع نهاية التسعينيات مثل في الجزائر(مؤسسة الأمير عبد القادر، الشيخ عبد الحميد بن باديس، الشيخ بوعمامة، الشيخ المقراني)[1] ويبدو أن هناك جدلا قويا بين الباحثين حول العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والتنظيمات التي تشكل كل واحد منهما، فبينما يدافع "برهان غليون"مثلا.

عن أطروحة التطابق بين المفهومين وبالتالي مد لولاتهما في المجتمعات العربية[2]، نجد من يرفض ذلك مثل"عزمي بشارة"الذي يميز بينهما باعتبارهما يشيران إلى مستويين مختلفين من التطور المجتمعي، لكن دون استبعاد فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزءا من "المجتمع المدني"في سياق الوضع العربي الراهن[3].

---

[1]–العياش عنصر ، ما هو المجتمع المدني؟الجزائر أنموذجا، مجلة إنسانيات ، العدد13، أفريل 2001، ص69.

[2]– انظر بهذا الشأن:

Ghalioun,Bruhan :Le malaise arabe :Ett Contre Nation , Alger, ENAG , 1991.

[3]–عزمي بشارة، واقع وفكرة المجتمع المدني، قراءة شرق أوسطية –منشور في:إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية–.

من خلال جملة التعاريف التي تم ذكرها، يمكن القول أن المجتمع المدني ما هو إلا فضـــاء أو حقـــل للنشاط والكفاح المنطلق من الإيمان العام للقيم المدنية ووحدة المصير البشـــري علـــى الأقـــل بالنســـبة للموضوعات أو القضايا الحاسمة مثل:السلام، العدالة، التنمية والديمقراطية كقضية أساســـية ومحوريـــة، ويمكن النظر إليه أيضا باعتباره نسيج من الروابط الكفاحية التي تنشا على قاعـــدة الإيمـــان بالمســـاواة والمسؤولية المشتركة والحاجة إلى العلاقات التي لا تقوم على التسلط والقوة والامتياز.

-يتم التفريق ما بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي بناء على أن الأول أي المدني يتكـــون مـــن مؤسسات يشكلها الأفراد طوعيا لأداء خدمة عامة غير، ربحية ويقوم على الـــروابط الثانويـــة الأفقيـــة التعاقدية واللاشخصانية الفردية، وهذا، بينما يشكل مفهوم المجتمع الأهلي نقطـــة جـــدل فـــي علاقتـــه بالمجتمع المدني أوعدمها، فهو يقوم على الروابط الأولية العمودية الوراثية والشخصـــية والعضـــوانية، ويعود التمييز هنا بين الحلقيين الاجتماعيين التاريخيين الغربي والعربي الإسلامي المختلفـــين تاريخيـــا والتركيبة الثقافية، وبحكم الطبيعة الإيديولوجية الوظيفية للتمييز فان العرب والمسلمين باتوا يســـتخدمون مفهوم المجتمع الأهلي تحبيذيا وايجابيا، على اعتبار أنهم يجدون فيه تناسبا مع ثقافتهم وتراثهم، مـــع أن بعضهم يذهب إلى التاريخ العربي ضرب مثالا للمجتمع المدني، بينما على خلاف ذلك يـــراه المفكـــرون الغربيون فهو في نظرهم مجتمع أهلي لا يسير في طريق الحداثة والتغيير ويرى الـــبعض مـــنهم بـــأن التراث العربي هو تراث سلطوي، وطالما أن الحرية لا توجـــد بالفعـــل إلا فـــي واقـــع الدولـــة كمـــا يقول"هيجل"و تتحقق الحرية عندما تعبر الدولة عن أهداف المجتمع.

## المبحث الثاني: الجذور التاريخية للمجتمع المدني في الفكر الغربي.

المجتمع المدني مفهوم وثيق الارتباط بالحضارة الغربية، يضرب بجذوره في أصولها القديمة، وتنعكس على مدلولاته خبرات شعوبها المختلفة، والمدارس الفكرية التي تبلورت على أساس هذه الخبرات، ومع أن المدارس التي استخدمت هذا المفهوم لا تتفق على توصيف معنى واحد "للمجتمع المدني"، إلا أن قسمات مشتركة بين التفسيرات المتعددة التي أعطتها له.و من بينها ضرورة تواجد المجتمع المدني داخل أي دولة، إلا أننا وقبل التطرق إلى أبرز المدارس التي عالجت مفهوم المجتمع المدني، لا بد أولا أن نتطرق إلى الثورة الفرنسية وما لها من نتائج خدمت هذا المصطلح.

### المطلب الأول:الثورة الفرنسية.

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى التحول الهائل والحاسم الذي حدث في الفكر السياسي، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بوجه خاص، ويعبر عن الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث عامة في الانتهاء من أزمة "العصور الوسطى"و التخلص منها، بل وفي إعلان القطيعة مع النظام القديم جملة وتفصيلا.و القول بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة ومخالفة، ومن المعلوم أن نعت "النظام القديم"الذي كان عند الكتاب الفرنسيين في القرن التاسع عشر، نعتا شاملا للنظام السياسي الذي عرفته فرنسا قرون عديدة، إلى أن تمت الإطاحة به في الثورة الفرنسية، إذ يبرهن المؤرخ الفرنسي "ألبير سوبول"في كتابه الشهير"عن تاريخ الثورة الفرنسي "إذ يذكر أن بنية المجتمع الفرنسي في ظل النظام القديم كانت بنية بسيطة تستند إلى قسمة ثلاثية أولئك الذين يتعبدون، وأولئك الذين يحاربون، وأولئك الذين يشتغلون من أجل إطعام الآخرين"، والإشارة بذلك إلى رجال الدين من جهة أولى، وإلى طبقة النبلاء من جهة ثانية، ثم إلى العامة أوالشعب من جهة ثالثة.

و قد كانت ملكية الأرض، الوسيلة الأساسية للإنتاج في ذلك العصر في فرنسا، إن لم نقل وتكاد تكون موزعة كلية بين الملك والنبلاء ورجال الدين، في حين كان نصيب السواد الأعظم من البشر الذين يعيشون فوق الأرض نصيبا ضئيلا من تلك الأرض، لا يكاد يذكر، بل إنهم كانوا في الأغلب الأعم "أقنانا".لكن هذا البنيان سيعرف خلخلة قوية في القرن السابع عشر، ثم إن الخلخلة ستصبح رجة قوية تصيب البناء الاجتماعي للمجتمع.وهذا ما تحمله الثورة الفرنسية من أفكار ومبادئ أساسية:المساواة في الحقوق والامتيازات مع النبلاء ورجال الكنيسة وفي الحرية في اعتناق الآراء والمعتقدات المختلفة، مع ما تقوله الكنيسة في التفكير والعمل معها في أفق يقع خارج دائرة الكنسي وخارج دائرة المقدس، دون أن ننسى فكرة العدالة.ومن خلال هذا كان الانتقال من نظام قديم إلى نظام مدني. ومنه خرج مفهوم المجتمع المدني من رحم النظرية الغربية، وأثار جدلا ونقاشا كبيرين في المجتمع الغربي، الشيء الذي أدى إلى تبلوره واكتسابه"هالة مفاهيمية"يصعب فهمها دون تتبع مراحلها ومساهمة أبرز المفكرين الغربيين في بناء هذا

المفهوم–المقولة والتي نستعرضها على النحو التالي:

*ميلاد المفهوم عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي."**توماس هوبز**"، "**جون لوك**"، "**جون جاك روسو**".

*المجتمع المدني عند" **فريدريك هيجل**".

*المجتمع المدني عند" **كارل ماركس**".

*المجتمع المدني عند"**انطونيو غرا مشي**".

*المجتمع المدني عند"**الكسيس دي توكفيل**".

## المطلب الثاني:مدارس المجتمع المدني

### أولا : مدرسة العقد الاجتماعي

لقد تبلور مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في سياق العقد الاجتماعي، التي جاءت كرد فعل مباشر لـ"النظام القديم"و الأسس التي بني عليها، ويقوم "النظام القديم"على أساس نظرية "الحق الإلهي"أو "حق الملوك المقدس"، وتتصف بكونها سلطة مطلقة، أبوية، لا تقبل الاعتراض أو التذمر منها.إذ يعتمد على سلطة الكنيسة والدعوة على إقامة نظام جديد يركز على التعاقد بين الأفراد، وما يبرز من خلال تفحصنا التحليلي لهذه النظرية، ندرك بأنها لم تكن نظرية تفسيرية بل كانت تبريرية، هذا ما يؤكد الطابع المثالي المميز لها. حيث أن الدعوة القائلة بأن المجتمع وليد عقد يبرم بين الأفراد، تؤول بنا إلى القول أن كل الأنظمة الاجتماعية من نتاج الإنسان.

كما أن المجتمع لم يكن أبدا نتاجا للنظام أو القدرة الإلهية، أو حتى لنظام تفرضه الطبيعة، هذه الطبيعة التي تسبق المجتمع، والأفراد محرومين من كل وسائل المدنية، وكذا من مختلف الروابط الاجتماعية، وعليه تعد الطبيعة التجسيد المثالي للمجتمع الذي يدعو إليه فلاسفة العقد الاجتماعي تبلورت هذه نظرية التعاقد في السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، من خلال تباين واحتكاك وجهات نظر كل من:"غروشيوس"، "قندروف"، "جون لوك"، "توماس هوبز"، "جون جاك"....ويقصد بتعاقد الاجتماعي الاتفاق المبرم بين أفراد المجتمع الذي يمح بالاجتماع البشري وتحقيق مصالح الجميع، وليس اجتماع على سلطة أبوية مطلقة، تتستر وراء المقدس لتحقيق أغراضها المصلحية الضيقة.

وعلى الرغم من الاختلاف الكائن بين فلاسفة العقد الاجتماعي* *في تحيد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة التي تتميز بالسلام الدائم خاصة عند "جون لوك"، إلا أن معظم علماء مدرسة القانون الطبيعي اهتم كثيرا

---

*مدرسة العقد الاجتماعي : تعد من أولى المدارس الفكرية التي ظهرت في نهايات القرن 16، وتعتبر إسهامات فلاسفتها، وما ترتب عليها من جدال وخلاف من مصادر التراكم النظري والمعرفي الذي أفادت منه بصورة مختلفة نظرية المجتمع المدني.

بمفهوم "المجتمع المدني"، هذا المجتمع الذي انظم إليه الأفراد بطواعية ولكن لضمان حقوقهم التي يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي، ومنه كان اتفاق هؤلاء الأفراد على تكوين وإنشاء مجتمع مدني يضمن له هذه الحقوق.[1]

لأنهم سرعان ما تخلوا عن حقهم في إدارة الشؤون العامة لصالح سلطة جديدة، تقوم على أساس الرضا، هذه السلطة بدورها التزمت بصيانة مختلف الحقوق، خاصة ما تعلق منها بالحرية والحياة والتملك، ومن خلال ذلك يلتزم هؤلاء الأفراد بطاعة هذه السلطة.طالما تلتزم هي بعناصر ومتطلبات المجتمع المدني، أما إن خالفت تفقد طاعتهم، ويصبح لهم الحق كل الحق في أن يثوروا على هذه السلطة، ويعوضوها بسلطة جديدة أكثر التزاما.و أكثر احتراما لحقوقهم.

و من خلال هذا فالمجتمع المدني عند"جون لوك" يبرز من خلال قوله<<هكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل واحد عن سلطة التنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للجميع، ينشأ حين ذلك مجتمع سياسي أو مدني>>.بمعنى أن الغاية من اتحاد الناس في" المجتمع المدني" وكذا الحفاظ عن أملاك الفرد.[2]

على عكس "توماس هوبز"الذي ينظر إلى الطبيعة على أنها تحمل حالة حرب مطلقة يكون فيها الإنسان ذئبا لأخيه الإنسان ضمن قانون واحد هو القانون الطبيعي، وفيه يعطي للإنسان الحق في ممارسة قدرته الشخصية من أجل حفظ حياته الخاصة.[3] ومنه نرى أن "هوبز"استند إلى القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي لتبرير السلطة المطلقة للحكومة، وبالتالي فقد انتقد كل من الكنيسة ونظامها الاجتماعي نقدا، حيث تعد الكنيسة اكبر التنظيمات الاجتماعية التي يخشاها"هوبز"ومن خلال ذلك اتجه إلى رفض أي تنظيم اجتماعي يتوسط العلاقة بين الفرد والمجتمع .

و حتى من خلال رؤيته للعلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم، تتضح من خلال رؤيته الفردية، إذ أن البشر يتحركون وفقا لمصالحهم الذاتية الفردية دون وجود وسيط بينهم وبين الدولة. وفي هذا المجال يطالب "هوبز"الفرد بضرورة خضوعه للدولة، لتحكم وتضبط سلوكاته عن طريق تأسيسه لهذه المعايير، وبالتالي فهو لا يوافق على أي تنظيم يلعب فيه الفرد أو الدين أو تنظيم اجتماعي، دورا في تغذية الجانب الاجتماعي للشخص، وإنما هي تضع النظام (الدولة).

وتبريره ذلك ينطلق أساسا من فكرة جوهرية تتلخص في كون تعدد المكلفين بإعداد الأنظمة يعمل على

---

[1]– نصيب ليندة، الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني، جمعيات مدينة عنابة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطية، ص32.

[2]– كمال عبد اللطيف، تعقيب على ورقة سعيد بن سعيد العلوي، مرجع سابق، ص74.

[3]– سعيد بن سعيد العلوي، مرجع سابق، ص49.

غرس الانشقاقات والنزاعات داخل المجتمع، وبالتالي "فهوبز"يهدف إلى دعم سيادة الدولة. لكن إذا كان "هوبز"قد عمل على مهاجمة النظام الاجتماعي الذي يخضع إلى سلطة الكنيسة، ومنه بالتالي فهو يؤسس لنظام تلعب فيه الدولة دورا محوريا وفعالا. فإن "جون جاك روسو"يهاجم في ذات الوقت النظام الذي دافع عنه "هوبز"فلم يكن انشغاله الأساسي تقليص مكانة الكنيسة بالنسبة للدولة، بقدرما انشغل بمضمون الديانة المسيحية في حد ذاتها، فلإنسان حسب"روسو"يعيش في عزلة تامة، فهو إنسان مقهور تخلت عنه الكنيسة في مواجهة السلطة السياسية، ومن خلال ذلك أصبحت الديانة المسيحية هدفا لهجومات "روسو".

وبالتالي نعمد إلى القول أن الكنيسة الكاثوليكية والديانة المسيحية كانت هدف لهجومات نظرية العقد الاجتماعي فكانت البدايات الأولى تبرز من خلال إخضاع الكنيسة لسلطة الدولة، ثم تحولت بعدها مباشرة إلى ضرورة استبدال الديانة المسيحية بديانة أخرى، أكثر انسجاما مع مطامع المجتمع.

ومنه فإذا كان "هوبز"نادى بدعم الملكية المطلقة فان"روسو"يوجه كراهيته للنظام الملكي ونظام الحكم الذي يستند إلى الحق الإلهي.هذا الأمر أوالنوع من الحكم أدى إلى انتشار الفساد، والتفاوت الطبقي حيث تجاوزت كراهية "روسو"* الواقع الفرنسي الذي يتميز بالتفاوت الطبقي، إلى الحالة التي يعيشها المجتمع المدني الفرنسي.[1]

ويرجع تفشي الفوضى كما بينها "روسو"إلى وجود خط فاصل بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي بين الأغنياء والفقراء.هذا الأمر منح فرصا عديدة للغني لزيادة غناه في حين يزداد الفقير فقرا، وبالتالي فهو لا يملك لذاته غير هاتين الخاصيتين الحسد والحقد على الأغنياء.

ونتيجة لهذا التناقض المميز للمجتمع، ظهرت تجمعات اجتماعية ذات طابع طبقي بالدرجة الأولى وكذا ذا طابع نقابي أو ديني.تحاول في معظمها حماية الفرد في مواجهة الدولة، وقد تتجاوز هذه الجماعات سلطة الدولة وتتصارع معها.ولذا يرى"روسو" على أن مثل هذه الجماعات يكون لها سيطرتها على أعضائها ولها مكانة خاصة في المجتمع على حساب الدولة.

ولقد كان هدف"روسو"متمحورا حول تحرير الفرد من نظمه التقليدية البالية، إلا أن هذه الحرية لا تجعله متمردا على ضبط الدولة.فالدولة ليست في تعاسة الفرد ولكن المسؤول عن ذلك هو قسوة المجتمع المدني وتباينه(فقير، غني)، ولذلك تحتل الدولة مكانة هامة في فكر"روسو"فالعقد الاجتماعي عنده يعمل على إنشاء مجتمع يتم عندما ينطلق كل فرد بالعبارة التالية"أن يضع كل منا شخصه وجميع قوته وضعا مشتركا تحت السلطة العليا للإرادة العامة...فكل عضو لا يتجزأ عن الكل"[2].

---

*فيلسوف جون جاك روسو ولد بجنيف سنة 1712–1788 ، صاحب كتاب "العقد الاجتماعي"1762

[1]– نصيب ليندة، المرجع السابق، ص34.

[2]– علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع ، دارالمعارف، القاهرة، 1981، ص135.

فالدولة هنا لا تمارس ضغطا وقهرا على المجتمع.بل تصبح العمود الفقري لتحقيق الحرية الفعلية، وفي حالة ما إذا رفض شخص ما طاعة الإرادة العامة فانه سيكون مجبرا على الطاعة من قبل الأفراد الآخرين، ويعتبر"روسو"الدين والدولة من الوسائل الأساسية لتحرير الفرد وتنمية خبرته التي أحبطت من قبل المجتمع السيئ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق دور الدولة في تربية الإنسان وفقا لقيمها الأساسية ثقافية أو دينية إضافة إلى النظام النقابي كأحد المحاور الرئيسية للضبط عند"روسو"[1].

ومن هنا نستطيع القول أن المجتمع المدني عند فلاسفة العقد الاجتماعي يمثل الفضاء الاقتصادي للمصالح الخاصة، حيث تعمل الإرادة الحرة للأفراد عن تحقيق مصالحها الخاصة. وعلى غرار ذلك الصورة المستقلة لكل فرد عن الآخرين، وبالتالي فالأشخاص في المجتمع المدني يظهرون كذوات مستقلة تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية، وقانون المجتمع المدني يتمثل في الحرية التي يجسدها العقد الذي يبرم بين الأفراد الأحرار.

بيد أن نظرة فلاسفة العقد الاجتماعي تمثل في حد ذاتها التجسيد المثالي للسوق الرأسمالي، هذه النظرة تلك لا تتجاوز في محدوديتها ظاهرة العملية الاجتماعية، إلى جوهرها وماهيتها الحقيقية التي تبين لنا أن جوهر المجتمع المدني عبارة من بنيان متكامل، يتجاوز بذلك الوجود الذاتي للأفراد، وله آليات يقوم عليها كتشابك وترابط القوى الاجتماعية والتي يشكل الأفراد عناصرها الأساسية لا على أساس تعايش حريات لأفراد كما يرى فلاسفة العقد الاجتماعي[2] .

**ثانيا:المجتمع المدني عند"فريدريك هيجل"*:**

في مطلع القرن التاسع عشر فقد انتقد في كتابه "نقد فلسفة الحق"الصادر سنة1821نظرية التعاقد الاجتماعي في الدولة، ويعتبر أن المجتمع المدني في صياغته التعاقدية قاصرا على تحقيق الأمن[3].

إذ ينكر "هيجل"الانسجام الذي تفترضه نظرية التعاقد بين الدولة والمجتمع المدني، مؤكدا العجز الذي يمتلكه هذا الأخير–المجتمع المدني –على إقامة وتحقيق العدل والحرية من تلقاء نفسه، ويقترح أن تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية[4].

---

[1]– نفس المرجع، ص، ص135–141.

[2]– مصطفى كمال السيد، التعقيبات في سعيد بن سعيد العلوي، مرجع سابق، ص، ص69–70

*- فيلسوف ألماني ولد **بشتورغت** 1770–1831 ، صاحب كتاب "المنطق"1812–1816 وكتاب "مبادئ فلسفة القانون"1821 اشتهر بفلسفته الهيجيلية التي تعتمد على العقل.

[3]– كمال عبد اللطيف، تعقيب على نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، المرجع السابق، ص75.

[4]– نفس المرجع، ص75.

الفيلسوف "هيجل"استخدم مفهوم المدني لتأكيد أهمية دور الدولة في تحقيقه داخل المجتمع[1].

فلم يعتبر "هيجل"المجتمع المدني شرطا وإطارا طبيعيا للحرية، وإنما اعتبره فضاء للحياة الأخلاقية بوصفها ناتجا تاريخيا يتواجد بين مؤسستي العائلة والدولة . الدولة التي تحتوي اقتصاد السوق، وتضم الطبقات الاجتماعية والجماعات المهنية، وكذلك المؤسسات المتعلقة بالإدارة وبالحقوق المدنية. إذن "فالمجتمع المدني كالفسيفساء تتشكل من أفراد وطبقات وجماعات ومؤسسات تنتظم كلها داخل القانون المدني ولا ترتبط مباشرة بالدولة".[2]

ومع هذا، يعتبر مفهوم المجتمع المدني عند "فريدريك هيجل"مفهوما واسعا لا يتضمن ميدان العلاقات الاقتصادية، والبنية الطبقية فحسب، بل يتعداه إلى الإدارة القانونية والنقابية، فالمجتمع المدني إذن هو ميدان العلاقات بمختلف أشكالها، خاصة الاقتصادية وهذا في خضم الدولة البرجوازية.

يمكن القول أن "هيجل" لم يبد إعجابه للمجتمع المدني كسابقيه، إذ اعتبر المجتمع المدني وحدة قاصرة بحيث لا يمكن لها الاستغناء عن استمرار رقابة الدولة وعنايتها، وإذا كان هذا الأخير مؤسس على التعاقد الاجتماعي فهو عاجز عن تحقيق الأمن وإقامة العقل وتجسيد الحرية، فالدولة هي الإطار القوي والمفضل لتحقيق ذلك.

كما يعتبر المجتمع المدني مستقل عن الدولة، إذ يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي المتموضع بين مؤسستي الأسرة والدولة المتحكمة في ذاتها، فالمجتمع المدني–حسبه–يتمتع بالاستقلالية عن الدولة، ويقصد بالاستقلالية هنا التمايز والفصل عن الدولة ولكنه في الوقت ذاته لا يتحقق إلا من خلال الدولة، التي يجب أن تعمل على إطفاء نيران "النزاعات الداخلية"الناشبة فيه، في مقابل خضوعه لسلطتها.

**ثالثا: المجتمع المدني عند "كارل ماركس" كيان مزدوج:**

نرى أن صاحب الإيديولوجية الألمانية يقدم تعريفه الشهير للمجتمع المدني:"فهو يتضمن مجموع العلائق المادية للأفراد في مرحلة معينة من التطور، تحددها القوى الإنتاجية، وتشمل الحياة التجارية والصناعية لمرحلة ما فهو لا يختلف عن "هيجل" عندما اعتبر المجتمع المدني مجالا لتضارب وتصارع المصالح الخاصة، وفق القيم البرجوازية، فهو إذن مجتمع مدني اقتصادي.

وهكذا أصبح المجتمع المدني مجال الماديات، أي علاقات ملكية حديثة وصراع أنانيات منبثقة من حطام المجتمع الوسطوي، فقد ورث "كارل ماركس"عن "هيجل"منهجه الجدلي في مقاربة مفهوم المجتمع المدني، إلا أنه أرسى أسس هذا المجتمع في الشروط المادية للحياة.

---

[1]– مصطفى كامل السيد، تعقيب على نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، المرجع السابق، ص82.

[2]– عبد الباقي الهرماسي، مؤسسات المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية، أوراق قدمت إلى. ندوة البحوث والمناقشات التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص92.

وإذا كان "هيجل"يردد أن الدولة هي اللحظة التاريخية المطلقة، فان"ماركس"يرى فيها مجرد مرحلة انتقالية سوف تتجاوز لاحقا.إذ يعتبر المجتمع المدني نقيضا للدولة، فهو ليس فقط منفصلا عنها وإنما يقف مجابها لها[1]، فهو إذن مجتمع مدني سياسي.ومن هنا اقلب "ماركس""هيجل"رأسا على عقب، بإعطاء أولوية للمجتمع المدني على حساب الدولة، رافضا أن يكون التعارض بين مصالح الأفراد هو ما يميز بشكل جوهري المجتمع المدني، فنفصل تحرر الملكية الخاصة واستقلالها عن الجماعة، تمكنت الدولة من أن تصبح ذات وجود منفصل ومواز خارج المجتمع المدني[2].

ورغم ذلك فإن الدولة لا تعتبر سوى شكلا تنظيميا، يستعمله البرجوازيون من أجل تأمين ملكياتهم ومصالحهم، إنها أداة الطبقة الحاكمة برأي "ماركس"لتأكيد مصالحها.وهي كذلك إطار متضمن لكل المجتمع المدني في حقبة معينة، كما يعتقد "ماركس"أن "هيجل"تناول الدولة(باعتبارها مجتمع سياسي)كتجريد للمجتمع المدني، في حين أن "ماركس"يتناول المجتمع المدني باعتباره ذا علاقة ملموسة مع الدولة.ولقد كانت الدولة القديمة قائمة على الاستعباد، في حين الدولة الحديثة أصبحت قائمة على المجتمع المدني.[3]

بصفة عامة يمكن القول أن"ماركس"أعطى للمجتمع المدني مفهومين:فهو من جهة يعبر عن القاعدة الواقعية والمادية للدولة، ومن جهة أخرى يعتبر هذا المجتمع المدني نقيضا لها–الدولة–.

أو أنه كيان مزدوج، فهو مجتمع مادي اقتصادي ومن نظرة أخرى هو مجتمع مدني سيادي.

**رابعا: " أنطونيو غرامشي "و المجتمع المدني:**

عرفت مقولة المجتمع المدني انسحابا من ساحة النقاش والبحث، وغابت عن الخطاب السياسي خلال المدة الممتدة بين عام 1850و 1920م، ولكنها عادت بعد الحرب العالمية الأولى مع المفكر الايطالي "انطونيوغرامشي"*. إذ يرى أن المجتمع المدني فضاء يضم المؤسسات الخاصة والحرة: الكنائس، والمدارس، والنقابات. كما أن الدولة يجب أن لا تقتصر على دورها القمعي. ولكنها تشتمل على مؤسسات عدة حرة قانونيا والتي تساهم بدورها في إرساء الإيديولوجية المهيمنة، إذن المجتمع المدني ليس فضاء يسبق الدولة، إنه القاعدة والمضمون الأخلاقي لها، وهو المكان الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية، وبهذا المعنى، فان المجتمع المدني في فكر"غرامشي" هو مجال سياسي أيضا، وليس مقتصرا

---

[1]– عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص94 .

[2]– محمد الغيلاني، المجتمع المدني حججه، مفارقاته، ومصائره، هل سيتم الاحتفاظ به؟ّ دار الهدى، بيروت، ط1، 2004، ص219.

[3]– نفس المرجع ، ص219–220.

*- فيلسوف ايطالي ولد 1891–1937، الذي ارتبط لفظ الهيمنة في الفكر السياسي المعاصر باسم هذا الفيلسوف أكثر من غيره ، فمعه اكتسب اللفظ دلالة جديدة ومع هذه الدلالة تطور في الوقت ذاته مفهومان اثنان:المثقفون والمجتمع المدني.

على الاقتصاد، إنه المجال الذي تهيكله المؤسسات، وفضاء تكون وانتشار الإيديولوجيات المختلفة.[1]

و لقد استعان "غرامشي" بالمفهوم للإجابة عن السؤال الذي طرحه سنة1920كما يلي:"بأية شروط اجتماعية استطاعت الطبقة العامة أن تستولي على السلطة في روسيا رغم خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية المتميزة عن أوروبا؟"[2] لذلك فان محاولة فهم نظرة "غرامشي"إلى مقولة المجتمع المدني لا ينبغي أن تعزل عن السياق التاريخي الذي ظهرت فيه، "فقد تم توحيد ايطاليا دون أن تحقق فكرة الوحدة القومية فعلا، ودون أن تشكل وحدة ثقافية متجانسة.لقد قامت ايطاليا دون ايطاليين، ويمكن فهم استحواذ فكرة الهيمنة الثقافية تماما على تنظيرات "غرامشي"في هذا السياق التاريخي"[3].

بمعنى لا بد من تطوير إستراتجية جديدة، تقوم على استخدام الإيديولوجية في سبيل الهيمنة أي استخدام مثقفين لإنتاج راس المال رمزي بواسطة النقابات والمدارس لتحقيق الهيمنة. هذا الأمر يبين لنا سر اهتمام "غرامشي" بالقضايا الثقافية والمثقفين خاصة ما أطلق علية مصطلح المثقف الجمعي"الذي يعني به الحزب السياسي الذي على غراره أبدى "غرامشي" اهتماما كبيرا وواضحا بالمثقفين وبأدوارهم في تحمل أعباء الطبقة وتوحيد مصالحهم، فالمثقف هنا لا يمثل انعكاسا للطبقة الاجتماعية، وإنما يلعب دورا ايجابيا في تحقيق المزيد من التجانس بين أعضاءها وبالتالي فهم ليسوا أكثر من موظفين لدى الجماعة المسيطرة لإضفاء الشرعية عليهم من خلال التنظيمات التي يعملون بها.وعليه فالطبقة التابعة تطمح إلى قيادة المجتمع ولن تنتج في غالب الأحيان سوى مثقفين على مستوى الاقتصادي الحرفي.ومنه سيكون وعيها نتاج عناصر شديدة التباين في مقابل ذلك مثقفون متخصصون للطبقة السائدة والتي تتمتع بقدر كبير من التجانس[4].

يمكن استنتاج أن الفكرة المركزية "لغرامشي" هي: أن المجتمع المدني ليس فضاء للتنافس الاقتصادي –كما هو الشأن عند" ماركس" و"هيجل"– و لكنه فضاء التنافس الإيديولوجي[5]. ويشير بصفة عامة إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة، انه ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية، هذه البنية يميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن

---

[1]–عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية من (القرن التاسع عشر إلى اليوم:دراسة مقارنة)، المرجع السابق، ص94.

[2]– كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص78.

[3]– عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص201.

[4]– جاك مارك بيوتي، ترجمة جورج طرابشي، فكر غرامشي السياسي، دار الطليعة لطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1975 ص 2– ص19–35

[5] – ZGHAL.A. Le concept de société civile et la transition vers le multipartisme ,Annuaire du l'Afrique du nord ,Edition du C.N.R.S ,1989

طريق الثقافة والايدولوجيا ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه[1].

وعليه، لا بد في النهاية من استنتاج أمرين اثنين يوضحان تطور الذي عرفه مفهوم المجتمع المدني، سواء في صورته الأولى ضمن ما يعرف بنظرية العقد الاجتماعي في القرن الثامن عشر، ومن ثم هيجل وماركس في النصف الأول للقرن التاسع عشر، أو الصورة اللاحقة عند "غرامشي"، أو في الاستعمال الحالي والذي يحدد درجة تطور المجتمع المدني في اتجاه الإقرار بالتعددية والمشاركة السياسية.

**الأمر الأول:**

ظهور مفهوم المجتمع المدني في مقابل المجتمع الطبيعي، من ناحية والمجتمع الديني من ناحية أخرى، وذلك في أول نشأة للمصطلح في سياق نظريات التعاقد خلال الفترة الممتدة من النهضة إلى القرن الثامن عشر في أوربا.

**الأمر الثاني:**

اتجاه مفهوم المجتمع المدني إلى مفهوم معتدل يجعل للمجتمع دورا موازنا للسلطة–الدولة–فيمنع الدولة من الجور والطغيان عن طريق مؤسساتها، ويقيد سلطاتها ويراقب تجاوزاتها، بحيث يكون التوازن فيه لمصلحة المجتمع.

**خامسا:المجتمع المدني عند"الكسيس دي توكفيل" وفن إنشاء الجمعيات:**

استطاع "الكسيس دي توكفيل[*] "أن ينفرد بمساهمة متميزة حول المجتمع المدني وتجلياتها في الواقع، في دراسة امتزج فيها الامبريقي بالنظري، وأخرجها في كتابه المشهور سنة1840م تحت عنوان "الديمقراطية في أمريكا"، هذه الدراسة أسست لمقولة المجتمع المدني كما ندركها اليوم، ركز من خلالها على الدور الكبير الذي تلعبه الجمعيات داخل مجتمع ديمقراطي متحضر، يبحث عن تجسيد معاني العدل والحرية والمساواة .كما أشار في كتابه إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمنها بين الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب.ومن هنا تبرز أهمية المدنية والمواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية[2].

---

[1]– كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص78.

[*]–نظرا للاهتمام الكبير، بالمنظمات المدنية سمي "دي توكفيل"بأب الحركة الجمعوية الحديثة، حيث اعتبر أنه في غياب الحيز العام، يمكن أن تكون المنظمات المدنية كحل مؤقت ، على القيام بوظائف الضبط والمراقبة السياسية للاستبداد السلطوي للدولة، علاوة على أدوار ووظائف اجتماعية جليلة.

[2]– محمد كرو، المثقفون والمجتمع المدني في تونس، في الثقافة والمثقف في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 16 ن بيروت، ط1، 1992، ص336 .

وعليه ومن خلال قراءة متفحصة لما كتبه في هذا المجال، يمكن استنباط النقـــاط التـــي دارت حولهـــا مساهماته على النحو التالي :

**ا.الجمعيات في أمريكا : تعدد، تنوع، وظائف .**

**ب- جمعيات لمواجهة الاستبداد**

**ج- تأسيس الجمعيات... فن.**

ا- **<u>الجمعيات في أمريكا تعدد، تنوع وظائف:</u>**

لدى عودته من الزيارة التي قادته إلى أمريكا سنة1831 ودامت عشـــرة شـــهور، شـــرع القاضـــي "توكفيل"في تسجيل مشاهداته التي تدفع الأمريكيين لتأسيس الجمعيات، خاصة منها التـــي تؤســـس فـــي المجالات التي لا تخطر على بال الإنسان، فنجده يقول في الفصل الخامس مـــن الجـــزء الثـــاني لكتابـــه المشهور"...الأمريكيون على اختلاف ظروفهم وميولهم وأعمارهم يسارعون إلى إنشاء الجمعيات، فلـــيس عندهم شركات تجارية وصناعية يشاركون فيها جميعا فحسب، بل عندهم كذلك جمعيات شتى مـــن ألاف الأنواع، فثم جمعيات دينية وأخلاقية، جمعيات جادة وأخرى هازلة، جمعيات عامـــة للجميـــع، وأخـــرى خاصة كل الخصوص، جمعيات ضخمة وأخرى صغيرة كل الصغر ، فهم ينشـــئون الجمعيـــات لإقامـــة الحفلات والملاهي، ولإنشاء المعابد الدينية، والحانات والكنائس، ولنشر الكتب، وإرسال البعوث الدينيـــة إلى أقاصي الأرض، ويؤلفون جمعيات لبناء المستشفيات والسجون والمدارس...فحينما نجد الحكومة فـــي فرنسا على راس مشروع جديد، نجد في انجلترا رجلا وجيها من ذوي المكانة، أما في أمريكا فلا شـــك في أننا سنجد جمعية"[1]

إن الكسيس يتعجب عندما يرى أفراد المجتمع الأمريكي يتجهون للاشتراك في تسخير جهودهم في إطار منظم، يسعون من خلاله تحقيق هدف مشترك يخدم المصلحة العامة للأفراد أو المجتمع ككل، دون أن ينتظروا من وراء ذلك مقابلا ماديا، يحدث هذا في مجتمع تسوده الفردية والبحث عن الرفاهية وتحقيق الأرباح المادية، ولم يكن ذلك ليمنعهم من أن يقوموا – بكل حرية وبمحض إرادتهم ودون أن يجرهم أحد على فعل ذلك –بتأسيس الجمعيات في شتى ميادين الحياة، الايجابي يوحي بتنامي قيم "التضامن"و "التعاون"على حساب "الأنانية الفردية".

إضافة إلى ذلك إن هذا التجمع الطوعي الاختياري، يوفر طاقة عمل مهمة سرعان ما تتحول إلـــى انجازات ومشاريع، فإذا كان الإقطاعي هو من يتكفل بتوفير الإمكانيات اللازمة لتجسيد المشـــاريع فـــي

---

[1]- الكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا ، ترجمة وتعليـــق آمـــين مرســـي قنـــديل، عـــالم الكتـــب، القـــاهرة، ط3، سنة1991، ص480.

انجلترا، وتقوم بذلك الدولة فرنسا، فإن في أمريكا صاحبة المبادرة هي الجمعيات لما تقوم به من مساعي لتوفير وتجميع الإمكانيات والوسائل اللازمة، وقد علق على ذلك عبد الباقي الهرماسي بقوله"...مادام التقدم الحضاري لا يكون إلا رهن الدولة أو الجمعيات فان توكفيل ينحاز جذريا إلى تكون الجمعيات هي صاحبة المبادرة وعلى الجمعيات أن تشغل كل الفضاءات المحتملة في المجتمع"[1]

ثم يواصل حديثه" توكفيل" عن الفعالية المترتبة عن وجود الجمعيات بالشكل الذي وجدت عليه بأمريكا قائلا:"لا تترقى العواطف والقلوب والآراء وتنمو وتتسع وتكبر، ولا يترقى العقل البشري ويتطور إلا من جراء تأثير الناس بعضهم في بعض، وسبق أن ذكرت أن هذه المؤثرات تكون في حكم المعدومة في البلاد الديمقراطية، ومن ثم كان لابد من إدخالها فيها بطرق اصطناعية، وهذا ما تستطيع الجمعيات وحدها أن تضطلع به وتؤديه".[2]

تلك هي سمات الحالة الاجتماعية الديمقراطية التي اعتنقها الأمريكيون فاكتسى المجتمع حلة اجتماعية وسياسية جديدة وتولدت- كما يقول- بداخله عواطف وأراء ترتبت عنها سلوكات لم تكن معروفة في المجتمعات الإقطاعية التي سادت عند أبائهم في أوروبا.

**ب- <u>الجمعيات في مواجهة الاستبداد:</u>**

فقد أراد "توكفيل" لفت انتباهنا إلى الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني ممثلا في الجمعيات للحد من الاستبداد، وهنا يميز بين نمطين من الاستبداد :

**الأول:** ساد في الشعوب الارستقراطية(المجتمع الإقطاعي)أين نجد"كل مواطن واسع الثراء (إقطاعي) قوي النفوذ، يعد في ذاته رئيسا لجماعة دائمة إلزامية، تتكون من جميع أتباعه، ومن الذين يعتمدون عليه، أو أولئك الذين يجبرهم قسرا على أن يذعنوا لتنفيذ مقاصده".[3]

و **الثاني:** هو الاستبداد الحديث الذي يهدد البلاد الديمقراطية، وهو يختفي وراء التشريعات والقوانين ليتحكم في أفراد المجتمع وبسبب تشتتهم لا يبقى أمامهم إلا السمع والطاعة والاستسلام والخضوع، وبذلك تتبخر الأحلام في تحقيق المساواة والعدل والحرية"في البلاد الديمقراطية حيث نجد جميع المواطنين ضعافا غير مستقلين لا يكادون يستطيعون أن يعملوا وحدهم شيئا يذكر، ولا يستطيع واحد منهم أن يجبر إخوانه على أن يقدموا له أية معاونة، فكلهم ضعاف إذن لا حول لهم ولا قوة، أن يعملوا مختارين على أن يتعاونوا ويخلصوا في تعاونهم".[4]

---

[1]- عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في ممارسة السياسة الغربية، مرجع سابق، ص96.

[2]- الكسيس دي توكفيل، مرجع سابق، ص480.

[3]- نفس المرجع، ص481.

[4]- نفس المرجع، ص481.

و برأي" الهرماسي"فان توكفيل يلفت انتباهنا إلى المخاطر التي يتضمنها التراث الهيغلي، وهو تراث يبرر أن تحكم الدولة بالمجتمع المدني باسم الصالح العام والكوني.إن توكفيل يظهر لنا أن المخاطر التي تتربص بالأمم الحديثة صادرة عن الشكل الحديث للاستبداد أين تتمركز السلطات لدى الدولة التي تعمل على توفير رفاهية المواطنين باسم سيادة الشعب وباسم المساواة وفي الآن نفسه تجرد وتخطف منهم حرياتهم دون وعي منهم، ويواصل الهرماسي تعليقه على وجهة نظر توكفيل قائلا أن"الاستبداد الحديث –بطرق سلمية، وبالاعتماد على قوانين تم وضعها بشكل ديمقراطي–يحول المواطنين إلى بشر سلبيين مستسلمين، وفي الوقت نفسه كلهم ثقة في سلطة ساهرة عليهم في جميع مجالات: العائلة، العمل، الاستهلاك المادي...الخ[1]

إن مواجهة هذا النوع من الاستبداد عن طريق تطوير بعض الآليات الديمقراطية من توزيع للسلطات السياسية وتكريس استقلالية القضاء، قد تحد من طغيانه، وتحجم المخاطر المترتبة عنه، ولكنها تبقى بحاجة إلى تدخل المجتمع المدني لحماية نفسه بنفسه، ولتعزيز عمل تلك الآليات، وهذا باللجوء إلى استعمال حقه في حرية التجمع، فيقوم بتنظيم نفسه في جمعيات طوعية، تكون لها القدرة على التحرك الذاتي بصفة منفلتة عن رقابة الدولة.فوجود هذه الجمعيات داخل المجتمع هو في حد ذاته تمرد عن هذا الاستبداد، وخروج عن هيمنته، وكلما اتسعت رقعة نشاطات الجمعيات كلما انكمشت ساحات السيطرة والاستبداد، وبذلك تنمو داخل المجتمع ديناميكية اجتماعية، تتزايد أهميتها بزيادة درجة المشاركة والتعاون والتضامن .

ومن جهة أخرى فان الحكومة في البلاد الديمقراطية ملزمة بان تترك هامشا واسعا لمبادرات المجتمع المدني، لكونه في احتكاك مباشر مع الوسط الاجتماعي، وعلى درجة عالية من التفاعل معه "فكلما حلت الحكومة محل الجمعيات والشركات ازداد الأفراد ضعفا من جراء فقدانهم الميل إلى التكتل والتعاون، وازدادت حاجتهم إلى الاستعانة بالحكومة"و لذلك نجد توكفيل يطرح سؤالا في قالب سخرية قائلا:"هل يجب على رئيس الحكومة إذن أن يترك دفة الدولة وراء المحراث بنفسه؟"[2]

**ج–تأسيس الجمعيات ...فن:**

وأراد توكفيل أن يؤكد على أهمية الجمعيات الكبيرة ولم يكن مبالغا على الإطلاق حينما وصفها بأنها "فن"، ذلك أن تأسيس الجمعيات والتعاون من اجل المصلحة العامة بطريقة عقلانية، إنما يعبر عن ذوق اجتماعي عال، وأنه لا يقوم بذلك إلا مجتمع متحضر، "و من بين القوانين التي تحكم المجتمعات البشرية ، قانون يبدو أدق من سائرها وأوضح، فلكي يظل الناس متحضرين، أو إن أرادوا أن يكونوا

---

[1]–عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص96–97.

[2]– الكسيس دي توكفيل، المرجع السابق، ص481.

كذلك، يجب أن ينمو فيهم فن تكوين الجمعيات ويرتقى هذا حتى يكتمل بنفس النسبة التي يزداد بها مبدأ المساواة في الأحوال الاجتماعية ويترقى بينهم[1].

ونلاحظ انه قد ذهب بعيدا من خلال هذا النص الذي يعتبر كنتيجة توصل إليها بعد تحليله لواقع أمبريقي، هذه النتيجة عبارة عن قانون اجتماعي يتحكم في المجتمعات البشرية، يتميز بالدقة والوضوح، مفاده:أنه حتى يحافظ البشر على تحضرهم أو ليزدادوا مدينة يجب عليهم أن يطوروا من فن تكوين الجمعيات بالموازاة مع فرض المساواة بينهم.

وانتهى "توكفيل "إلى رأي مفاده أن الأمريكيين عرفوا كيف يتجنبون وفي وقت واحد الطغيان بالدفاع على التعددية، التي تتجلى عبر الميزة غير المحدودة تقريبا للحياة الجمعية والتي يتعزز فيها المواطنون الراغبون في الدفاع عن مصلحة معينة أن يجتمع.كما أشار أيضا إلى أي مدى تسمح التعددية بتفادي المبالغات في الفردانية الملامة لولادة سلطة مطلقة[2].

رغم مضي أكثر من قرن على صدور كتابه"الديمقراطية في أمريكا"إلا أن القارئ يشعر بأن توكفيل""قد كتبه في عصرنا الحديث، فقد تناول من خلاله العديد من القضايا التي ما زالت مطروحة على مائدة النقاش في وقتنا الحاضر، ومن بينها :موضوع" المجتمع المدني"وغياب هذا المصطلح(المجتمع المدني)في تحليلاته، إلا انه كان حاضرا ضمنيا من خلال حديثه عن "فن تكوين الجمعيات"و أهميتها في البلاد الديمقراطية والوظائف التي تؤديها، من خلال تقديم نموذج عيني استقاه من التجربة الأمريكية.

إن عبارة المجتمع المدني استخدمت لأول وهلة للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعية( الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي وبهذا المعنى فان المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، وقد مثل لدى"**هيجل**"ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناءالدولة، وهو ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمعات السابقة، ونظر له "انطونيو **غرامشي**"باعتباره جزءا من البيئة الفوقية :وهذه البنية بحسب تقديره تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، ووظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والايدولوجيا، والثاني ( الدولة أو النظام السياسي) السيطرة والإكراه .

أما " **الكسيس دي توكفيل**" فقد أثار كتابه "الديمقراطية في أمريكا"إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين

---

[1]– المرجع السابق، ص481.

[2]– برتراند بادي، ترجمة هيثم اللمع، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2005، ص145.

والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب، وما انفك يعيد مقولة مفادها:"لا بد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة القائمة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية[1]

## المبحث الثالث :خصائص المجتمع المدني وأدواره

إن تنوع واختلاف مصالح الفرد وسعيه المتواصل لتحقيقها، وكذلك تعدد حقوقه وحرياته وحرصه الشديد على تجسيدها واقعيا والتمتع بها، دفعه إلى الانضمام إلى مختلف التجمعات والمؤسسات التي تشكل المجتمع المدني كالأحزاب السياسية، النوادي الرياضية والثقافية والفكرية، النقابات الاتحادات، أو إلى جمعيات طوعية أو خيرية.

و الحديث عن المجتمع المدني يجرنا على الحديث عن مؤسسات وتنظيمات هذا المجتمع وأبرز المميزات التي تتميز بها والتي يراد لها أن تكون العمود الفقري للمجتمع المدني.ومن خلال هذا يمكن القول أن المجتمع المدني لن يتحقق إلا في ضوء مجموعة من الشروط والصفات إذا فما هي تلك الصفات التي تعد خصائص مميزة لهذا المجتمع مقارنة بغيره من أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى؟

### المطلب الأول: خصائص المجتمع المدني:

**أولا:الخصائص المعنوية:**

و تعد هذه الخصائص أهم من الخصائص المادية، ولكنها أصعب في الحصول عليها، فالأهم من وجود المؤسسات وجود قيم ومبادئ تحكمها بما يضمن تحقيق الهدف من وجودها، ولذا تتناول الدراسة بالتفصيل تلك الخصائص والصفات التي يجب أن تتحلى بها وحدات المجتمع المدني.

**1-تنظيمات المجتمع المدني والجماهيرية:**

أو بعبارة أدق الطابع الجماهيري للعمل المدني.إن إقامة مجتمع مدني فاعل لا يمكن أن ينزل صدفة من السماء أو تمنح من لدن أي كان، كما أن أي نخبة من النخب لن تتمكن من ذلك مهما بلغت ثقافتها وخبرتها وحسن نيتها واستعدادها النضالي ولن يتحول المجتمع المدني إلى قوة فاعلة وفعالة إلا بامتلاكه من لدن الجماهير الواسعة التي تعاني من عدة مشاكل والقادرة وحدها فرض تراجع تسلط الدولة بفضل عملها الجماعي الطويل النفس.فأحسن ضمانة للمجتمع المدني هو امتلاك المواطن للوعي الضروري بأهميته. ولهذا يجب العمل على تنسيق الجهود بين كافة الهيئات والمنظمات والجمعيات المدنية.فالجماهيرلا يجب أن تكون مجرد متلقي بل ذات عارفة تحقق إدراكا عميقا بالحقيقة الاجتماعية

---

[1]-محمد زاهي بشير المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1998، ص40 .

–الثقافية التي تشكل حياتهم، ويكون لهذه الذات القدرة على تغيير الواقع حتى يتمكن الناس من تحرير أنفسهم بعيدا عن الوصاية[1].هناك من جهة الديمقراطية كقاعدة للتعامل داخل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لضمان مشاركة كافة الناس في تحديد التوجهات والموقف الأساسية وفي نقلها إلى حيز الممارسة، ومن جهة ثانية الديمقراطية في العلاقات الخارجية لهذه المنظمات والتنظيمات في علاقاتها الخارجية للعمل على تطوير العلاقات وطنيا ودوليا وجهويا على أسس الاحترام المتبادل والإقرار الديمقراطي للمهام المشتركة بعيدا عن أساليب الهيمنة أو التهميش، وهناك من جهة ثالثة الديمقراطية كعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لا بد من إقامتها للتمكن من التعبير القانوني والعملي للمجتمع المدني.فلا مجتمع مدني دون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون مجتمع مدني.

إن قيام المجتمع المدني يقتضي القطيعة مع الديمقراطية الشكلية المزيفة وما يطبعها من علاقات مخزنية يتطلب إرساء دعائم الديمقراطية السياسية ودولة الحق والقانون حيث تشكل الإرادة الشعبية المعبر عنها بحرية وبالأساليب الديمقراطية المصدر الوحيد للمشروعية.كما أن كل هذا يفرض التخلص من أسس التبعية والاستغلال وإقامة أسس الديمقراطية الاجتماعية ومجتمع العدالة الاجتماعية.

الديمقراطية لا يمكن لها أن تترسخ برغبة خارجية، ولا بد لها من أساس اجتماعي داخلي صلب هو المجتمع المدني الناضج والواعي بمؤسساته وخبراته وأنشطته في مختلف جوانب الحياة، فهو المحك للتجربة الديمقراطية وهو الضمانة الحقيقية لأي إصلاح وهو الدافع إليه.

فالديمقراطية بمفهومها الشامل لا تعني فقط الحكم السياسي بقدر ما يمكن تعميمها على كل المرافق وكل التجمعات سياسية، اجتماعية، أو مهنية، فلا يمكن تحقيق دور متكامل ومنسجم من اجل التنمية من طرف الجمعيات في غياب الديمقراطية في هيكلة وبنية العلاقات داخل هذه الجمعيات. وأن تحقيق الديمقراطية تعني إعداد مواطن حر مستقل ممتثل للقانون الذي يساهم في بلورته.فالديمقراطية الفعلية لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة مواطن متمتع بمواطنة فعلية، فلا يمكن الحديث عن ديمقراطية في مجتمع عشائري تسوده نمط علاقات تتميز بالعشائرية والتراتبية والعبودية[2].

فالديمقراطية الحقيقية تعني خلق نسيج علاقات متكافئة ومتوازنة تحسن تدبير الخلافات وتدعم مفهوم احترام الرأي الأخر وتحقق مجتمعا تحترم فيه إرادة المواطنين، وتصبح للمواطن قوة ضغط من أجل تحقيق ديمقراطية ومواطنة فعلية[3].

---

[1] -إسماعيل يعقوبي، المجتمع المدني في الفكر المعاصر–الجزء السادس–، الحوار المتمدن العدد:2368 مأخوذ من موقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=143435

[2] -إسماعيل يعقوبي، المرجع السابق.

[3] – نفس المرجع.

**2-تنظيمات المجتمع المدني والاستقلالية:**

ونعني بها أن تكون هناك حدود واضحة لتدخل السلطة في المجتمع تحترمها الدولة وتلتزم بها، بحيث يتسع مجال الحركة الحرة المتاح للجماعات المختلفة ولا تتدخل فيه الحكومة إلا بمبررات يقبلها المحكومون برضاهم.بمعنى أخر، يقصد بها ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد تابعة لها[1] أي بالنسبة لأي حزب أو منظمة أو اتجاه سياسي وبموجب هذا المبدأ، فمؤسسات المجتمع المدني يجب ألا تستمد مواقفها سوى من مبادئها وقوانينها ومقررات اجتماعاتها واستنادا إلى التحليل الموضوعي للواقع.لكن الاستقلالية لا تعني الانعزالية لان المجتمع المدني يستوعب ويعمل على استيعاب في صفوفه مناضلين مهما كانت مشاربهم الفكرية والسياسية مختلفة[2]

و يمكن تحديد الاستقلال لمؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال عدة مؤشرات منها:

***الاستـــقـــلال المالي لمؤسســـات المجـــتـــمـــع المدنـــــــي:**

ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات ، فهل تتلقى جزءا مـــن تمويلهـــا مـــن الدولة، أو بعض الجهات الخارجية تعتمد بصورة كاملة في التمويل الذاتي على مساهمات الأعضاء فـــي شكل رسوم العضوية أو التبرعات أو بعض أنشطتها الخدمية أو الإنتاجية؟ بعبارة أخرى، يعتبر التأسيس الاقتصادي أهم عناصر الاستقلالية، كما انه يشكل سياجا للحركة السياسية المستقلة وعنصرا من عناصر إستمراريتها، إذ أن صاحب التمويل هو صاحب القرار، وما يلاحظ أن جزء كبيرا من مصـــادر تمويـــل المنظمات الأهلية، تأتي من قوى السلطة الراهنة، أو شخصيات ومؤسسات إما داخل القطر الواحـــد، أو من قطر إلى آخر، ومن المؤسسات الدولية ومن أبرزها الأمم المتحـــدة، أي مـــن مجموعـــة الأنظمـــة والحكومات أيضا، بل ترضخ السياسة لدول كبرى التي تدعم المنظمات الأهلية من خـــلال حكوماتهـــا[3] وتغيب تقريبا المصادر غير الحكومية عن دعم المنظمات الأهلية من خلال حكوماتها عـــن دعـــم هـــذه المؤسسات مما يجعلها أسيرة مصادر تمويلها، ساعية إلى استرضائها بل إلى الاعتراف بهـــا، متنافســـة ومتسارعة لنيلها، وهادفة إلى احتكار التمويل في هذا المجال الأهلي أو ذاك.

***الاستـــقـــــلال الإداري أو التنظيـــــــــمي:**

ويشير إلى مدى استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شـــؤونها الداخليـــة طبقـــا للوائحهـــا

---

[1]-احمد شكري صبحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه(37)، ط1، 2000، بيروت ص35.

[2]- إسماعيل اليعقوبي، المرجع السابق.

[3]- ناهد عز الدين، موسوعة الشباب السياسية، سلسلة خاصة يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بـــالأهرام، القاهرة، 2000.

وقوانينها الداخلية، وبعيدا عن تدخل الدولة، ومن ثم تنخفض إمكانية استتباعهم من قبل السلطة، وتحرص النظم المتسلطة على منع قيام المجتمع المدني، أو إخضاعها للرقابة والسيطرة في حالة السماح بقيامها، وبذلك تصبح عديمة الفاعلية وتطرح الدولة التسلطية نفسها بديلا لمؤسسات المجتمع المدني[1].

***الحرية والعمل الطوعي:**

المجتمع المدني يرتكز على الأفعال الإرادية الحرة أو التطوعية[2] التي تدفع الأفراد لتشكيل البنى الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات85 وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار كالجماعات القرابية مثلا(الأسرة–العشيرة–القبيلة) والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الانتماء إليها، فهي محكومة عليه بحكم المولد والإرث، أو كالدولة التي تفرض قوانينها وسيادتها وجنسيتها على من يولدون أو يعيشون ضمن إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم[3]

***المنظومة الأخلاقية :**

يعتبر المجتمع المدني جزءا من منظومة مفاهيمه أوسع تشتمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسة، الشرعية، الدستورية...الخ ويقوم المجتمع المدني على ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى حق الأفراد في تكوين منظمات تحقق وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية. والالتزام بالإرادة السلمية للخلاف، وذلك بالوسائل السلمية المتحضرة المتمثلة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية وهي قيم:التسامح والاحترام والتعاون[4] .

***التسامح :**

التسامح هو الذي يجعلنا نطلق صفة "مدني" على المجتمع، فالمجتمع الذي تسوده روح المدينة هو المجتمع الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما

---

[1]– احمد شكري صبحي، المرجع السابق ، ص ص 35–36.

[2]– إبراهيم رحماني، دور المجتمع المدني في التنمية الثقافية، في المجتمع المدني ودوره في التنمية...الأدوار والتحديات، الرابطة الولائية للفكروالإبداع، محاضرات الندوة الفكرية الخامسة، شركة مزوار، الوادي، 2005، ص90.

[3]–حليلو نبيل، المجتمع المدني وإستراتجية التنمية المحلية، في المجتمع المدني ودوره في التنمية...الأدوار والتحديات، نفس المرجع، ص ص132–133.

[4]– سعد الدين إبراهيم، تقديم لدراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار أمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.

يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجوهات نظرهم.كما يعني اعتراف الجميع بأنه ليس هناك أي طـــرف يمتلك وحده حقيقة وأن تعدد واختلاف الآراء والاتجاهات هو ظاهرة طبيعية وصحية.أما التنـــافس فهـــو ليس عيبا يقلل من تضامن المجتمع ووحدته كما انه ليس مشكلة إلا إذا تحول إلى صراع عنيـــف وهـــذا يحدث في حالة خروج أطراف المنافسة على القواعد القانونية التي تحدد لهم قنوات التـــي تحـــدد لهـــم القنوات السلمية للمشاركة والقواعد المقبولة والجائزة للسلوك. أما إذا ارتبط التعدد بالتســـامح والتعـــايش السلمي بين الأطراف المختلفة، فانه يتحول من سبب محتمل للانقسام والصراع والتمزق والتفكـــك إلـــى عامل أساسي وراء تعاون وتضامن الجماعات والأفراد وتماسك المجتمع وتحضره ورقيه[1] .

ومن المهم هنا توضيح أن التسامح مطلوب كمبدأ ليس فقط في العلاقـــات والتعـــاملات السياســـية والاجتماعية بين الحكام والمحكومين ولكن أيضا بين الأفراد والجماعات وبعضهم البعض. فكيف يطالب المجتمع المدني حكومته بالتسامح معه واحترام حقه في الاختلاف معها ونقدها، لو لم يكـــن هـــو نفســـه يسوده التسامح بين وحداته وعناصره المكونة له.ولا شك أن انتشار أمراض التعصب والتطرف وضيق الأفق داخل "المجتمع المدني"قد يؤدي إلى دفع الدولة بدورها نحو عدم التسامح مع الاختلاف لأنه أصبح خطرا يهدد استقرار الأمن والنظام في المجتمع ككل.فالعنف لا يولد إلا العنف.

***عـــدم الســـعـــي إلـــى الـــربـــح:**

لا تنشأ المنظمات الطوعية بغرض تحقيق أرباح شخصية أو لتوزيع الأرباح على الأعضاء ولكـــن هناك معطيات أخرى تتعلق بهذه السمة وهي :

أ- تستخدم المنظمات موظفين وتدفع لهم أجور بيد انه لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يتلقـــوا أجورا مقابل أعمالهم فيما عدى حقهم في استرداد ما قد يدفعونه في سبيل أداء عملهم.

ب- إن بعض المنظمات الطوعية تمارس أنشطة تستهدف تحقيق إيرادات من جراء بيع خدماتها.و لكن لا يجوز أن توزع الأرباح على الأعضاء بل عليها أن توجه ما تحصل عليه مـــن إيـــرادات إلـــى توسيع وتنمية أنشطتها[2].

---

[1] – ناهد عز الدين، المرجع السابق، ص32.

[2]–احمد ثابت، المجتمع المدني:الصلاحية المنهجية وضرورة التطوير، مجلة النهضة، العدد5، أكتوبر2000 ص ص13–14.

***القـــــــــدرة عـــلى التـــــــــكيـــــــف :**

ويقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل من خلالها، فكلمـــا كانـــت المؤسسة قادرة على التكيف كلما كانت أكثر فاعلية لان الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتهـــا والـــذي قـــد يؤدي إلى القضاء عليها[1] **ولتكيف ثلاثة أنواع هي:**

**1-التكيف الزمني:**ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن إذ كلمـــا طـــال وجـــود المؤسسة ازدادت درجة مأسستها .

**2-التكيف الجيلي:** يقصد به القدرة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء علـــى قيادتهـــا، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلميا ازدادت درجة مأسستها، وهو ما يفضـــي إلى مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي، فسرعة التحول الاجتمـــاعي تعود إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفـــة ولهـــا معاييرهـــا الخاصـــة للانجاز وقيمها المتميزة.

**3- التكيف الوظيفي:**ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات فـــي أنشـــطتها للتكيـــف مـــع الظروف المستجدة، كما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة[2].

**ثانيا: الخصائص المادية**

***المؤسسية أو التنظيم الاجتماعي:**

يختلف المجتمع المدني بهذا العنصر عن المجتمع التقليدي، حيث يشير إلى فكرة المؤسســـية التـــي تطال مجمل الحياة الحضرية تقريبا والتي تشمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيـــة، إذ يتشكل المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات أو التنظيمات[3] التي تعتبر الوضع الذي تشكل فيه أيـــة مجموعة بشرية لتحقيق غرض معين، ويمكن اعتبارها عملية تنسيق الجهود والقدرات والمواهب في أي منظمة أو مؤسسة، لتحقيق الأهداف وتنفيذ السياسات المرسومة، بأقل جهد وأقل ما يمكن من التضـــارب أو التنافر أو الازدواج[4] بمعنى آخر أن المجتمع المدني مجتمع منظم، ويختلف عن المجتمع بشكل عـــام، فهو يجمع نسقا من منظمات أومؤسسات تعمل بصورة منهجية، وتقبل الأفراد أو الجماعـــات عضـــويتها

---

[1]-حليلو نبيل، المجتمع المدني وإستراتجية التنمية المحلية، المرجع السابق، ص ص132-133.

[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن ، (عمان)، 2004، ص110.

[3]- حليلو نبيل، المجتمع المدني وإستراتجية التنمية المحلية، مرجع سابق، ص133.

[4] - المرجع السابق، ص134.

بمحض إرادتهم، ولكن بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها[1].

***المـــــــــــوارد:**

كذلك تعد الموارد التي تمتلكها المؤسسات والجمعيات المكونة للمجتمع المدني، سواء كانت مواد معنوية أومادية، من أهم متطلبات قيامه بدوره السياسي والاجتماعي وإدارة علاقته بالدورة، بما يضمن استقلاله في مواجهتها.

أما إذا كانت الموارد شحيحة أو قليلة، فإن المجتمع المدني قد يضطر إلى اللجوء إلى الحكومة لطلب العون والمساعدة، والتي يتبعها التدخل الحكومي في شؤون المنظمات التي تحصل على الدعم الحكومي كما يفتح أبواب الفساد الذي يصبح كالسوس الذي ينخر عظام المجتمع ويؤدي إلى انهياره[2].

## المطلب الثاني: وظائف المجتمع المدني

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة مجـــالات المجتمـــع كـــالتعليم، الصـــحة، الرعايـــة الاجتماعية، البيئية...إلى غير ذلك حيث أن المواطنين ينشئون هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية. فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع الوسيط الذي تحتلـــه يخولهـــا ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والتي يمكن إجمالها في الأتي:

**1-<u>التنشئة الاجتماعية والسياسية</u>:**وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد، من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفـــراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمـــل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الايجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككـــل[3]بمـــا يتجـــاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة فالانضمام الفرد إلى عضوية الجماعة معينة يؤثر فـــي حالته النفسية حيث يشعر بالانتماء إلى الجماعة التي يستمد منها الهوية المستقلة محددة، ويشـــجعه ذلـــك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة[4]، وتلك الشروط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع ككل.

**2-<u>التعبير والمشاركة الفردية والجماعية</u>:**فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشـــعر الأفـــراد بـــأن

---

[1] -إبراهيم رحماني، دور المجتمع المدني في التنمية الثقافية، المرجع السابق، ص90.

[2]- ناهد عز الدين، المرجع السابق، ص ص27-28.

[3]-المرجع السابق، ص37.

[4]- نفس المرجع، ص38.

لديهم قنوات مفتوحة لعرض أرائهم ووجهات نظرهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح.و الحقيقة إن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الايجابي التطوعي دون القيود، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية دون اعتماد عليها لخدمة المجتمع وهم مطمئنون إلى أن حقوقهم وحرياتهم مصانة لان هناك حصنا يلجئون إليه للاحتماء به في حالة تعدي الدولة عليها[1].

**3-<u>وظيفة تجميع المصالح</u>:**حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها، وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية المهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال وسائر المنظمات الدفاعية[2].

من خلال هذه الوظيفة يتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم ودراسة الأوضاع القائمة في المجتمع وتحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم في مواجهة مصالح فئات أخرى وصياغة مطالبها المحددة، قد تكون جزئية في بعض الأحيان أو تتضمنه برامج متكاملة، وتكشف هذه البرامج المطلبية للأعضاء عن وحدة مصالحهم وأهمية تضامن بينهم لحمايتها ولتنفيذ البرامج المطلبية التي تعبر عنها.

**4-<u>وظيفة حسم وحل الصراعات</u>:**حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فان مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتجنبهم كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات، وتسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم، وإذا كانت الديمقراطية بالمفهوم الإجرائي لها "هي صفة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية فإن حل المنازعات بين الأعضاء بوسائل الودية داخل مؤسسات المجتمع المدني هو أساس ممارسة الصراع سلميا على مستوى المجتمع بين الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية". [3]

وعندما ينجح الأعضاء في حل منازعاتهم بالطرق الودية داخل مؤسساتهم المدنية فإنهم يكتسبون الثقافة والخبرة اللازمة الممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع بوسائل سلمية .تشمل هذه

---

[1]-نفس المرجع ، ص41.

[2]-عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي، دار الفكر، دمشق، 2003، ص96.

[3]-عبد الغفار شكر، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية-الثالث-مأخوذ من:
http://www.rezgar.com/m.asp ?=459. كذلك انظر في هذا الصدد:أماني قنديل إلى أي حد يمكن الحديث عن المجتمع المدني متطور في مصر؟ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، جامعة تنمية الديمقراطية، نوفمبر، 1997، ص03.

الخبرة والثقافة الاعتراف بالأخر وبحقوقه ومصالحه والحوار معه والوصول إلى حلول وسط من خلال التفاوض، وهكذا تلعب وظيفة حسم وحل الصراعات وديا داخل مؤسسات المجتمع المدني بدور هاما في تهيئة المجتمع لممارسة الديمقراطية السياسية وجوهرها إدارة الصراع والمنافسة بوسائل سلمية.

**5- <u>وظيفة زيادة الثروة وتحسين الأوضاع</u>:** بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة النشاط الذي يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل:المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة، والمدرة للدخل التي تقوم بها الجمعيات الأهلية ومشروعات التدريب المهني الذي تقوم به النقابات المهنية والعمالية لزيادة مهارات أعضائها ما يمكنهم من تحسين شروط عملهم وزيادة دخولهم، وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين بأوضاع اقتصادية جيدة وقدرتهم على تامين مستوى دخل مناسب لأسرهم يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي، والاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع[1].و على العكس من ذلك فإن سوء الأحوال الاقتصادية يشغل الناس في البحث عن لقمة العيش فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية مما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع نظرا لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والمشاركة في حلها.[2]

**6- <u>إفراز القيادات الجديدة</u>:** حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني المخزن الذي لا ينضب للقيادات الجديدة، ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها، وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية.من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم[3] .

إذ يتطور المجتمع وتتضح حركته بقدر ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستمرار. ولكي يواصل المجتمع تقدمه، فإنه بحاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية.ونحن نقصد بالقائد ذلك الإنسان الذي يتمتع بنفوذ حقيقي على جماعة محددة من الناس تثق فيه وتسعى إليه كلما واجهتها مشكلة، تلتمس منه الحل لهذه المشكلة، أو التعرف منه على الأقل كيفية مواجهتها، وتستجيب لنصائحه وتتحرك في الاتجاه الذي يحدده لها وتسير معه واثقة من قدرته على قيادتها نحو ما يحقق مصالحها[4] ومن هنا فإن الصفات الأساسية التي يجب أن تتوفر في القائد لكي يكون جديرا حقا بالقيادة

---

[1]- ناهد عز الدين، المرجع السابق، ص34-35.

[2]-عبد الغفار شكر، المرجع السابق.

[3]-منير صوالحية، المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر:البنية والأهداف، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد19، ديسمبر2008، باتنة(الجزائر)، ص199.

[4]-عبد الغفار شكر، المجتمع المدني العربي، جريدة البيان، دور العمل الجماهيري في اكتشاف قيادات جديدة، العدد1013، الإمارات العربية المتحدة، افريل 1994.

:الحركية والمعرفة والعلمية والشعبية.ولا يختلف هذا عن قولنا أن القيادة موهبة وعلم وفـــن.و تكـــوين القيادات الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات المهنية والعملية والجمعية الأهلية والتعاونيات والمنظمات النسائية والشبانية...، وبذلك تساهم في دفع التطور الديمقراطي بالمجتمع وإنضاجه من خلال ممارستها لوظيفة إفراز القيادات[1].

**7-<u>وظيفة إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية</u>:** من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والأخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب على هذا كله من التأكيد قيم المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات وهذه القيم هي في مجملها قيم ديمقراطية [2].

من هنا فإن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع، حيث يستحيل بناء المجتمع المدني دون توافر الصيغة السلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقا لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم لتحول الديمقراطي في نفس الوقت، ويتأكد دور المجتمع المدني أيضا في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي تراعي وتنشأ أعضاء هذه القيم وتدربهم عليها عمليا من خلال الممارسة اليومية[3].

**8- <u>الوساطة والتوفيق</u>:** أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات للاتصال حيـــث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب وتجميعها وإعادة ترتيبهـــا وتقســـيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة, فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ســـتكون النتيجـــة هي عجز الحكومة عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة.

هذه الوظيفة كما رأينا تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحمايـــة للمـــواطنين المحكـــومين ضـــد الحكومة فقط, وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعـــرض للاضـــطرابات والاحتجاجـــات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك[4] .

**9- <u>ملأ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها</u>:** مع قدوم الثمانينات من القرن العشرين شهد العـــالم

---

[1]-عبد الغفار شكر، المرجع السابق.

[2]-ناهد عز الدين، المرجع السابق، ص34-35.

[3]-عبد الغفار شكر، المرجع السابق.

[4]-مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المرجع السابق.

ظاهرة واسعة الانتشار. هي انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصا في مجالات النشاط الاقتصادي[1] كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة، فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئا ثقيلا عليها لا تستطيع تحمله[2] وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغا يحتاج إلى من يملؤه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف، وهنا كان لا بد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع للانهيار خصوصا حين توجد مشاعر عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها والتي قد تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها.

وإلى جانب الاقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز عن أداء وظائفها تجاه المجتمع تحت تأثير الغزو والاحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية ولنا في وطننا العربي أمثلة عديدة في فلسطين –لبنان–و الكويت أثبتت تجارب الاحتلال والحرب القاسية مدى أهمية المجتمع المدني وإمكانية أن ينهض بدور بديل للحكومة ويمر بالمجتمع من أزمته بسلام دون أن يهتز إحساس المواطنين بالانتماء بعدما غابت الدولة من أعينهم.

**10–<u>التنمية الشاملة</u>:** صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغيير والتطوير. ومنذ فترة قريبة بدأت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها "التنمية المشاركة"[3] على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنها تم فرضها من جانب الحكومة على المحكومين دون إشراكهم فيها، بينما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي ضمان لتحقيق النجاح.

ومن هنا يتبين أن التنمية الشاملة تتيح للإنسان أن يشارك وكذلك أن يتمتع بناتج التنمية حتى يستمر عنده الدافع إلى المشاركة ويشكل ذلك الساق الثانية للتنمية وهي عدالة التوزيع ومحاربة الاستغلال ولذلك يجب أن تتضمن الاقتصاديات التنموية آليات تطوير تنظيمي اجتماعي وسياسي يسمح بهذه المشاركة بالمعنى الذي قلناه وكي تنجح التنمية الشاملة يجب أن تتوفر لها بعض الشروط وهي أن تكون أهدافها تعبيرا عن الاحتياجات الحقيقية للمواطنين ومن ثم يجب الأخذ في الاعتبار المبادرات الإبداعية للمواطنين أصحاب المصلحة في تحقيق التنمية وأن تقوم على المشاركة الشعبية الحقيقية في صنع

---

[1]– المرجع السابق.

[2]–ناهد عز الدين، المرجع السابق، ص42.

[3]–مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المرجع السابق.

القرارات التنموية وتنفيذها مع التأكيد على إدماج الفئات المهشمة والمبعدة[1].

**الجدول رقم01:دور منظمات المجتمع المدني:**

| المتغير | دور منظمات المجتمع المدني |
|---|---|
| الدور السياسي | -تعزيز المشاركة السياسية.<br>-نشر الثقافة السياسية.<br>-مراقبة النظام السياسي.<br>-التأثير في السياسات العامة- |
| الدور الاقتصادي | -المشاركة في التنمية الاقتصادية.<br>-تعزيز التوجه نحو الخصخصة.<br>-مكافحة الفساد. |
| الدور الاجتماعي | -العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية.<br>-الاهتمام بمجال الصحة، القيم، السكن.<br>-المحافظة على العلاقات العامة. |

## المبحث الرابع:أسس وأدوات بناء وتفعيل المجتمع المدني

إن وجود مؤسسات المجتمع المدني شأنها شأن مختلف التنظيمات تخضع لقواعد وآليات خاصة بها من جهة، ولتكون ناجعة وفعالة تحتاج إلى متطلبات أو شروط لا بد من توفرها، من جهة أخرى.

بمعنى آخر عندما نستعمل عبارة "وسائل تدعيم وتفعيل المجتمع المدني" فإننا نريد بها كيفية تنشيطه ذاكرة الدراسة لأهم العوامل التي يجب اجتماعها لكي يتمكن المجتمع المدني من أداء وظائفه، والتوصل

[1]-شهيدة الباز، التنمية الشاملة وقضية الديمقراطية، أنظر:في المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، المرجع السابق، ص15.

إلى الديمقراطية كغاية وهدف مبتغى.و في ضوء ذلك سنحدد أربعة أسس رئيسية لبناء ونمو مجتمع مدني وتدعيم نجاعته وفعاليته .

## المطلب الأول:أسس بناء وتفعيل المجتمع المدني

هناك عدة أطر ومجموعة من الأسس التي تعتبر اللبنة الرئيسية في بناء وتطور المجتمع المدني وتتمثل في فيمايلي:

***أولا:<u>الأساس القانوني</u>**

من هنا يمكن تقديم الإطار القانوني والذي يسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطاته.و يتحدد هذا الإطار كما يلي[1]:

-أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.

-أن توجد وتحترم القواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني (طبقا للقواعد الدستورية).

-احترام النظام القضائي واستقلاله لحماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية، حماية الحريات الأساسية (يتضمنها حق إنشاء الجمعيات المستقلة)[2].

-أن يحول الدستور- القانون-دون انتهاك الحريات ومنع الشرعية، وتحريم تجميد الدستور أو إعلانات الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو التهديد بها[3].

بمعنى أن الدولة هي التي تجسد الإطار القانوني، الذي يمثل الوحدة الحقوقية.التي جوهرها المساواة في الحقوق والحريات بين مختلف المواطنين، بغض النظر عن انتمائهم العرقية أو الدينية أو المذهبية. وهكذا فالمجتمع المدني مجتمع يمتثل فيه الفرد، كما الجماعة إلى تنظيم معين وقواعد معينة ، وهو إطار للمواطنة والحريات والقانون[4].

***ثانيا:<u>الأساس السياسي</u>**

---

[1]- علي لطيف الثور ورقة:لباقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، ورقة قدمت إلى:المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المرجع السابق، ص ص 610- 611.

[2]-Percy Blehningm vers une société civile multiculturelle :le rôle du capital social et de la citoyennetee. p32

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998، القاهرة، 295.

[4]-جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا إلياس، منشورات عويدات ، ط3، 1983، بيروتص72.ولبيب، مفهوم المجتمع المدني :الواقع والوهم الإيديولوجي، ص ص60-66.

إن الإطار السياسي الذي يسمح بتطوير المجتمع المدني وتفعيله هو الإطار الذي يوفر لهذه القوى الاجتماعية حرية التعبير عن مصالحها وأرائها بطريقة سليمة[1]منظمة. وتعتبر الديمقراطية انسب صيغة سياسية لتنامي المجتمع المدني.فعلى الرغم من تعدد آلياتها وأساليب تطبيقها، إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي والفكري، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق وحريات المواطنين ومتى قويت وتدعمت قوى ومؤسسات المجتمع المدني، فإنها تساهم في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم. فالمجتمع المدني هو بمثابة الأرضية التي ترتكز وتعتمد عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها[2].

ويمكن تحقيق هذا من خلال أمرين اثنين هما:

*-**الأول:**هو حياد الدولة إزاء قوى المجتمع المختلفة، فيجب ألا تكون الدولة في يد فئة أو حزب، أو مجموعة تحتكر السيطرة والهيمنة من اجل الاستمرار على قمة السلطة.

*-**الثاني:**هو توفر القنوات الرسمية التي تمكن القوى الاجتماعية كلها من التعبير عن نفسها-من مجالس نيابية ووسائل إعلام، وكذلك التنظيمات وجماعات الضغط-وهذا الأمر يتوقف على طبيعة الدولة من ناحية، ودرجة نضج المجتمع المدني من ناحية أخرى[3].

بمعنى آخر، أن الوظيفة الشائعة للمجتمع المدني هي الوظيفة السياسية إذ يقول أحد الدارسين: <<ومما لا شك فيه أيضا أن الاعتراف بأوجه الاختلاف في المجتمع والتعامل السليم معه، يتطلب في المقام الأول، أن يكون لوجود التعددية معنى سياسي ملموس>>[4].

و يذهب" غليون"إلى أن هشاشة الديمقراطية في الوطن العربي يعود إلى غياب المجتمع المدني ويعلق بأن هذا الأخير<<لا تترجمه التعددية الحزبية أي التعددية الكمية الشكلية البسيطة>>[5] بل المجتمع المدني الفاعل هو التعددية التي تضمن <<تحقيق المشاركة السياسية الفعلية للمواطنين جميعا وليس النخب فقط>>[6]

---

[1]- سعيد زيداني، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية، المستقبل العربي، السنة13، العدد135، أيار/مايو1990 ص ص 4-21.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني:المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مرجع سابق، ص ص698-699.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص 296.

[4]- علي خليفة الكواري، في مفهوم الديمقراطية في خليفة الكواري وآخرون، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي سلسلة كتب العربي(19)، ط1، 2002، ص53.

[5]- برهان غليون، المحنة العربية، (الدولة ضد الأمة)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1994، ص268.

[6]- نفس المرجع، ص268.

***ثالثا:<u>الأساس الاقتصادي</u>**

ويقصد بذلك تحقق درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبشرط أن يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها المواطنون فرادى أو في ظل جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة.و في هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الاقتصادي على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة، والقيام ببعض المشروعات والصياغات وإدارة المرافق التي قد يعجز، أو يحجم، القطاع الخاص عن القيام بها[1]. وذلك لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة[2] وهكذا يتوجه اهتمام هذه المنظمات إلى تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي هيكليا، وفي هذا الإطار ترتبط بنيويا بالتنمية أي التنمية بالمشاركة[3].

***رابعا:<u>الأساس الثقافي والإيديولوجي</u>**

من أهم أسس تطوير المجتمع المدني هو بعث النهضة والفعالية في نشاطاته نشر قيم المشاركة والولاء والانتماء في المجتمع، وفي هذا الإطار تبرز أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات التربية والإعلام وغيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع[4].

كما يتضمن هذا الأساس مختلف القيم والأفكار والإيديولوجيات السائدة لدى القوى والفئات في المجتمع، والتي قد يتعارض بعضها مع الإيديولوجية الكلية التي تتبناها الدولة.فالتباينات في المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة، ترتبط بتباينات في القيم والأفكار التي تتبناها هذه القوى وعادة ما يلعب المثقفون العضويون دورا هاما في إنتاج الخطاب الإيديولوجي في المجتمع المدني[5]. وهي السياقات الهامة التي ركز عليها"برهان غليون"في فهمه للمجتمع المدني–الثقافية–التي تسمح بتكوين المجتمع المدني فهو: <<لا يتكون دون الفكرة والعقيدة والأخلاق>> وهذا إذا تكون في هذا الإطار فهو

---

[1]– حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص698.

[2]– نفس المرجع، ص698.

[3]– هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر، 1989–1999، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر العاصمة، 2006، ص49.

[4]– ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص297.

[5]– حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص699.

يعول عليه في أداء وظيفة ثقافية في المجتمع[1].

ومن الواضح أيضا أن المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها، ما لم تعززها بل تسبقها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين، فرادى كانوا أم جماعات واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والإجتماع والتفكير والتعبير وأن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق، وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك منسقة معها تسمى ومعروفة بالثقافة المدنية[2] .

بمعنى آخر لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون فاعلة من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها.

إذن، إن وجود المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء ثقافة أي أبنية نفسية وردود فعل آلية نكاد لا نفكر فيها وقوالب فكرية. إذ أن إنتاج المجتمع المدني يرتبط بنظام القيم، ولا سيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية من جهة ثانية، يوجد ترابط وثيق الصلة بين المؤسسة من جهة، والعقلية السائدة في المجتمع من جهة أخرى، لأن المؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي وحضاري معين، لا يمكن أن تقوم بوظائفها وأدوارها على الوجه الأتم، إلا إذا تلاءمت مع عقلية الأفراد والجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط.

## المطلب الثاني: وسائل المجتمع المدني

يعتمد المجتمع المدني على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يجيزها القانون وهذا من أجل إتمام الوظائف والأدوار الموكلة إليه:

*-**أولا:<u>آليات التأثير غير مباشرة:</u>** تنقسم إلى نوعيين:

1-التفاوض والمساومة وتلك هي أهم وسائل المجتمع المدني في التأثير على الحكومة وما تبعه من السياسات بأسلوب سلمي.

2-دخول الأفراد في عضوية أكثر من جمعية ومنظمة في نفس الوقت الواحد حيث يؤدي هذا التدخل في عضويات مؤسسات المجتمع المدني إلى خلق مصالح مشتركة بينها جميعا، ومناطق للالتقاء

---

[1]-موسى بن اسماعين، مشكلة الدولة الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص89.

[2]- كامل مصطفى السيد، مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي، مرجع سابق، ص658.

والاتفاق بما يزيد من تسامحها مع بعضها البعض[1].

3-الدخول في حوار عام ونقاش علني مفتوح بتنظيم الندوات والمحاضرات العامة وإصدار النشرات والمطبوعات الدورية لعرض وجهات النظر المختلفة تمهيدا للتقريب بينها، والبحث عن حل وسط يوفق بين المصالح الخاصة للأفراد والجماعات والمصلحة العامة للمجتمع، وللتوفيق بين حماية الحرية وحفظ النظام.

4-تأسيس شبكة من المؤسسات التربوية كالمدارس والمكتبات والمراكز التعليمية والتثقيفية وتنظيم المهرجانات وإقامة المعسكرات والدورات التدريبية[2].

تلك هي أهم الوسائل التي تؤثر من خلالها مكونات المجتمع المدني في السياسة ...فماذا عن الأدوات ؟

**ثانيا: الأدوات**

**أ-وسائل الإعلام السمعية والبصرية:**

كالصحف والإذاعة والتلفزيون وهي أدوات التأثير على الرأي العام، حيث تلجأ المنظمة إلى شن حملة إعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية والدعاية المضادة دفاعا عن قضايا معينة. وقد تنجح هذه الأداة، إذا كانت الرأي العام ولكن هذا الدور يتوقف على مدى كون هذه الأدوات مفتوحة أمام مختلف الأفكار والآراء قد تنشأ علاقة المنظمة غير الحكومية بالحكومة من خلال تبادل المعلومات والمشورة وإعداد التقارير والأبحاث حول قضايا هامة معينة وتقديم الاقتراحات بشأنها للمؤسسات التنفيذية والأجهزة الرسمية للدولة[3].

**ب-العلاقة مع الدولة: الرسمية للدولة**

قد تنشأ علاقة بين المنظمة غير الحكومية بالحكومة من خلال تبادل المعلومات وتبادل المشورة وإعداد التقارير والأبحاث حول قضايا هامة معينة وتقديم الاقتراحات بشأنها للمؤسسات التنفيذية والأجهزة[4] .

---

[1]- ناهد عز الدين، المرجع السابق، ص 46.

[2]- المرجع السابق، 46.

[3] -نفس المرجع، ص47.

[4]-ياسر قطيشات: المجتمع المدني والديمقراطية رؤية من صلب النظرية في الواقع العربي:
yasser-quetchat,maktoobblog.com

**جـــ-القضاء والمحاكم:**

وهنا تلجأ منظمات المجتمع المدني إلى المحاكم للدفاع عن حقوق وحريات الأعضاء التي تعرضت للاعتداء والانتهاك على يد الدولة أو الجماعات الأخرى في المجتمع مع المطالبة بالتعويض لهؤلاء الضحايا[1] .

و في الأخير توصلت الدراسة في الفصل الأول، إلى أن المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر. فهو يتميز بالاستقلالية، والتنظيم التلقائي، وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل الطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ويخطئ البعض حين يذهب إلى أن المجتمع المدني هو مجتمع الفردانية، بل بالعكس إنه مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من التنظيم المهني والجمعياتي، وهو مجتمع التسامح، والحوار والاعتراف بالأخر، واحترام الرأي الأخر المخالف والعلاقات في المجتمع المدني أفقية وليست عمودية أو رأسية مثل العلاقة بين السلطة والمواطن.

ولقد ارتبط مفهومه بنظرية العقد الاجتماعي أي أنه نتج عن اتفاق أو إقرار تعاقد اجتماعي بين الموجودين داخل المجتمع الواحد وبالنسبة لخصائصه فهي نوعان مادية فبفضلها يمكن قيام مجتمع مدني فعال يتوفر على وسائل وإمكانيات مادية كبيرة وخصائص معنوية وهي مهمة جدا تمكن المجتمع المدني من أن يحقق الهدف من وجوده.

كما أن للمجتمع المدني العديد من الوظائف ولعل أبرزها المساهمة في تحقيق الديمقراطية من خلال المشاركة والتنشئة السياسية والاجتماعية، ويعتمد في أدائه لوظائفه على وسائل تأثير غير مباشرة تتمثل في التنافس والمساواة وذلك من خلال دخول الأفراد في عضوية أكثر من جمعية ووسائل تأثير مباشرة من خلال التأثير على صانعي القرار مباشرة وتستعمل في تأثيرها عدة أدوات تتمثل في وسائل الإعلام السمعية والبصرية وإنشاء علاقات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية.كما أن لمؤسسات المجتمع المدني جملة من الأطر والأسس التي تعد الركيزة الأساسية واللبنة الأولى والعامل الرئيسي في تطوير تنظيمات المجتمع المدني وتؤهلها للقيام بدورها على أكمل وجه .

فهو بالتالي مجتمع الإبداع في أرحب معانيه، فلا غرور أن نؤكد هنا أن "المجتمع المدني"هو الضامن لمسيرة التقدم الحقيقي والدائم.

---

[1]- نفس المرجع، ص47.

# الفصل الثانـــي:

# ظاهرة المجتمع المدني في المغرب العربي في مرحلة الإنفتاح الديمقراطي

**تمهيد:**

يعتبر الرأس المال الاجتماعي عماد التنمية البشرية المستدامة، ويقصد به توليف من الأشكال الطوعية للتنظيم الاجتماعي، التي لا يمكن دونها المحافظة على رأس المال المادي، ورأس المال البشري ولا استعمالها استعمالا مجديا. وعليه يعرف عمل المجتمع المدني صحوة كبيرة في أغلب بلدان العالم بشكل أصبح معه علماء الاقتصاد والاجتماع يعتبرونه النسق الثالث داخل المجتمعات لما يقوم به من مهام تنموية اقتصادية، إنسانية، ثقافية وبيئية، وأصبح ينافس الأحزاب السياسية في مشاريعها ويشترك مع الدولة أو يتحمل جزءا من أعبائها في مشاريع شتى. هذا ما جعل دول المغرب العربي تشهد هي الأخرى اهتماما كبيرا بالمجتمع المدني وبالعمل الجمعوي خلال السنوات الأخيرة لما يؤديه من دور محوريا في دعمه لأبرز القضايا من خلال تنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة . إذ غدا المجتمع المدني بمثابة المفتاح لتحقيق الديمقراطية بكافة أبعادها والتعامل مع حقوق الإنسان باحترام .

ومن خلال ما سبق كان على الدراسة أن تتطرق إلى المجتمع المدني في دول المغرب العربي لمعرفة واقع الدور الذي تؤديه مؤسساته وتنظيماته في زمن الانفتاح السياسي والديمقراطي الذي مس معظم دوله، والتمكن من مطابقة ما قيل على المجتمع المدني من الناحية الامبريقية النظرية بالناحية العملية الممارسية للتوصل إلى حجم الحركية والفاعلية التي تقوم بها أطره وتشكيلاته في تفعيل وتحقيق قضايا هامة إلا انه وقبل الخوض في الحديث عن حقيقة دور العمل الجمعوي في المغرب العربي كان على الدراسة أن تعطي لمحة عامة على الإقليم –المغرب العربي–

**–التعريف بإقليم* المغرب العربي:**

يقع المغرب العربي الكبير شمال القارة الإفريقية، بين خطي العرض15° و 37°شمالا وخطي الطول 17°و25°شرقا، وهي منطقة جغرافية تضم خمس دول: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا. وتبلغ مساحتها6 ملايين كم$^2$. أي ما تشكل ما نسبته42% من مساحة الوطن العربي، وتشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة المغرب العربي[1] يحد المغرب الكبير شمالا البحر المتوسط، وجنوبا مالي والتشاد والنيجر والسنغال ، وشرقا مصر والسودان، وغربا المحيط الأطلسي. وتشكل هذه الفضاءات الخمسة رقعة جغرافية واحدة، بمعنى لا يفصل بين أجزائها فاصل طبيعي من أرض واتساع هذه الرقعة يؤدي بالضرورة إلى التنوع في الإمكانيات والموارد الطبيعية والمناخ وتتجلى أهمية الترابط الجغرافي كأحد مقومات الوحدة بين الأقطار المغاربية في أن منطقة المغرب العربي تكون

---

*الإقليمية:"عدد محدود من الدول التي تربط بينها علاقات جغرافية وقدر معين من الترابط المتبادل"

[1]– إدريس ولد القابلة:الحوار المتمدن–المسار المغاربي ينتظر التفعيل:

http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=10654

وحدة جغرافية وان تعددت وحداته السياسية[1]. كما انه يشرف إشرافا مباشرا على اخطر الطرق الرئيسية للملاحة الدولية وهو طريق البحر المتوسط ومضيق جبل طارق، مما يكسبه قيمة إستراتجية هامة وكبرى يدركها رجال الاقتصاد والسياسة ومن هنا تحتل دول المغرب العربي موقعا استراتجيا هاما. كما يشكل سكان المغرب العربي 27% من إجمالي سكان الوطن العربي، يقطن 78% منها بالجزائر والمغرب. وتعتبر ساكنة المغرب العربي في معظمها من الشباب[2].

كما أن مفهوم المغرب العربي تضاربت الآراء واختلفت وتعددت المفاهيم حول إعطاء تسمية للمنطقة ومجموع الدول المكونة لها، تبعا للمنطلقات الفكرية والإيديولوجية للمؤلفين الغربيين والعرب، وإجمالا يمكن التطرق إلى المفاهيم التالية:

-توصيف المنطقة بشمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية، والتي يفصلها عنها البحر المتوسط، الذي يربط بين ثلاثة قارات هي:إفريقيا -أوروبا- واسيا.

-تسمية المنطقة بالمغرب العربي، تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي والإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء والمحيط الأطلسي، وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي امتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا، حيث نكون أمام خمسة دول وهي:ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا.

---

[1]- قسم البحوت والدراسات:دول المغرب العربي، معلومات اساسيه:
http://www. aljazeera. net/NR/exares/fc66bffd. bdff-412e

[2]-جمال عبد الناصر، إتحاد المغرب العربي-دراسة قانونية وسياسية-، دار العلوم للنشر والتوزيع، د. ط، 2004، عنابة، ص40.

**خريطة توضح الموقع الجغرافي للمغرب العربي**

**المصدر: http://images. google. com/imgres?imgurl=http://geogafsa. iquebec. com/mondearabe. jpg&imgrefurl=http://www. 25q8. com/vb/showthread. php%3Ft%3D42745&usg= vZTvCwA-8**

## المبحث الأول: العوامل الأساسية التي أدت بتنامي المجتمع المدني بالمغرب العربي:

خلصنا في هذا الفصل إلى أن الدول المغاربية قد انتقلت في السنوات الأخيرة نحو التعددية السياسية، مما شجع ذلك على تزايد الحاجة إلى ضرورة تواجد المجتمع المدني بكل أطره وتشكيلاته داخل فضاءاتها، وجاء هذا الانتقال، بفعل متغيرات مختلفة، داخلية وأخرى خارجية.

ومحاولتنا هنا تنصرف لمتابعة المبررات الداخلية التي شجعت، أو لنقل دفعت هذه الدول للتطلع نحو التعددية من جهة والتأكيد على ضرورة تواجد المجتمع المدني وعلى دوره من جهة أخرى.

### المطلب الأول: العـــوامـــل الداخليـــة:

**1- تراجع أنظمة الحزب الواحد:**

بدأت أنظمة الحزب الواحد تشهد تراجعا كبيرا مع نهاية عقد الثمانينات، وربما يمكن القول، أن الموجه التي رافقت المبررات التي دفعت للأخذ بهذا النظام، تكاد تعود، ولكن هذه المرة بشكل معكوس، شكل ارتداد سياسيا على هذه التجربة التي لم يكتب لها النجاح في أغلب البلدان المغاربية التي شهدت تطبيق نظام الحزب الواحد، والشيء الأكيد، أن وراء هذا التراجع، تكمن مجموعة من الأسباب والعوامل[1].

ومن خلال هذا فإن، انتشار مفهوم المجتمع المدني في جزء مهم منه بوصفه تعبيرا عن ميل معارض لدى البعض للسلطة السياسية والبحث عن البديل للدولة التسلطية والشمولية بعد نفاذ صبر فئات واسعة من تحمل الأوضاع القائمة دون أن يقدم بديلا سياسيا ديمقراطيا في العمل السياسي. لقد عملت الدولة على كبح التعبيرات الاجتماعية المناقضة لها، معتبرة نفسها الممثل الكلي للمجتمع، ونظرت إلى كل من يعارضها بأنه يعارض المصالح النهائية للمجتمع، فعملت إيديولوجيتها الشمولية لتكبح حرية المجتمع وحقه في التعبير عن الاختلاف.

إلا أن هذه الأنظمة السياسية المغاربية (المدنية والعسكرية) حاولت إضفاء الطابع الديمقراطي على نظمها السياسية الأحادية الحزب، على أساس أن الديمقراطية تمارس في إطار الحزب ذاته من خلال الانتخابات القاعدية للقيادات الحزبية. وواقع الحال، فإن هذه الديمقراطية مظهرية[2]، ولا يمكن إذن الأخذ بالاعتبار نوع الديمقراطية التي يلجأ إليها نظام الحزب الواحد، فذلك ينطوي على نوع من التضليل.

---

[1]-رعد صالح الالوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، دارالمجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006، عمان (الأردن)، ص87.

[2]-عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، منشاة المعارف بالإسكندرية، دار نور الفجر للطباعة والتجليد، ص ص103-104.

فالنظام الديمقراطي لا ينشىء الحريات بقدر ما ينصب على كفالة هذه الحريات وكفالة ممارستها. ويبدو أنه من الصعب إطلاق سمة الديمقراطية على مثل هذه الأنظمة[1]

وتجدر الإشارة هنا إلى الأنظمة السياسية المغاربية وبخاصة النظام السياسي التونسي والجزائري والموريتاني في مرحلة الخمسينات والستينات والسبعينات، حيث شهدت استيلاء النظام الواحد على كافة القوى الفاعلة في المجتمع. ومن هنا وحدت على نحو كلي المجتمع السياسي بالمجتمع المدني، فكان على الدول المغاربية أن تتجه نحو الديمقراطية والانفتاح. ونهج التعددية السياسية* ومنها إرساء تنظيمات المجتمع المدني. ففي موريتانيا حدث تطور جديد عندما أعلن رئيس الجمهورية "معاوية ولد سيدي أحمد طايع"عام 1991، عن إجراء استفتاء على دستور جديد للبلاد وإجراء الانتخابات لاختيار جمعية وطنية ومجلس شيوخ مؤكدا أن السماح بإنشاء أحزاب سياسية من دون تحديد العدد يشكل خلفية أي عمل في إطار الإجراءات الدستورية الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الدولة المغاربية لا تقم بدورها الاقتصادي والاجتماعي وفشلت في تحقيق الطموحات القومية التي كانت تنادي بها وانتشر الفساد والتخلف والتجزئة والتبعية. وكرست الولاءات التقليدية التي وجدت فيها الدولة أفضل من يقدس مبدأ الطاعة والامتثال فأعطتها الحيز الكافي لتكسب ثقتها وتهيمن عليها، وهذا أدى إلى عبادة وتقديس السلطة وإيديولوجيتها، هذا ما مهد للعامل الثاني على ضرورة تواجد المجتمع المدني بالمغرب العربي.

**2-<u>التطورات والضغوط الداخلية:</u>**

مع تفاقم الأزمات الاجتماعية، وتعقد المسائل السياسية الوطنية، فان الثقة الشعبية بالسلطة والفعالية السياسية بدأت تتبدى في معظم الدول المغاربية، وهذا شيء نستطيع ملاحظته من خلال ما يجري من تحركات شعبية واسعة من أجل الديمقراطية في هذه الدول. ويمكن القول، أن التطورات الداخلية العاصفة أو المفاجئة قدمت الفرصة لظهور التعددية بكافة أشكالها وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني من جديد وعلى أنقاض النظام السابق الدكتاتوري أوالحزب الواحد[2]. بعد أن أخذت الفكرة الديمقراطية

---

[1]- سعد ناجي جواد، إفريقيا والتحول نحو التعددية والديمقراطية، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد التاسع، السنة الرابعة، شباط1993، ص45

*التعددية السياسية(**pluralisme**) :في ابسط تعريف لها، هي الاعتقاد في أن هناك، أو ينبغي أن تكون هناك أشياء متعددة، فهي الفلسفة التي تدافع عن التعددية في المعتقدات والمؤسسات، والتي تعارض الواحدية أي القول بأن ثمة مبدأ غائيا واحدا.

[2]-رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1995، بغداد، ص69.

تفرض نفسها من جديد على الرأي العام الرسمي والشعبي مولدة نوعا من الانكسار للنظم المطلقة. ويمكن التأكيد هنا على أن الضغوط الداخلية الدافعة باتجاه التغيير لا يمكن إلا التجاوب معها من قبل الأنظمة المغلقة فالتجربة أثبتت بأن عدم الاستجابة لمطالب التغيير والضغوط، قد يؤدي إلى كارثة للحاكم ونظامه[1].

إلا أن التعددية السياسية، وهو ما يعنينا مصطلح حديث الظهور والاستخدام وهو وثيق الصلة بالديمقراطية إذ تعتبر مثلما عرفها "الجابري":مظهر من مظاهر الحداثة السياسية، ونقصد بالحداثة السياسية أولا وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه (الحرب) بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية. كما يعرفها "سعد الدين إبراهيم":مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها. والتعددية السياسية بهذا المعنى هي إقرار واعتراف بوجود التنوع، وبأن هذا التنوع الاجتماعي لا بد أن يترتب عليه اختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات.

وتشير التظاهرات والاضطرابات التي وقعت في الجزائر في الخامس أكتوبر عام 1988 والتي ذهب ضحيتها مئات الأشخاص الذين يعانون بسبب المطالبة بتحسين ظروف المعيشة وإطلاق الحريات مثالا أخر للضغوط على النظم المغلقة. فقد استطاعت هذه الضغوط، أن تجري تحولا كبيرا في الجزائر التي خضعت منذ استقلالها عام 1962 لنظام الحزب الواحد ممثلا بحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري وحتى عام 1988 حيث سمحت السلطة بإقامة التعددية السياسية في الجزائر[2]على اثر الضغوط التي تعرضت لها. ولقد صدرت في الجزائر ثلاثة قوانين أساسية* استجابة للتغيير نحو التعددية السياسية، فضلا عن تعديل الدستور الجزائري وإلغاء المادة المتعلقة بحكم الحزب الواحد[3] ويمكن القول، أن صدور هذه القوانين كان استجابة للضغط الشعبية بفسح حرية ومجال أكثر في ميادين التنظيم والإعلام وكذلك المشاركة الجماهرية بعد أن سئمت من ممارسات الحزب الواحد فلم يكن قبل التحول للتعددية مشاركة سياسية حقيقية وكان المفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة[4] بعد سيطرة

---

[1]–ياسين العيوطي، إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العـــدد106، جويليـــة، 1991، ص ص21–22.

[2]–شفيق عبد الرزاق السامرائي، الأحزاب السياسية في العالم العربي، رصد وعرض، مجلة المنار، العدد67، ص89.

*هذه القوانين هي قانون التنظيمات السياسية (الأحزاب) وقانون الانتخاب، وقانون الإعلام.

[3]– عبد الرزاق السامرائي مرجع سابق، ص89.

[4]–احمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، السنة أكتوبر، 1991، ص117.

العناصر العسكرية على الحكم وفشل السياسات المتبعة مما أفضى إلى الانتقاص من شرعية النظام القائم، وأصبحت الجماهير الجزائرية تنظر بعين الشك إلى أمانة الدولة والدور الذي تقوم به داخل المجتمع الجزائري.

كما يلاحظ في المغرب الأقصى، أن الأحزاب المعارضة وغير المشاركة بدأت تنسق جهودها فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية[1] والاجتماعية بالإضافة إلى برنامج التقويم الهيكلي الذي مس مصالح عمومية متعددة:فتقليص دعم المنتجات الأساسية وانخفاض المصاريف الخاصة بالتربية والصحة، أصابا في العمق العائلات القروية والحضرية المحرومة وحتى ذات المردود المتواضع بالإضافة إلى ذلك، تصاعد مستوى الفقر(حسب معطيات رسمية، تعيش15 بالمئة من الساكنة المغربية تحت عتبة الفقر المطلق، في حين أن إحصائيات البنك الدولي تعطي نسبة 35بالمئة)، وتفاقمت التباينات الاجتماعية (متوسط المصروف السنوي للشخص في سنة 1991 هو 9. 224 درهم =800 دولار في الوسط الحضري، و4. 624 درهم=400 دولار في الوسط القروي)، حيث أن الأسرة المحضوضة تستهلك145 مرة أكثر مما تستهلكه الأسرة المحرومة، وتطورت الهجرة القروية[2].

وبلغت البطالة أعلى النسب 14 بالمئة خصوصا بطالة الشبان الحاصلين على الشهادات. فالنسبة العامة من بطالة الشبان (8 أشخاص من 10 تقريبا). مكونة من أشخاص يتوفرون على مستوى التعليم الابتدائي أو الثانوي أما العاطلون من ذوي المستوى العالي من التعليم، فيشكلون عشر السكان الباحثين عن العمل[3] كل هذه العوامل المشتركة قادت إلى استياء شعبي وإلى انتفاضات في المدن، خصوصا انتفاضة 1984 وانتفاضة(دجنبر)ديسمبر1990. وقد دفعت ضرورة إيقاف الحركات وتأطير الشباب بالدولة إلى تبني سياسة تصالح مع الحركة الجمعوية[4] وخلاصة القول، نجد أن الأداء السيء للنظم التسلطية (مدنية وعسكرية) في معظم دول المغرب العربي، كان من شأنه أن يعجل من عملية الغليان لدى شعوب هذه الدول التي وجدت في الديمقراطية والتعددية دوائها الذي يساعدها على الخروج من أزمتها، وتولي الأطر والتنظيمات الديمقراطية مهمة ذلك.

### 3 –تراجع دور الدولة في التنمية:

أدى خضوع الدول لسياسة المؤسسات الرأسمالية والدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)

---

[1]–عائشة بلعربي، الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب تأكيد مواطنة النساء، مقال في كتاب وعي المجتمع المدني بذاته، عن المجتمع_المدني في المغرب العربي، ندوات معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأسيا الوسطى بزينستون، دار توبقال للنشر، ط1، 1998، الدار البيضاء ، ص ص112–113.

[2]–عائشة بلعربي، المرجع السابق، ص113.

[3]–نفس المرجع، ص113.

[4]– نفس المرجع، ص113.

من أجل الحصول على مساعدات في إعادة جدولة المديونية لإخراجها من أزمتها الاقتصادية، لانسحاب الدول الوطنية من مجالات الإنتاج والخدمات وظهور مشكلات البطالة والفقر[1]. ولعل ما حدث في تونس للتحول نحو التعددية عام 1987، كان من أسبابه الرئيسة هي الأوضاع الاقتصادية المتردية[2] ممـــا أدى في هذه الحالة إلى تزايد الاحتياجات بالنسبة للطبقات الشعبية والمتمثلة بالأساس في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، فجاءت الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لتسد الفراغ الذي أحدثته الدولة في انســحابها عن تقديم هذه الخدمات وبتأكيد أن الدولة لم يكن لديها ما يمنع من إنشاء هذه المنظمات إن لـــم تشـــجع على إنشاءها للتخلص من هذا العبأ الذي يقع على عاتقها[3].

كما أدت سياسة التقويم الهيكلي في كل من تونس، الجزائر، موريتانيا وكذا المغرب الأقصى. إلى تخلي الدولة عن دورها في التدخل في المجال الاقتصادي، فتفاحشت البطالة واتسعت دائرة الفقر. وعرف الاقتصاد إختلالات مالية مست بالخصوص ميزان الأداءات والدين الخارجي الذي تصاعد بشكل كبير. وحققت القطاعات الأساسية(فلاحة، صناعة، وخدمات) أضعف نسبة نمو في الوقت الذي مازالت الاستثمارات الخارجية ضعيفة رغم كل الإمكانات المتاحة والتسهيلات الممنوحة وذلك راجع إلى عدم ثقة الجهات الأجنبية في الحالة الصحية للاقتصاد المغاربي. وكذا عدم وجود استقرار سياسي في بعض دوله.

إن تخلي الدولة عن التدخل في المجال الاقتصادي ونقص مواردها المالية وتراجع مناصب الشغل التي تراقبها، دفع المواطنين إلى التفكير في خلق أجهزة ومؤسسات تحميهم وتضمن حقوقهم سواء في مواجهة مشاغلهم أوفي مواجهة شركات الإنتاج والتوزيع أو في مواجهة السلطة ورجالها أوفي مواجهة بعضهم البعض. بالإضافة إلى هذا كان على الدول المغاربية تعي تماما لضرورة تغيير نمط تسيرها وهذا ما نلاحظه في موريتانيا إذ تعطي في ظل حكم الرئيس(معاوية ولد الطايع) تجسيد لذلك. فعلى الرغم من كل المحاولات التي أقدم عليها "ولد الطايع"للتحكم في الصراع على السلطة، إلا أنه وانسجاما مع التطورات والأزمات الداخلية التي كادت أن تقوض نظامه، اضطر إلى ركوب موجة الديمقراطية والانفتاح الديمقراطي، وقد بدا التحول منذ عام 1992 حيث أجريت الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الرئيس" معاوية"[4]ولقد وراء هذا التوجه مجموعة من الأسباب*التي اضطرت النظام إلى تبني

---

[1]–إسماعيل يعقوبي، المجتمع المدني في الفكر المعاصر، الجزء الثالث، الحوار المتمدن، العدد2189–12/02/2008من: http://www. ahewar. org /debat/show. art. asp ?aid=124637.

[2]– احمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، مرجع سابق، ص117.

[3]– إسماعيل اليعقوبي، مرجع سابق.

[4]-وفاء زينهم، موريتانيا والتجربة الديمقراطية بين الحكومة والأحزاب، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، السنة يناير1995، ص82.

الديمقراطية والسعي إلى تحقيق حدة التوترات من خلال الإعلان عن مجموعة من الإجراءات التي تسير عن طريق التحول التدريجي إلى الديمقراطية[1]. وهنا أصبحت تظهر إلى الوجود عدة جمعيات مستقلة عن أجهزة الدولة تهتم بحماية المواطنين في شتى مجالات الحياة وهو ما اصطلح على تسميته" بالمجتمع المدني". الذي يعتبر دعامة للإنفتاح الديمقراطي وحاميا للحريات والحقوق. كما تشهد المغرب حركة نشطة للأحزاب السياسية المغربية المعارضة التي تستهدف تصحيح المسار الديمقراطي سواء من حيث تعديل الدستور أو من حيث وضع الضوابط والضمانات، للمسيرة الديمقراطية في إطار بناء الدولة العصرية على أساس المشاركة واحترام المواطن وكذا حقوق الإنسان.

**4- إخفاق مشروع الثورة:**

عرفت مرحلة السبعينيات تناميا كبير للحركات الماركسية في أوساط النخبة المثقفة خصوصا الطلبة والتلاميذ حيث كانت شعاراتها تستهدف تغير الأوضاع بالاعتماد على الثورة وإقامة الاشتراكية هذه النظرية اعتمدت على نظرية الحزب الثوري ونظرية الطليعة التكتيكية في غياب الحزب لتحقيق الهدف[2] ويأخذنا الحديث هنا إلى ليبيا هذه الدولة التي تعتبر من بين دول المغرب العربي الأكثر عداء للديمقراطية والانفتاح الديمقراطي وتعمل على غلق الحرية أمام المواطنين، وتستبعد قوى المعارضة مهما تنوعت أشكالها من أحزاب سياسية أو من مؤسسات المجتمع المدني.

وكما يقول "ديفيد ابتر":إن جل حكومات الدول النامية ، و- الدراسة توافقه- وتضع حالة ليبيا على راس هذه الدول، إذ أنها لا ترى ضرورة لوجود المعارضة ولا تقبل بفكرة أن المعارضة السياسية هي سمة أساسية من سمات الحياة السياسية، الطبيعية ولذلك فهي لا تشكل متطلبا سياسيا أساسيا وذلك لثلاثة أسباب:

-أن هذه الحكومات تعتقد أن المعارضة تولد الحزبية والانشقاقية' كما يرى "القذافي" أن الحزب هو الدكتاتورية العصرية. فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة أو الثقافة الواحدة، كما يؤدي الصراع الحزبي على السلطة إلى تحطيم أسس أي انجاز للشعب[3]. كما يؤكد "القذافي" أن الصراع الحزبي على السلطة لا يختلف على الصراع القبلي

---

*من هذه الأسباب :

أ-تفاقم الأزمة الاقتصادية وما تبعها من أحداث ومظاهرات استدعت تدخل الجيش وانتشاره في شوارع العاصمة تحسبا لاتساع نطاق الاضطرابات التي بدأت في مدينة نواديبو.

ب-تنافس قوة المعارضة السياسية، خاصة وقد برزت عدة تنظيمات سياسية ترفع لواء المعارضة ضد حكم العسكر.

[1]- نفس المرجع، ص183.

[2]- إسماعيل اليعقوبي، المجتمع المدني في الفكر المعاصر، مرجع سابق.

[3]-رعد صالح الالوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، مرجع سابق، ص 90.

والطائفي فإذا كان النظام القبلي والطائفي مرفوضا ومستهجنا سياسيا فيجب أن يرفض ويستهجن النظام الحزبي أيضا، فكلاهما يسلك مسلكا واحد[1] كما أن هذه الحكومات وبسبب تركيزها على أهداف ضخمة وطموحة فإنها تطالب بوحدة الصف الوطني وعدم تشتيت الجهود وبالتالي فان المعارضة تهدر الوقت في الجدل الذي يحدث حول الأهداف[2]. وكل هذا جعل من المعارضة تجد صعوبة كبيرة في مواجهة النظام بالأساليب العتيقة.

**5 – <u>فشل الأنظمة الشمولية في معالجة المشكلات الوطنية:</u>**

المراقب لتطور الأحداث في الدول المغاربية، خاصة تلك التي بدأت تهجر صيغة الحزب الواحد لتعلن تحولها أو بداية انتقالها إلى عصر التعددية والديمقراطية، يجد أن أغلب هذه الدول قد أعلنت ذلك بعد أن أدركت حقيقة الفشل الذي أصاب نظمها"المتحجرة". وهذا الفشل قد تجسد خاصة في عجز هذه الأنظمة الشمولية في انجاز أو معالجة المشكلات الوطنية. وهي مشكلات أساسية، منها ما يتعلق بالاستقرار السياسي والعوامل الاقتصادية، أو الوحدة الوطنية ومثلها ما يتعلق بالفساد الإداري والسياسي فضلا عن مشاكل التبعية. تلك المشاكل التي بدأت تأخذ حجما كبيرا وبالتالي شكلت تحديا صارخا لأغلب النظم الشمولية[3] .

وتعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، من أهم وأخطر المشاكل التي واجهتها دول المغرب العربي بفضاءاتها الخمس خاصة في ظل انعكاساتها على الوحدة الوطنية، أو بناء الأمة كما عرقلت مسيرة التنمية فيها. ذلك أن الاستقرار السياسي وسيادة النزاعات السلمية وعقلية الحوار والتفاوض المدني، وكلها من أسس الديمقراطية، ترتبط في النظم السياسية بشكل أساسي وضروري بانخفاض شدة التوترات والتناقضات والإشكالات التي يعرفها المجتمع[4] بالمقابل فإن الشعور بالعزلة والهامشية وعدم الفاعلية يقوي الإحباط بما يقدمه من تعبئة مضادة للصيغ والممارسات التي قد تتحول إلى فعل معاكس. وهذا ما حصل فعلا لدى غالبية هذه الدول التي بدأت تتغير بعد مدة وجيزة من الاستقلال باتجاه نظام الحزب الواحد، أو الخضوع للحكم العسكري المطلق أو الملكي أو يكون البديل هو مزيد من الحروب الأهلية.

فعلى الرغم من الشعارات التي رفعها العسكريون في موريتانيا من إنهاء الحروب وتصحيح الوضع الاقتصادي وإعادة الديمقراطية، إلا أن الاستقرار السياسي لم يمكنهم من وضع هذه الشـــعارات موضـــع

---

[1]–سعيد عكاشة، الجدل حول التحولات الديمقراطية والليبرالية في ليبيا، في التحول الديمقراطي في المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004، القاهرة، ص224.

[2]– معمر القذافي، الكتاب الأخضر.

[3]– رعد صالح الالوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب ، مرجع سابق، 123.

[4]– برهان غليون، الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وأفاق النمو، في برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994، بيروت، ص146.

التنفيذ. ومع دخول موريتانيا ما سمي بالمرحلة الديمقراطية، فوجئنا بفراغ كبير جدا، فلم يجد الناس أمامهم سوى الهياكل، التقليدية للمجتمع، أي القبيلة[1] فكانت المأساة مخيفة، لأنها وضعت المجتمع برمته على حافة، الهاوية بسبب من التفكك والانقسام الداخلي. ويلاحظ سقوط معظم قيادات ما بعد الاستقلال بانقلابات عسكرية ، أو استمرار احتكار هذه القيادات للسلطة وقمعها للمعارضة أو تحريمها، وبالتالي تزايد العنف ضدها[2].

إلى الدرجة التي يؤدي بها إلى الانفجار وتعريض كامل الدولة لانهيار، وليس فقط حالة الاستقرار السياسي. من خلال كل هذا كان لا بد على موريتانيا من جهة ودول المغرب العربي الأخرى أن تلجأ إلى مؤسسات تكون كفيلة على القضاء على هذه الأزمات ودخول إلى عهد جديد للانفتاح الديمقراطي التعددي. كما عرفت تونس إرهاصات التحول نحو التعددية السياسية في عهد بورقيبة، فلقد رفع الحظر عن الحزب الشيوعي التونسي عام 1981 واعترف بحركيتي الوحدة الشعبية والاشتراكيين الديمقراطيين بعد ذلك بعامين. ومع وصول الرئيس بن علي إلى السلطة تمت إجازة حزبين أخريين في إطار مجموعة من الإجراءات استهدفت الانفتاح على المعارضة[3]. وتوصلت الدول المغاربية إلى القول بأن العمل المدني، يعتبر وسيلة لفهم الواقع الاجتماعي، وهو كذلك ميدان لاختبار القدرة على الشفافية وعلى إذكاء روح التعاون وجماعية العمل واجتماعيته.

إنه المجال الذي تتجلى فيه السلبيات والايجابيات، نقط الضعف والقوة بشكل أوضح من أي مجال آخر الآن أكثر من غيره طابع الممارسة الاجتماعية التي تسمح بشكل ملموس ومستمر بالتأكد من صحة أو خطا فكرة أو ممارسة ما، إن علاقة جمعيات وتنظيمات المجتمع المدني بجمهورها علاقة مباشرة ويومية وبالتالي فإن ممارستها تخضع باستمرار لمحك الواقع ولقانون الصراع، وهذا ما يجعل من العمل المدني في حد ذاته حقل تحليلي متميز وغني بالدلالات، بل إن تحليل هذا الحقل يمكن من مقاربة أفضل لمجمل الحقول الأخرى.

**6-<u>العامل الثقافي ودوره في نمو المجتمع المدني:</u>**

إن توسع دائرة التعليم بالدول المغاربية، والتراكم الثقافي الملحوظ فيها قد أثار اهتمام المواطنين وفتح لهم أفاق جديدة أمام الاهتمام بالمجتمع المدني، كما أنه تم إسماع أصوات واعتراضات حاملي الشهادات، والنساء المتعلمات والعمال، والعاطلين، بوتيرة متصاعدة معلنين عن مساهمة فعلية في

---

[1]-احمد الوافي، السلطة القبيلة ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني، مجلة المستقبل العربي، العدد189، السنة الثامنة، 1995، ص85.

[2]- نفس المرجع، ص86.

[3]-علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية -قضايا الاستمرار والتغيير-، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2000، بيروت، ص189.

المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ولا ينبغي لنا إهمال دور الإعلام[1]. فقد ساهم التثقيف من جهة والإعلام من جهة أخرى، في بلورة وعي المواطنين. الذي دفعهم إلى المشاركة في العمل الجمعوي أكثر من المشاركة السياسية المباشرة.

ظهور فئة من الأكاديميين والمثقفين والفاعلين والخبراء والصحافيين التواقة إلى الخروج من ردهات التخلف وتأسيس مجتمع حداثي متطور.

## المطلب الثـــانـــي:العوامل الخارجـــية

على الرغم من أن تحقيق مطلب الديمقراطية والتعددية ينبغي أن تكون عملية داخلية تتم استجابة لمتطلبات الحاجة الداخلية للشعوب، إلا أن ذلك لا يمنع من القول بأن للعامل الخارجي والمتغير الدولي تأثيره أيضا، خاصة إذا ما تذكرنا بأن دول المغرب العربي، كانت ولا تزال، مسرحا مهما لقوى التأثير الخارجية بآلياتها المختلفة. وبمعنى أدق هناك نوع من التلازم بين المحددات الداخلية والمحددات الخارجية الدافعة باتجاه الأخذ بالديمقراطية وتعزيز نمو مؤسسات المجتمع المدني في الدول المغاربية .

وانطلاقا من هذه الزاوية تحاول الدراسة أن تلمس الجوانب المختلفة للمؤثر الخارجي في تحديد الاتجاه الجديد لمسيرة النظم السياسية في دول المغرب العربي، وتحت مختلف الظروف التي شكلت عامل ضغط على هذه البلدان التي وجدت نفسها مرغمة في أحايين كثيرة إلى الانسياق وراء الضغوطات التي تولدها مجموعة المبررات الخارجية، التي كانت ممهدا لزمن جديد يحمل كل معاني الديمقراطية والتعددية بمختلف أشكالها.

**1**–ساهمت العوامل والمتغيرات الخارجية بشكل فعال ومؤثر في دفع عملية التحول نحو التعددية السياسية في المغرب العربي، حيث تزامنت الأحداث الابتدائية لعملية التحول مع ما شهده النظام السياسي الدولي من تطورات سريعة في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

**2**–ثورة المعلومات والاتصالات تحجم من قدرة النظم التسلطية على إخفاء ممارستها الاستبدادية، كما تتيح للمواطنين الوقوف على ما يجري خارج حدود دولهم ومقارنته بأوضاعهم. وأكثر من هذا فإن هذه الثورة تحرم النظم التسلطية من ميزة احتكار مصادر المعلومات وهو ما يمكن أن يفيد قوى المعارضة[2] المغاربية.

**3**–تزايد الاهتمام العالمي بقضية حقوق الإنسان، وتنامي ما يعرف"بالمجتمع المدني العالمي"أو

---

[1]–عائشة بلعربي، الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب تأكيد مواطنة النساء، مرجع سابق، ص113.

[1]– ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، قالمة، ص138.

المنظمات الدولية غير الحكومية، ومنها منظمات عديدة معينة بقضية حقوق الإنسان، كل ذلك وغيره شكل دافعا قويا لانتقال دول المغرب العربي إلى زمن الانفتاح الديمقراطي ومنه تعزيز تنامي مؤسسات المجتمع المدني[1].

**4**- انتهاء الحرب الباردة وسقوط الخطر الشيوعي على الغرب أدى إلى خلق مناخا مواتيا لتشجيع التحولات الديمقراطية في العالم الثالث والعالم العربي[2]، والاهتمام بقضايا الحريات وحقوق الإنسان. ولعل دول المغرب العربي تنتمي إلى هذا العالم.

**5**-كما مارست المتغيرات الدولية دورها في تفعيل موجة التحول الديمقراطي وهذا، من خلال الوسائل الاقتصادية مثل الربط بين التحول نحو التعددية السياسية والمعونات أو الخطر على التجارة والاستثمارات أو التجميد الإداري للمعونة أو التصويت في البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي ضد الدول غير المنسجمة مع الدعوة للتعددية السياسية، ففي عام 1977 تبلورت الدعوة الخاصة بربط قانون المؤسسات المالية الدولية بحقوق الإنسان والديمقراطية*، حيث تم ربط التفاعل الايجابي بين هذه المؤسسات من جهة والدول الأجنبية من جهة أخرى، بمقدار ما تبني تلك الدول للسلوك الديمقراطي[3]

إضافة إلى صندوق النقد الدولي توجد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مثل:منظمة الأمم المتحدة التي تتدخل في دول عديدة قصد حماية حقوق الإنسان، وإرساء الأمن وحماية المدنيين والأقليات وهذا لا يتحقق إلا عن طريق الديمقراطية. أيضا نجد منظمات أخرى كالمنظمة العالمية للتجارة التي تفرض على أي عضو يود الانخراط فيها أن يتقيد بالسلوك الديمقراطي، وكذا منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية لحقوق الإنسان[4].

**6**-من العوامل الخارجية الأخرى التي تبقى إلى حد ما قوية، هناك الهيمنة الأمريكية التي تتجلى في وصايتها على المنظمات والهيئات الحقوقية والمالية والاقتصادية، زيادة على تعاظم قوة الاتحاد الأوروبي الذي يملي التعامل معه بحكم القرب الجغرافي لدول المغرب العربي. ومنه جاء العامل الآتي

---

[1]- نفس المرجع، ص138.

[2]-احمد ثابت، الإصلاح السياسي في العالم الثالث، في كتاب اتجاهات حديثة في علم السياسة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية، مصر:المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص274.

*__الديمقراطية:__ كلمة مركبة تركيبا مزجيا من لفظين هما:" Demos" ومعناه الشعب و"Cratos "و معناها السلطة أو حكم الشعب. بمعنى أيضا أنها:"طريقة أو أسلوب الحياة في المجتمع إلى كونها فرصة المواطنين في الدولة للمشاركة بحرية في القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم الفردية والجماعية.

[3]-وليد عبد الحي، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 267، (مايو2001)، بيروت، ص60.

[2]- أمحمد الداسر، التحول الديمقراطي في المغرب العربي مأخوذ من:
W3. ena. ac. ma/Ena Final/democratie_dans_le_MA_PDF

ليكون دافعا أخر لتواجد المجتمع المدني في الدول المغاربية.

7-الحوار الأوروبي العربي الرسمي وشبه الرسمي، كان جاريا منذ نحو خمس وعشرين سنة، إلا أن مسائل المجتمع المدني لم تواجه تحديدا إلا في إعلان برشلونة**، الصادر في نوفمبر 1995، وفي السياق الذي أطلقت عليه عبارة الشراكة المتوسطية. إذ صنفت الأجزاء ذات العلاقة بموضوعنا تحت العنوان الأتي:

"الشراكة في الشؤون الاجتماعية والإنسانية:تطوير المصادر البشرية، ترويج التفاهم بين الثقافات، والتبادل بين المجتمعات المدنية"[1].

إذ أن الفرقاء السبعة والعشرون الموقعون على الإعلان يقدرون أهمية التطور الاجتماعي الذي يجب أن يتلازم بنظرهم مع التنمية الاقتصادية. وأنهم يولون اهتماما خاصا لاحترام الحقوق الاجتماعية والأساسية، ويضمنها الحق بالتطور. كما يقومون بتشجيع الدعم للمؤسسات الديمقراطية ولتعزيز القانون والمجتمع المدني إذ تعتبر المنظمات غير الحكومية، في العصور الحديثة عصب المجتمع المدني .

المفهوم الذي صار يعني <<حياة المشاركة التي تستهلها الإرادة الحرة لأفرادها لتلبية حاجة ما، أو الدفاع عن مصلحة ما أو الدعوة لقضية ما، أو لمجرد الإعراب عن شعور جماعي>>[2].

ومن خلال هذا، يلاحظ أن هذا القطاع الثالث، -المجتمع المدني- لم تكن تذكر إلا ناذرا قبل دورات برشلونة للحوار الأوروبي العربي. إن تخصيص فصل بكامله للمجتمع المدني في إعلان برشلونة هو بذاته شهادة بنضوج الساسة الذين أعدوا وثيقة الإعلان وشهادة كذلك بالدور المتنامي والمقدر دوليا للمنظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني. هذا ما دفع وأدى بالدول المغاربية الاهتمام بالمجتمع المدني والعمل على تفعيل دوره ومكانته، وكذا تعزيز نشاطه في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة.

---

** **هذا الإعلان:** الذي شكل مرحلة مفصلية في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان حوض المتوسط، إذ من أولوياته: تشجيع الأنشطة الداعمة للمؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني، وهذا باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكفالة الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيها حرية التعبير، حرية التنظيم لأهداف سلمية، وحرية الرأي والضمير، واحترام التنوع والتعددية. للشرح أكثر انظر:علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، سلسلة أطروحات الدكتوراه(51)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، فيفري2005، بيروت.

[1]-Saad Eddin Ibrahim",The Role of NGOs in Europe and the Maghreb ,Mashreq Countries" :Political,Social and Cultural Trends,The Euro-Arab ,Partnership:A Perspective on Arab NGOs in The Role of NGOs in the Development of Civil Society:Europe and the Arab Countries ,International Dialogues Series ,Proceedings of a Seminar held in Amman,Jordan on December 6-7,1997 P65.

[2]- Op cit p66.

## 8-المجتمع المدني والعولمة:

لعل أهم النتائج التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع المعاصر، ما بات يعرف بمفهوم"العولمة"حيث ارتبط الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني بشكل أساسي في بداية التسعينات بهذا المفهوم، وذلك حينما شكل المجتمع المدني قطبا قائما بذاته ومركزا لقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم المحلي والعالمي موازاة مع ما فرضته العولمة. فأصبح المجتمع المدني مكونا أساسيا من المكونات المفاهيمية لظاهرة العولمة، وهو يبرز بشكل أساسي في مجاليين:

1-في النقاشات الدائرة حول التمكين للديمقراطية والحكم الراشد في العالم غير الديمقراطي، ودوره في تعزيز حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية على المستوى القطري والعالمي.

2-عند الحديث عن "التنمية" باعتباره احد أعمدتها، وباعتباره المجال الذي يتيح إشراك المواطنين في عملياتها[1]هكذا، وفي ظل ما يشهده العالم من عولمة لقضايا ومشكلات ومفاهيم عديدة مثل:"البيئة"، و"حقوق الإنسان"، "و صراع الحضارات"[2] **وفي** ظل طرح إشكالية ما بعد الحداثة وتأثيرها المباشر في مفهوم المجتمع المدني عبر إعادة هيكلة أدواره، وتفعيل تكويناته بما يتجاوز أدواره التقليدية السابقة، برز تعبير"المجتمع المدني" في سياق هذه التحولات والتي رافقت خطاب العولمة في ظل تبلور ثلاثة عناصر أساسية هي:

1-الثقافة المدنية العالمية.

2-النسق الاتصالي الحديث والأطر والأوعية التنظيمية الجديدة.

3-هوامش الاقتصاد والتمويل الضرورية لتفعيل مختلف صور النشاط الذي يميز ممارسة الروابط والهيئات والاتحادات والشبكات المدنية العالمية لنشاطها عبر الحدود[3].

هكذا، تنامى دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على مجريات الأحداث على المستوى العالمي[4] وصنع القرارات على المستوى الداخلي والخارجي في العديد من الدول، فأصبحت تشكل فاعلا

---

[1]-هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر1989-1999، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيم الإداري والسياسي، جامعة بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية الجزائر، مارس2006، ص35.

[2]-نادية خلفة، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية-دراسة تحليلية قانونية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة باتنة، 2002-2003، ص65.

[3]-محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي. . الصعوبات والتحديات مأخوذ من موقع:
http://www. ISlam online . net Arabic mafaheem 2004 04 article 01shtme

[4]-زياد عبد الصمد، المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير، بحث مقدم إلى مؤتمر:المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت 18-20/نيسان أفريل 2004، ص149.

رئيسيا جديدا في العلاقات الدولية. ومن هنا أصبح دور المجتمع المدني ملحا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وأصبحت مشاركته ضرورية ملحة، خاصة مع بروز مفاهيم أخرى. فأخذت المنظمات المدنية تلعب أدوارا متعددة بدءا بتقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية وصولا إلى الضغط والتأثير في السياسات العامة، ورفع الوعي وبناء القدرات.

**تطور ونمو المنظمات غير الحكومية ONG:**

لقد أدت التحولات التي عرفها العالم خلال العقود الأخيرة على مختلف المستويات، إلى جعل المشاكل والمخاطر تنعكس على كل البلدان وإن كانت بنسب مختلفة، مما جعل التفكير فيها بشكل جماعي أمر لا مفر منه. إذ لعبت التنظيمات العالمية، وخصوصا وكالات الأمم المتحدة، دورا هاما في خلق الحركة الجمعوية، وكانت بمثابة محفزات من أجل تطوير الجمعيات[1].

إذ قامت مختلف المؤتمرات العالمية منذ1990(مؤتمر البيئة، ريو 1992، مؤتمر حقوق الإنسان، فينا 1993، مؤتمر الإسكان، القاهرة1994، مؤتمر التنمية الاجتماعية، كوبنهاجن1995، مؤتمر المرأة، بكين 1995)[2].

فتعزز دور المنظمات غير الحكومية"ONG" التي تساهم في توعية الإنسانية بالمخاطر التي تهددها في وجودها كالسيدا ، الحروب النووية، المجاعات، التصحر، الألغام . . .

حيث أصبحت هذه المنظمات تساهم في خلق شروط إنسانية داخل الدول الفقيرة وتقدم المساعدات وتدعم المشاريع الاقتصادية، وتحفز على التنمية. . . فتعاظم دورها بتزايد التحديات التي بات على الجميع المساهمة في مواجهتها –قوى سياسية واجتماعية ومنظمات المجتمع المدني–فأصبح لا مفر من فسح المجال الديمقراطي للتعبير، وتنظيم المجتمع بشكل ديمقراطي داخل مؤسسات المجتمع المدني[3] وهذا ما جعل دول المغرب العربي تستوعب الفكرة جيدا.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد شهدت القمة العربية التي عقدت في تونس ما بين 22 و23 ماي 2004 أول مناسبة تبنت فيها حكومات المنطقة موقفا مشتركا من المبادرات الدولية للإصلاح. وجاء هذا الموقف غامضا في عباراته، تعميميا في صياغته، لا يتضمن التزاما قاطعا، ويخلو تحديد دقيق لخطوات

---

[1]– إسماعيل اليعقوبي، المجتمع المدني في الفكر المعاصر–الجزء الثالث، العدد:2189–2008، مأخوذ من:
http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=124637

[2]– عائشة بلعربي، الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب تأكيد مواطنة النساء ، مرجع سابق، ص114.

[3]–إسماعيل اليعقوبي، المرجع السابق.

ملموسة في اتجاه الإصلاح [1].

أصدرت القمة وثيقتين. الأولى تحت عنوان " إعلان تونس " الذي تضمن فقرتين لهما صلة مباشرة بموضوع الإصلاح. أكدت الأنظمة العربية في الفقرة الأولى " تمسكها بما جاء في مختلف العهود والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته قمّة تونس, وتعزيز حرية التعبير والفكر والمعتقد وضمان استقلال القضاء ". والفقرة لم تضف شيئا لما هو منصوص عليه في معظم الدساتير العربية. أما الفقرة الثانية، فقد تعهدت الأنظمة بـ : "مواصلة الإصلاح والتحديث. . مواكبة للمتغيرات العالمية المتسارعة من خلال تعزيز الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام, وتعزيز دور كل مكونات المجتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية في بلورة معالم مجتمع الغد, وتوسيع مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ودعم حقوقها ومكانتها في المجتمع, ومواصلة النهوض بالأسرة والعناية بالشباب العربي [2] .

# المبحث الثاني: واقع المجتمع المدني في المغرب العربي في مرحلة الانفتاح الديمقراطي

## المطلب الأول: دور المجتمع المدني في المغرب العربي

مما لا شك فيه أن "المجتمع المدني"يعد أحد مظاهر الديمقراطية، المعبر عن قيم المساواة وحقوق الإنسان والمواطنة، إذ غدا المجتمع المدني نهجا عريضا وقنطرة متينة في تفعيل وتحقيق الكثير من القضايا. إذ لم يعد مفهوم التنمية يقتصر على تنمية قطاع بتجاهل القطاعات أخرى، أو أولوية مجال على مجال آخر، فهي تنمية شاملة يكون فيها التوازن في كل القطاعات المادية والبشرية[3]. وتمس كل مجالات الحياة وفي هذا السياق الشامل للتنمية تزايد الاهتمام في دول المغرب العربي بالمجتمع المدني وبكافة أطره وتشكيلاته خلال السنوات الأخيرة التي شهدت الانفتاح الديمقراطي.

فجعلت من المشاركة السياسية هي الوسيلة التي يتخذها المواطنون ذريعة بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي كما ينظر إليها كمطلب لأفراد المجتمع بمختلف فئاته، ومن ثم لا بد من خلق

---

[1]– صلاح الدين الجورشي، منظمات المجتمع المدني ومعضلة التحول الديمقراطي في العالم العربي مأخوذ من:
http://www. annd. org/images/stories/democracydocs/Salah_el-dim-al-jourshi-ar. doc

[2]–صلاح الدين الجورشي، المرجع السابق.

[3]–حسين قادري، المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة "محمد خيضر"، العدد4، أفريل 2008، بسكرة، ص99.

قنوات مناسبة للمشاركة والتعبير عن المطالب والتطلعات بما يخلق قناعات لدى المواطنين، يشعرون من خلالها بأنهم أعضاء في النظام السياسي. ولا يتأتى هذا إلا من خلال مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني، إذ يساهمون من خلالها في صناعة القرار الرشيد وهو ما يجعل الأفراد يشعرون بحق المواطنة الكاملة، ومن ثم يشتركون في تماسك البلاد لشعور بواجب المساهمة في عملية التنمية والدفاع عنها.

ومنه ومما لا شك فيه أننا نلاحظ اليوم اعترافا رسميا ومتزايدا بالدور المهم الذي تقوم به الجمعيات في تحريك التنمية وفي بناء الديمقراطية هذا الاعتراف يكشف عن ذاته من خلال الأدوار، المختلفة والمتفاوتة الأهمية، التي بدأت الدول المغاربية توكلها لتنظيمات المجتمع المدني.

إلا انه وعند النظر إلى المجتمع المغاربي، بوجه عام، نلاحظ أنه على الرغم من وجود قواسم وسمات مشتركة بين أغلب بلدان المغرب العربي سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، وبما يسمح بالحديث عن مجتمع مغاربي واحد، إلا أن هناك تباينات واضحة بين دول المغرب العربي، وذلك من حيث درجة الاهتمام بالمجتمع المدني وكذا بحقيقة الدور الذي تؤديه مؤسساته. ومن خلال هذا كان لا بد على الدراسة أن تتناول هذا الموضوع مركزة على كل دولة بهدف وقصد التوصل إلى أبرز الأدوار التي يقوم بها العمل الجمعوي خلال مرحلة الانفتاح الديمقراطي وزمن التعددية السياسية بمختلف توجهاتها، داخل المغرب العربي وسنبدأ أولا بالمغرب وتونس لننتقل إلى كل من موريتانيا وليبيا لنصل في الأخير إلى "الجزائر"التي اتخذتها الدراسة –دراسة الحالة–.

❖ **أولا:<u>المغرب</u>**

لم يعرف المغرب تجربة الحزب الواحد، كباقي الدول المغاربية بل تشكل نسيجه السياسي منذ البدء من خلال التعددية السياسية وبروز العديد من القوانين التي تؤكد ذلك خاصة في جانب العمل الجمعوي 1958. وبالموازاة مع ذلك فقد عرف "المغرب"اهتماما متزايدا بقضية التحول الديمقراطي وأصبحت تطرح نفسها على أجندة النظام السياسي المغربي منذ نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي[1] واخذ النظام السياسي يعمل بسياسة الانفتاح على مختلف الفاعليين السياسيين والاجتماعيين ولعل التزايد المضطرد لعدد من الجمعيات والأحزاب والنقابات دليل على هذا التحول. وعموما فظهور المجتمع المدني كان له صلة وثيقة بوظيفته الإيديولوجية التي تغذت من الصراع السياسي وتنافس المصالح المادية والمعنوية. ومع أن هذا التعليل لا يقدم تفسيرا كافيا للوقائع والتحولات التي عرفها المغرب، فإن بروز الاهتمام بمفهوم "المجتمع المدني"جاء ليعبر عن انهيار النماذج الإيديولوجية

[1]–عبد السلام نوير قضايا التحول الديمقراطي في المغرب في احمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص87.

والاختيارات السياسية التي جربها المجتمع المغربي لأكثر من أربعة عقود وتمثلت في أوضح صـــورها في الرغبة غير العاقلة للدولة من اجل الهيمنة على المجتمع من جهة، وفي المبادئ الشعبوية التي قامت عليها الأحزاب المرتبطة تاريخيا بتجربة الحركة الوطنية والمتفرعة عنها من جهة ثانية .

إن الحديث عن المجتمع المدني والتجربة الجمعوية بالمغرب، يحتم علينا ضرورة استحضـــار أهـــم المحطات التي قطعها الفعل الجمعوي والعمل المدني في علاقته بالدولة، ولما لهذا الأمر من أهمية فـــي توضيح مسارات التشكل التي تطبع الحالة المغربية. فكيف يمكن رصد أهم المحطات؟ وكيف بـــدا دور المجتمع المدني خلالها؟

تميز عمل الفعل الجمعوي والمجتمع المدني بالمغرب إبان الستينات والسبعينيات من القرن الماضي بالصراع والمواجهة بينه وبين السلطة، فقد عملت السلطة باستمرار، علـــى مواجهـــة هـــذه الأحـــزاب والنقابات والمنظمات عن طريق أسلوبين:

- القمع والملاحقة والتطويق.
- بواسطة هيئات سياسية ونقابية ومنظمات إما مصطنعة أو ضعيفة التأثير. [1]

إذ أن في السنوات التي تلت الاستقلال، لجأت السلطة إلى تبني قوانين التعددية السياســـية لمواجهـــة هيمنة أحزاب الحركة الوطنية، وبالخصوص"حزب الاستقلال"، الذي كان الـــرحم الأساســـي لمجمـــوع الفعاليات المناضلة آنذاك وهكذا، تم إنشاء حزب الحركة الشعبية، الذي كان عبارة عن تجمع الأعيان من الأرياف يغلب عليهم طابع الانتماء للثقافة الامازيغية. كما تم إنشاء" حزب جبهة الدفاع عن المؤسســـات الدستورية"، الذي حصل على أغلبية المقاعد في البرلمان، في أول انتخابات تشـــريعية، وكـــان رئيســـه آنذاك هو"احمد رضا اكديرة"، احد المقربين من الملك الراحل "الحسن الثاني"

ومن أجل شل المطالب السياسية للحركة النقابية عملت السلطة علـــى تحييـــد المركزيـــة النقابيـــة الأساسية، آنذاك"الاتحاد المغاربي للشغل"، الذي رفع شعار لا تسييس الطبقة العاملة وابتعد تدريجيا عـــن أحزاب الحركة الوطنية، بل وعمل على محاربتها. ورغم هذه المحاولات التي بـــذلتها الســـلطة، فإنهـــا وجدت نفسها مضطرة ، أمام الصمود الذي أبدته أحزاب الحركة الوطنية، وخاصة حزب"الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، الذي انشق عن حزب "الاستقلال" للجوء إلى إعلان حالة الاستثناء والتي عرفت قمعـــا شرسا استمر رغم رفعها سنة1970. [2]

---

[1]–يونس مجاهد، المجتمع المدني والتجربة المغربية، ، في المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، تجمع الباحثات اللبنانيات، مؤسسة فريدريش ايبرث، لبنان، افريل، 2004، ص87.

[1]– المرجع السابق، ص87.

واستمرت السلطة في النهج نفسه، أي محاولة احتواء حركة المجتمع المدني وتطويقه وقمعه، عندما يخرج من منطق الاحتواء . وخلق تنظيمات سياسية متعددة ، ونقابات ومنظمات وجمعيات بهدف تأطير المجتمع ومراقبته واصطناع تعددية ملقفة تبرر استمرار خدمة مصالحها وسيطرتها.

عرفت هذه المرحلة " بالمواجهة " وتميزت بالاصتدام المباشر مع ما كان يشكل مجتمع مدني فتي وناشئ والذي كان في غالبه على صلة بهذه الدرجة أو تلك مع الأحزاب السياسية المعارضة وخاصة اليسارية[1]غير أنه في ظل هدا الوضع المغشوش والمصطنع ، تمكنت القوى الديمقراطية والسياسية النقابية وهيئات المجتمع المدني المنشغلة في مجالات حقوق الإنسان والصحافة والثقافة والمرأة والتنمية . . . الخ، من انتزاع شرعية وجودها وتثبيته، بل وتقويته، داخل ما سمي بالهامش الديمقراطي والذي استمر منتصف السبعينات وإلى بداية ما سمي **بالتناوب التوافقي*** والذي انطلق في منتصف التسعينات .

وخلال هذه الفترة الممتدة لعشرين سنة، تمكنت هيئات المجتمع المدني ذات المصداقية من تنظيم أنشطتها وفعاليتها في مختلف الواجهات مساندة من طرف الصحافة، التي لعبت دور كبيرا في الدعاية لها ولمواقفها والدفاع عنها وحمايتها في كثير من الحالات. ووجد العدد من المناضلين السياسيين، من اليسار الراديكالي في الجمعيات الحقوقية والنسائية في إطار لترويج أفكارهم وأرائهم ولخوض نضال سياسي تحت مظلة النضال الحقوقي والنسائي عرفت هذه المرحلة "بالمنافسة" إذ انتبهت السلطة إلى ضرورة الاهتمام بمؤسسات بالمجتمع المدني، ومن ثم عمدت إلى خلق عدة جمعيات ترفع نفس أهداف وشعارات وتمارس نفس دور باقي مؤسسات المجتمع المدني الحرة. وأمدها بجميع الإمكانيات المادية وجعلت على رأسها أعيان السلطة والمال حتى تقوى نفوذها[2] .

إلا انه قد خطا شوطا لا بأس به[3] مع مطلع التسعينات تغيرت إستراتجية الدولة المغربية اتجاه المجتمع المدني بعد أن عجزت عن القضاء عليه بالمرة أو منافسته بشكل كبير، وبذلك اتجهت إلى احتوائه وتوظيف مؤسساته وتعزيز موقعها في المجتمع، وهكذا بدأ الحديث عن إشراكه في إعداد البرامج الحكومية وتدبير المرافق وتوسيع حضوره ورموزه في الأنشطة الرسمية ووسائل الإعلام[4].

إن هذا الانفتاح لم يأت في سياق طبيعي يؤشرعلى بداية إيمان الدولة في قدرة مؤسسات المجتمع

---

[1]– نفس المرجع، ص88.

[*] **التناوب التوافقي**:تحالف أحزاب الكتلة مع التجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية وجبهة القوى الديمقراطية.

[2]– رشيد جرموني، المجتمع المدني والتجربة المغربية بين السياق الكوني مأخوذ من:
http://www. maktoobolg. com/WP-Content/blogs. dir/73627/Files/2009/07/almojtamae-lmadani. doc

[3]–متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية–دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن–مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، مارس2002، ص82.

[4] –رشيد جرموني، المرجع السابق.

المدني على المساهمة في تدبير الشأن العام، بل جاء في سياق العجز أولا في التصدي للمشاكل الكبرى التي بدا يعرفها مغرب التسعينات والتي شكلت ثمرة مباشرة لنتائج التقويمات الهيكلية لسنوات الثمانينات، ومن ثم فإشراك هذه المؤسسات كان يرمي إلى محاولة لامتصاص الغضب الشعبي من اختيارات الدولة، ثم ثانيا جاء هذا الانفتاح الاضطراري بعد بروز اتجاه لدى الدول الغربية والمنظمات غير الحكومية العالمية، يفضل التعامل مع المؤسسات المجتمع المدني المستقلة على التعامل مع المؤسسات والأجهزة الرسمية لمحدودية فعالية هذه الأخيرة، ولاعتقاد من قبل المنظمات والدول الغربية مفاده أن أجهزة الدولة في المغرب والعالم الثالث لا تمثل تمثيلا أمينا لمصالح وتطلعات ومشاكل المجتمع المدني [1].

بالإضافة إلى هذا، التصريح الحكومي لحكومة التناوب 14 مارس 1998 برئاسة "عبد الرحمان اليوسفي "زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مع أحزاب أخرى[2] .

وهي تجربة تستدعي التأمل في مدى فعاليتها، إذ تمثل هذه التجربة إصلاحا حقيقا[3] في مجال العمل الجمعوي، حيث أكد الوزير الأول على أهمية الخدمات الجمعوية ودورها الهام داخل المجتمع في تأطير المواطنين. كما يمكن اعتبار اشتغال العديد من الجمعيات سواء النسائية أو الحقوقية أو البيئية أو التنموية إلى جانب قطاعات حكومية خطوة حاسمة في الاعتراف بدور العمل الجمعوي[3]

إن المغرب يشهد تزايد وتكاثر الجمعيات وهذا راجع أيضا للحاجة إلى التجمع والتفكير الجماعي بغية حل مشاكل بشكل تشاركي تفاعلي بين كافة الأطراف المعنية بهذه المشاكل. هذا التأثير والتنوع في النسيج الجمعوي أدى إلى تطوير تجربة الإشتغال والتنوع الخدمات المقدمة حيث بدأت تظهر خدمات جديدة موجهة بشكل مباشر نحو المواطنين ومرتبطة أساسا بقيم الديمقراطية والمواطنة وتسعى إلى محاربة الفقر والأمية في أفق التنمية المستديمة.

هذا وقد ظهرت بصمات "الملك محمد السادس" واضحة هي الأخرى من خلال التعامل الايجابي مع جمعيات المعاقين وجمعيات الطفولة، فخلق "المرصد الوطني لحقوق الطفل"، و"مؤسسة محمد الخامس للتضامن"إلى غيرها من المبادرات تعكس بعمق دور الفاعل والحيوي الذي يؤديه المجتمع المدني والرغبة في تقوية وتطوير العمل الجمعوي[4].

---

[1]– نفس المرجع.

[2]– عبد الإله بلقزيز، التناوب التوافقي في المغرب استثناء أم قاعدة، مأخوذ من:

http://www. Arab reneual-aryl-articles/guur8

[3]– محمد موافق، مميزات العمل الجمعوي بالمغرب مأخوذ من:

http://test. tanmia. ma/article. php3 ?id_article=1689&lang=ar

[4]– نفس المرجع.

بروز الجمعيات والمنظمات غير الحكومية"كمنتدى الإنصاف والحقيقة"، "و المرصد الوطني للسجون""، و"الجمعيات الامازيغية"، وجود نوع آخر من المؤسسات التي تقدم خدمات مدنية كمؤسسة"زاكورة" "و"الأمانة" التي تعمل على تقديم خدمات تنموية اجتماعية كالقروض الصغرى ومحو الأمية إذ تعمل بخطى ثابتة نحو التأسيس لثقافة مواطنة وجمعيات أخرى ومنظمات تهتم بالطفل من خلال إدماجه الاجتماعي "كجمعية **بيتي**"، "الجمعية المغربية لمساندة اليونيسيف"الجمعية المغربية" لقرى الأطفال**sos**"، جمعيات أخرى اتجهت مباشرة إلى تقديم خدمات للطفولة المحرومة. و"جمعيات الوقت الثالث"إذ صحت هذه التسمية لأنها تشتغل داخل فضاءات دور الشباب، وهي جمعيات محلية وفروع ومنظمات وطنية تشتغل في محاور متعددة وخدمات ذات طابع تربوي ثقافي[1].

**ثانيا:تونس.**

إذا كان المجتمع المدني هو الإطار الذي تنظم فيه علاقات الأفراد والجماعات في الدولة، على أساس الحرية، والديمقراطية وهو حصانة الدولة لما يوفره من فضاءات للنقاش والحوار وإبداء الرأي. فقد عرف النظام السياسي التونسي تغيرا منذ تولي "الرئيس زين العابدين[2] "الحكم في 07 نوفمبر 1987، إذ مثلت هذه الذكرى العشرين لحركة التغيير والإصلاح، مناسبة لعودة الجدل حول المشهد السياسي في تونس وأوضاع الحريات وأفاق المشاركة السياسية ولقد حرصت السلطة في هذه المناسبة على إبراز جوانب التغيير في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وعلى تعداد المكاسب فان التوجه العام، يرجع تقدما ملحوظا في كثير من الملفات. وستحاول الدراسة الوقوف عند المحور السياسي مبرزة لأهم الإصلاحات السياسية، التي عرفها النظام السياسي التونسي متوصلة في ذلك إلى إبراز أثرها على مكونات المجتمع المدني التونسي وإلى نوعية الوظيفة التي يقوم بها في عهد الرئيس "بن علي" ومرحلة التحول الديمقراطي التي تعيشها تونس.

إذا كان المجتمع المدني يؤدي دورا محوريا في دعم الديمقراطية، من خلال تنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وأصبح المجتمع المدني بمثابة المفتاح لتحقيق الديمقراطية والتعامل مع حقوق الإنسان[3] ولهذا ومنذ الثمانينات وفرت تونس بنية قانونية متطورة للمجتمع المدني .

---

[1]–مقابلة مع الأستاذ "عبد الحميد أبولاس"، يومي 03–04 مارس2009 بجامعة "محمد خيضر"بسكرة أثر مجيئه لحضور ملتقى دولي حول الجماعات المحلية بالمغرب العربي. أستاذ في المغرب بجامعة طنجة.

[2]–سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، المجلد الثامن المجتمع المدني، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص50.

[3]–شادية فتحي إبراهيم، محددات الإصلاح في الدول العربية، كراسات التنمية، بحث مقدم لمؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي(3– 4 2004/05)جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2005، ص6.

والمتأمل في هذه البنية، يلاحظ أنها وضعت في اتجاه التنظيم، والإصلاح، والمرونة حتى يتمكن المجتمع المدني من الاضطلاع بدوره في التحديث والتنوير. فقد جاء قانون 3 ماي 1988 لينظم الأحزاب السياسية، تكريسا لمبدأ التعددية السياسية في تونس، وهذا يحدث لأول مرة في تونس كما أعطى قانون 3 ماي 1988 حركية سياسية جديدة للمجتمع المدني، وفعل دوره، – فالحزب السياسي – كما عرفه الفصل الأول من نفس القانون –هو تنظيم سياسي بين مواطنين تونسيين تربطهم بصفة مستمرة مبادئ ، وأراء وأهداف سياسية يجتمعون حولها، وينشطون في نطاقها قصد المساهمة في تاطير المواطنين وتنظيم مساهماتهم في الحياة السياسية للبلاد[1]هذا الدور الهام للأحزاب السياسية بوصفها مكونا من مكونات المجتمع المدني، تم الإقرار به صلب نص الدستور سنة 1997، فأصبحت مساهمة الأحزاب في تأطير المواطنين، لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية، مبدأ دستوريا الفصل 8 جديد لدستور 27 أكتوبر1997 كما أن حاجة تونس إلى التدرج نحو تعددية حزبية حديثة يجد فيها كل حزب مكانه، ليضطلع بدوره كعنصر من عناصر الفعالة في المجتمع المدني، أثمر إعلاء مبدأ التعددية إلى مرتبة الدستور، بموجب الإصلاح الدستوري في 1جوان 2002. ويلعب هذا المكون دورا بارزا في تأطير المواطنين واستقطاب النخب والشباب، قصد أن تلعب دورها بشكل صحيح من جهة وتنشيط المجتمع المدني، تعددي، حرمن جهة أخرى إذ تم مؤخرا في فيفري 2006، الترفيع في الدعم المادي للأحزاب السياسية [2].

وبالنسبة للجمعيات، فقد ضمن دستور الجمهورية التونسية في فصله الثامن حرية تأسيسها "حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون والحق النقابي مضمون"[3].

إن ديمقراطية أي مجتمع تتوقف على مدى وجود مجتمع مدني حر، تعددي، وقد اعتبرت الديمقراطية في تونس بأنها "ديمقراطية طموحة"**Une démocratie ambitieuse**"وهي بحاجة إلى كل مكونات المجتمع المدني لبناء هذه الديمقراطية. ونشير هنا إلى أن الجمعيات ومكونات المجتمع المدني في تونس تتفاوت من حيث عملها وتخصصها فهي تهتم بالمجالات:الثقافية، الفنية، الرياضية، المهنية، والعلمية، والحقوقية، وفي المقابل يتسم النشاط الجمعوي في الأنشطة الدفاعية خاصة الدفاع عن حقوق الإنسان التي يأتي دورها بالتواضع الشديد بالنظر إلى ما يواجهه من عقبات إضافية بالمقارنة بالجمعيات المدنية الأخرى. على سبيل المثال: بلغ عدد الجمعيات الثقافية والفنية 5164 في فبراير 2001، وهي جمعيات

---

[1]–عبد السلام، المجتمع المدني في تونس:ثمرة وفاق وطني، مجلة فكرية مأخوذ من: www. afkaronline. org/arabic/archives/sep-oct 2006/dammak. html

[2]–نفس المرجع.

[3]–انظر الفصل الثامن، الدستور التونسي.

تنشط داخل المدارس الابتدائية والإعدادية وتقوم بتقديم الخدمات لأولياء الأمور وإنشاء حضانات الأطفال والنوادي الثقافية، كما بلغ عدد الجمعيات الرياضية، والمهنية، والخيرية الاسعافية، والعلمية في عاما نفسه999، 435، 303، 255 على الترتيب. [1]

وفي المقابل لم يتجاوز عدد الجمعيات ذات الصبغة العامة، والتي تشمل الجماعات الدفاعية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المستهلك والدفاع عن البيئة، 59 جمعية موزعة على تلك الأنشطة[2] إلى جانب بعض الجمعيات العاملة في مجال المرأة. إلا انه ورغم كل هذه الجهود يبقى دور المجتمع المدني بتونس يوصف بالمتواضع، مقارنة بالترسانة من القوانين التي وضعت من أجل تفعيل دوره. إذ توجد مجموعة من الجمعيات مثل:"الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والأعمال الحرفية"، ومنظمات المزارعين والنساء"و "الرابطة التونسية لمدراء الصحف"، في صراع دائم مع السلطة، بالإضافة إلى بعض الجمعيات وخاصة العلمية فإنها لا تتبنى نمطا معينا للعلاقة مع الدولة سواء كانت علاقة صراعية أو تكاملية حيث يغلب عليها الطابع الحيادي. ومنه يمكن القول أن المجتمع المدني في تونس يتسم بالضعف رغم ما تعرفه الدولة من تحول ديمقراطي وفترة تميزت بالانفتاح[3].

**ثالثا:ليبيا**

إذا كانت الديمقراطية هي:"عملية تعظيم وتوسيع المشاركة الشعبية، فإن النظام السياسي الليبي يستطيع الإدعاء بأنه أكثر النظم ديمقراطية في العالم لأنه يوفر أكثر الأشكال المباشرة للمشاركة السياسية الشعبية من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. ولكن إذا تم تعريف الديمقراطية في إطار مفهومها التعددي، التمثيلي، الليبرالي، فإن الصورة تتغير كثيرا. بمعنى الحديث سيأخذنا حول إمكانية وجود تنظيمات غير حكومية متعددة ومتنافسة ومستقلة، إلى وجود تلك المؤشرات الأخرى "كالحرية في التعبير"و"حرية الوصول والحصول على المعلومات والقدرة على التنافس من أجل الوصول إلى السلطة والمشاركة الفعلية في عملية صنع القرار" .

وأثناء الحديث عن المجتمع المدني في ليبيا نقول أن ما نراه هو أن ليبيا تستحوذ على العديد من التنظيمات التطوعية الأهلية والنوادي، إلا أنها تقع ضمن البنية الرسمية للدولة التي تقوم بتحديد

وظائفها الأساسية في تمثيل مصالح أعضائها والتعبير عنها. هذا إلى جانب اعتماد هذه التنظيمات على الدولة في تمويل نشاطها، مما أدى إلى أن أصبحت امتداد لمؤسسات الدولة[4].

---

[1]–محمد فايز فرحات، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس، في احمد المنيسي، المرجع السابق، ص ص197–198.

[2]–نفس المرجع، ص198.

[3]-Hamdy AbdelRahman Hassan,The State and Chvil Society in Africa :ANorth African Persppective,op. cit p74.

[4]–مقابلة مع"لعبيدي مسعود"، طالب ماجستير بليبيا ، في العلوم السياسية بجامعة 7 افريل الزاوية، ليبيا.

بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية محظورة بحكم القانون[1] ومنه نرى من خلال هـذا أن الحقـوق السياسية في ليبيا منعدمة وتوجد العديد من الدلائل على ذلك وهي:

1-إلغاء الدستور الشرعي للبلاد صبيحة قيام الانقلاب العسكري. بمعنى لا وجـود لدسـتور فـي البلاد.

2-إصدار عدة قوانين في غاية الخطورة على الحريات وحقوق الإنسان على رأسـها مـا سـمي" بقانون حماية الثورة"، و" قانون تجريم الحزبية"[2]والذي يرى فيها العقيد" القذافي "صراع لا طائـل مـن ورائه وشبهه بالصراع الطائفي أو القبلي[3]بالإضافة إلى قانون منع التظاهر والتجمعات والقـانون الـذي صادر الصحف، قانون الصحافة وما به من قيود على حريتها واستمرار صدور القوانين القمعية حتـى وصل الأمر إلى إصدار قانون العقوبات الجماعية فيما سمي زورا "بوثيقة الشرف التي تجيـز معاقبـة القبيلة والمحلة والمدينة أيضا بسبب ما يرتكبه أحد أبناؤها من أعمال تعد مضادة للتوجه السائد في البلاد وبمعنى آخر أعمال ضد الثورة في صورة توجهات ضد سلطة الشعب كما يروج له النظام الحاكم[4].

بالإضافة إلى ما تم اتخاذه من قرارات سياسية صارمة تسمح للجان الثورية بمطاردة المعارضـين السياسيين داخل وخارج البلاد، الأمر الذي أدى بتصفية العشرات من المعارضيين المقيمين في أوروبـا ووصل الأمر أيضا إلى قتل مئات من سجناء الرأي والسياسة في جريمة العصر المتمثلـة فـي"مذبحـة سجن بوسليم"التي راح ضحيتها اكثر1200سجينا سياسيا باعتراف القذافي[5] ذاته هذا بالإضافة إلى تصفية العناصر الوطنية من ضباط القوات المسلحة.

إن النظام الليبي لا يعترف بالمجتمع المدني ولا بالدور الذي يمكن أن يؤديه داخل الدولـة ، إذ انـه نظام تغيب الشرعية فيه ويتميز بانعدام العدالة وتكميم الصحافة وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان. وظهور التنظيمات السرية ومطاردة واعتقال مؤسسيها وأعضـائها وانتشـار المعـتقلات السياسـية والمحـاكم الاستثنائية بأحكامها الجائرة وتصفية ومطاردة المعارضين السياسيين وخطفهم ونفيهم وإخفـائهم قسـرا

---

[1]-محمد المغيربي، هيكلة النظام السياسي في ليبيا(1977-1994)، "المجتمع المدني والتحول الـديمقراطي فـي ليبيـا"، الفصـل الأول، ج3، مـأخوذ مـن:http://www. libya forum. org/index. php ?option =com_Content .&task=category&sectionid=&id=120&Itemid=261

[2]-الشارف الغرياني، ما يجري في ليبيا اليوم مخالف لسياسة ولكافة المواثيق والأعراف الدوليـة، ج2، المعهـد الـدولي الخاص بالحقوق المدنية، منبر Hليبيا- المستقبل Libya Amostakbal. htm

[3]-احمد المنيسي، المرجع السابق، ص224.

[4]-الشارف الغرياني، المرجع السابق.

[5]- بيان إلى الرأي العام الفرنسي، بمناسبة زيارة معمر القذافي دكتاتور ليبيا لباريس مأخوذ من: http://www. des. Continents. L'hypthése de wegener de la dérive des Continents a été. confirmée depuis unetrentaine libya-alhora. net/host/files/zjf2mtmrkt5wnnhmmwmh. jpg

وانتشار أساليب القمع والتعذيب والتهديد.

ومن خلال هذا يمكن القول أنه لا وجود لمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمع الليبي لان هذا الأخير لا يتمتع بتراث مهم للتنظيم والمشاركة، فالأحزاب كما قلنا سابقا هي ممنوعة ومحظورة بحكم القانون والتنظيمات الأخرى لا وجود لها إلا في الإطار البنية الرسمية للدولة، ومن خلال ما يطلق عليه"المؤتمرات الشعبية المهنية والنقابية" والتي تتبع من الناحية التنظيمية المؤتمرات الشعبية الأساسية كبدائل للمعارضة وفقا "لأطروحات "الكتاب الأخضر" و"النظرية العالمية الثالثة"، هذا من ناحية [1].

و من ناحية أخرى ما يتسم به النظام الليبي كغيره من الأنظمة السياسية في البلاد العربية من شخصانية السلطة وعدم استعدادها للتحاور أو التعاون مع أي منظمة أو مؤسسة غير حكومية أو غير مؤدية للنظام أو مخالفة لمقولات "الكتاب الأخضر"و "النظرية العالمية الثالثة"، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى ظهور الكثير من الحركات والجماعات غير الشرعية كالتنظيمات السرية، وحركات المعارضة [2].

أمام هذه القيود وهذا الاختناق، والحالة المزرية التي وصلت إليها الأحوال السياسية في ليبيا، برزت على السطح أصوات المعارضة التي تنادي بضرورة تواجد الأطر الأساسية الممثلة للديمقراطية كالأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني، إلا أن هذه الأخيرة–المعارضة– تنشط خارج ليبيا مما يجعلها غير مؤثرة في القرار السياسي الليبي، لان فعاليتها يمكن أن تظهر في الداخل إلا أن النظام الليبي لا يبيح لمثل هذه القضايا أن تنشط، والذي هدفها حسب رأيه يتمحور حول الإطاحة بالنظام أو بالأحرى بالعقيد "قائد الثورة"[3].

إن الحديث عن المعارضة المتواجدة خارج ليبيا يجعلنا نتساءل عن أبرز المؤسسات التي تمثلها "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"تعتبر من أهم فصائل المعارضة الليبية وزعيمها"محمد المقريف". "الحركة الوطنية الليبية"فهي التي كانت تحمل اسم"عمر المختار" البطل الوطني. "المنظمة السرية التي تطلق على نفسها اسم"البركان". "التجمع الإسلامي الليبي". "الحركة الليبية للتغيير والإصلاح". إذ أدى الأمر بهذه التشكيلات والتنظيمات أن تلتحم مع بعضها، في الخارج للتوصل إلى حل في إخراج الدولة الليبية من حالتها هذه المعادية للديمقراطية وحرية الرأي والتجمع والحوار واحترام الرأي الأخر إلى عهد جديد وزمن آخر يكون منفتحا على كل الشرائح جاعلا منهم المشارك الأساسي في تفعيل وتعزيز الكثير من القضايا التي كانت مغيبة أو مهمشة في الفترة الماضية. وأثناء القيام بالعديد من التجمعات والمؤتمرات

---

[1]– توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل:دراسة تاريخية سياسية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006 مأخوذ من موقع:www. Awu-dam. org

[2]– نفس المرجع .

[3]–احمد المنيسي، المرجع السابق، ص235.

في الخارج وبالضبط في" لندن"للخروج من هذا الاحتقان السياسي توصل الجميع ووافق على التوصيات التالية[1]:

❖ضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية الوحيدة المتمثلة في دستور عام 1951 بتعديلاته اللاحقة الذي أقرته وصادقت عليه الجمعية الوطنية التأسيسية تحت إشراف مجلس الأمم المتحدة الخاص بليبيا[2]

❖تنحي العقيد"معمر القذافي"عن كافة سلطاته وصلاحياته الثورية والسياسية العسكرية والأمنية ورفض أسلوب التوريث[3].

❖تشكيل حكومة انتقالية في داخل البلاد من عناصر مشهود لها بالوطنية والنزاهة لإدارة البلاد لمدة لا تزيد عن سنة واحدة، تكون مهمتها الأساس العودة بالبلاد إلى الحياة الدستورية عنطريق الدعوة إلى انتخاب جمعية وطنية تأسيسية تقوم بمراجعة الدستور تحت إشراف الأمم المتحدة وإحداث التعديلات المناسبة حياله، وعرضه على الشعب الليبي في استفتاء عام[4].

❖إقامة دولة دستورية ديمقراطية مؤسسة على التعددية السياسية والثقافية والتداول السلمي للسلطة، تكفل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وترسي قواعد العدل والمساواة وتكافؤ الفرص لكافة أبناء الوطن بدون أي تميز وتصون الثروات الوطنية وتنميها، وتقيم علاقات خارجية متوازنة مؤسسة على الاحترام المتبادل[5].

ومنه أن التفاعل بين المنظمات التطوعية وبين الدولة في ليبيا يقع ضمن نموذج " كوربورتارية الدولة" وعلية لا يمكن لنا الحديث عن المجتمع المدني ولا على الوظائف والأدوار التي يريد القيام بها في دولة تتميز ب:

1. إن الأحزاب السياسية محظورة منذ الأيام الأولى للثورة، واعتبر القانون تكوين الأحزاب السياسية جريمة ضد الثورة والشعب عقوبتها الإعدام (القانون رقم 71 للعام 1972)، بالإضافة إلى ما كتب في

---

[1]–الشارف الغرياني، المرجع السابق.

[2]–جورج الراسي، المعارضة الليبية:شرخ في الداخل. . . وشرخ في الداخل–جريدة المستقبل اللبنانية–الأربعاء 27 تموز/يوليو 2005ماخوذ من:htm .NR/exetes BC5CE9F3-B7D8-4530-B781-35DD2AB86E2D.

[3]–السنوسي بسيكري، المشهد الليبي، –الخارطة السياسية وآلية صنع القرار:http://www. aljazeera. net

[4]–الشارف الغرياني، المرجع السابق.

[5]–نفس المرجع.

الكتاب الأخضر "من تحزب خان"[1].

2. إن النقابات، الاتحادات، والروابط المهنية وغيرها من التنظيمات التطوعية يتم خلقها وتنظيمها وإعادة تنظيمها وإلغائها بقرارات ولوائح وقوانين رسمية[2].

3. أن الدولة تسيطر على عملية اختيار قيادات هذه المنظمات، وتحدد كيفية تمثيلها لأعضائها، وذلك باستخدام العديد من وسائل التحكم والسيطرة من أهمها وأكثرها فعالية اللجان الثورية.

**رابعا: موريتانيا**

تعتبر موريتانيا واحدة من تلك البلدان المغاربية التي اتجهت منذ مستهل عقد التسعينيات، نحو عملية التحول الديمقراطي، وذلك بعد أن أعلن الرئيس"معاوية ولد الطايع"عزمه، على أنها حالة الاستثناء بوضع دستور جديد للبلاد يقر التعددية السياسية ويضمن احترام حرية التنظيم والفكر والرأي فيها، بعد أن ظلت ما يزيد عن العقد من الزمن تدار من طرف مجالس عسكرية (اللجنة العسكرية) في ظل غياب كامل للدستور[3].

إلا أن المتأمل لفكرة التعددية السياسية وذهنية الانفتاح الديمقراطي، التي مست موريتانيا كنظيراتها المغاربية، تعرضت لدوافع وأسباب خارجية وداخلية بمعنى أن مرحلة التحول الديمقراطي لم تكن طوعية وتلقائية. ولعل من أبرز تلك الأسباب الأحداث السياسية الساخنة التي مرت بها موريتانيا، واقصد عهد الانقلابات العسكرية* المتتالية عليها.

إن الحديث عن التعددية السياسية بمختلف أبعادها حديث يأخذونا للمجتمع المدني الموريتاني، وإلى

---

[1]–متروك الفالح، المرجع السابق، ص77.

[2]–محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، د. ط، د. س، القاهرة، ص140.

[3]–شيخنا محمدي ولد الفقيه، الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا:قراءة أولية في الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، بيروت، 2004، ص359.

*عرفت موريتانيا منذ الإطاحة بنظام الرئيس الراحل المختار ولد داده في 10 من تموز/يوليو 1978 ما يربو على ست انقلابات ناجحة خلال الأعوام 1978–1979 انقلابين في عام 1980–1984 وأخيرا انقلاب آب/اغسطس 2005 الأخير، كما عرفت العديد من المحاولات الانقلابية الفاشلة التي كان من أخطرها على حكم ولد الطايع الانقلاب الذي تزعمه في أيار/مايو 2003 الرايد صالح ولد حننه والذي تداعت على إثره أركان نظام الرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع بعد أن تمكن عدد من الضباط المقربين من هذا الأخير من الإجهاز نهائيا على حكمه العتيد في الثالث من آب/أغسطس 2005، حين كان يؤدي واجب العزاء للعربية السعودية بعد رحيل ملكها فهد بن عبد العزيز. وانقلاب في أغسطس 2008 من طرف الجنرال محمد ولد عبد العزيز على الرئيس ولد شيخا عبد الله.

ضرورة تبيان الدور الذي يقوم به هذا الأخير، في زمن عرف بالانفتاح الديمقراطي على هذا البلد الذي يعاني ولا يزال العديد من الأحداث التي تجعله، متشوقا لوجود قطاع مليء بالحيوية، قطاع يجعل من فكرة المشاركة والحوار والمناقشة، هي قاعدته وأساسه.

فبالرغم من وجود تجليات لمؤسسات وقوى موصوفة بما يسمى بالمجتمع المدني في موريتانيا المعاصرة والراهنة، إلا أن التحول السياسي والديمقراطي وفي إطار التعددية الحزبية والعمل السياسي والانتخابات لا يعني أو يرتبط بأية صلة بالتكوينات المسماة ب"مجتمع مدني"وفاعليتها. [1] بل إن ما يلفت الانتباه هو أن يكون التغير السياسي وباتجاه التحول الديمقراطي مع مطلع التسعينيات وما بعدها[2]آتيا هو الأخر من أعلى ومن السلطة وليس نتيجة مطالب "مدنية"على الرغم في الفترة ما بين عام 1960 وحتى نهاية الثمانينات[3] يمكن القول أن المجتمع المدني الموريتاني لا يقوى على أداء دوره وهذا راجع إلى :

إن هيمنة الدولة الموريتانية على المجتمع وعناصره وفئاته بما ذلك القوى السياسية والأحزاب السياسية، وبما يعكس ضعف وهشاشة الأخيرة، فإذا كانت الأحزاب السياسية الموريتانية تعاني من مشكلات تقف أمام أداء وظائفها فكيف يكون عمل ودور المجتمع المدني الموريتاني؟ سيكون بالضرورة قليل الفائدة وعديم الفعالية، ويمكن ملاحظة هذا في الخطوات السياسية الخطيرة التي أقدمت عليها الحكومة الموريتانية المتمثلة بالاعتراف بإسرائيل وفتح سفارة لها هناك بعد رفعها التمثيل الدبلوماسي على الرغم من معارضة الشعب الموريتاني وأحزابه وقواه السياسية الرئيسة لتلك الخطوات، إلا أننا لا نرى أثرا يذكر في قدرة تلك القوى السياسية والأحزاب على تغيير مواقف الحكومة والدولة الموريتانية تجاه تلك المسألة، ومسائل أخرى ذات صلة داخلية تتعلق بموريتانيا تصل إلى حد الاتهامات الموجهة لبعض العناصر والقوى السياسية والمدنية وما اتصل بها من اعتقالات، والمضايقات على بغض المثقفين في إطار المواقف الانتقادية لتلك الإجراءات بكل اتجاهاتها وأن اتصلت بمسالة خارجية، وكذلك اعتقال عدد من رموز المعارضة وحل بعض الأحزاب مثل:"اتحاد القوى الديمقراطية"–عهد جديد–[4].

الحكومة الموريتانية، على العموم تتجاوب مع ضغوط الدول والقوى الغربية واتجاهاتها وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، بينما لا تعير شعبها أو قواها وعناصرها القيادية والمثقفة أي اهتمام، ذلك

---

[1]–متروك الفالح، المرجع السابق، ص87.

[2] –السيد ولد أباه، "الدولة والقوى السياسية"، في:موريتانيا:الثقافة والدولة والمجتمع، سلسلة الثقافة القومية، 27، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص91–134.

[3] –متروك الفالح، المرجع السابق، ص87.

[4]–عن تفاعلات الدولة والمجتمع في موريتانيا بما في ذلك الاعتقالات للمعارضة وحل الأحزاب وكذلك العلاقات الموريتانية–الإسرائيلية، انظر:"علاقات موريتانيا بإسرائيل تثير فزع دول المغرب"متحصل عليه من: www. bbc. co. uk/hi/arabic/news

أن مفاتيح القوة وعناصرها تمتلكها وتحتكرها الحكومة ذاتها، أن هيمنة الدولة على القوى السياسية والمدنية والعملية الديمقراطية [1].

ومنه أي دور للمجتمع المدني في ظل أوضاع قام بتلخيصها "احمد ولد دادة" إذ يقول: إذا كانت الأحزاب السياسية هي الضامن الأساسي للتعددية تحضر دون سند من القانون. كما أن الصحافة وهي المعبر عن حرية الكلمة تخضع لمختلف أنواع المضايقة والمصادرة، فضلا عن المحاصرة المالية، زيادة على كون البرلمان بغرفتيه عديم الدور، أي أن لونه واحد وطعمه واحد. والحوار السياسي غائب أو منعدم، والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى محاصرة وممنوعة من أدنى حقوقها، حالة مدنية فاسدة وإدارة منحازة وإعلام أحادي المادة والرأي>> . [2]

وخلاصة القول:أنه رغم الجهود التي بدلت على مستوى السياسي والاقتصادي وانخراط الدول المغاربية في هذا المجال إلا أنها ضعيفة ومحدودة إلى حد ما، بسبب الشروط الموضوعية والجوهرية غير المتوفرة ، كما أن البيئة المغاربية غير ناضجة لتقبل الأساليب الديمقراطية.

وتبقى أهم العراقيل التي تواجه كافة دول المغرب العربي دون استثناء، رغم وجود بعض الخصوصيات، متمثلة في تفشي البطالة، والفقر والأمية والحرمان الأمر الذي يتولد عنه ظواهر كارثية للمجتمع تقف أمام كل تقدم سياسي واقتصادي يخدم المصلحة العليا للبلدان المغاربية .

وإذا كان **المغرب** يبقى الأرقى من حيث تجربته ذات الخصوصيات المتميزة حيث عمل على الرقي بمؤسساته إلى مصاف المؤسسات السياسية العريقة، وأنه قطع أشواط كبيرة على درب البناء الديمقراطي، فإنه لا زالت تعترضه عدة معوقات تحول دون إنجاح الديمقراطية.

فالمتتبع للتطور السياسي والدستوري المغربي يلمس ذلك بجلاء من خلال التجارب التي مر بها فالديمقراطية لا يمكن اختزالها في انتخابات محلية أو تشريعية ولو افترضنا أنها نزيهة، بل يتعين توفير الشروط الجوهرية والبنيوية لممارستها وإيجاد التربة الخصبة لزرعها.

أما إذا انتقلنا إلى **تونس** فبرغم ما يميزها عن باقي دول المغرب العربي من أنها لا تعاني من المشكل الإثني، إلا أنها تشكو من عدة عقبات تتجلى في ضعف المجتمع المدني، وكما يطبع النظام السياسي التونسي عدم احترامه لحقوق الإنسان، بسبب الاعتقالات التحكمية والتعذيب في السجون، الذي يطال الناشطين في الحقل السياسي، وعدم وجود صحافة مستقلة ومعارضة قوية تشارك، في اتخاذ القرار وكل ما يقال فهو، كلام وحسب بعيدا عن الممارسة الفعلية والدور البارز لكل الفعاليات.

---

[1]–حصة في التلفزيون على قناة الجزيرة، "بلا حدود". . . يرزقون. . "موريتانيا ومسارها السياسي"، يوم 22الخميس أفريل 2010، على الساعة 20:12(إعادة).

[2]–متروك الفالح، المرجع السابق، ص 89. للمزيد من التوضيح انظر:"ولد داداه للشرق الأوسط: الحكومة الموريتانية .

و بخصوص **موريتانيا**، فإن هناك عدة عراقيل تواجهها تتمثل في ، الطـــابع القبـــائلي والعشـــائري للدولة، مما يجعل الولاء يكون للقبائل وليس للدولة، كما أن الأحـــداث الســـاخنة وسلســـلة التطـــورات السياسية التي مست موريتانيا عطلت الكثير من الإصلاحات، كمـــا أن النخـــب السياســـية الموريتانيـــة والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني تبقى ضعيفة وهشة إلى حد كبير، الشيء الذي يجعل حجـــم ووزن التغيرات لا يستجيبان لطموحات المرحلة، فالترميمات بقيت شكلية ودون مضمون بسبب وجود الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية الموريتانية غير كفيلة باستيعاب المفاهيم الديمقراطية الغربيـــة كوجـــود هياكل وأطر المجتمع المدني تشارك السلطة في اتخاذ القرار ورسم السياسة العامة للبلاد.

أما إذا وصلنا إلى **ليبيا**، فهذه الحالة ضمن دول المغرب العربي، التي يشكل نظامها السياسي نموذجا فريدا في المنطقة بخصوصياته المؤسساتية ونهجه الإيديولوجي. فالنظام الليبي رغم إقدامه على بعض الإصلاحات الاقتصادية فإنه يعاني من فقر الديمقراطية، فاحتكار القرار السياسي من قبل نخبة عسكرية حاكمة بقيادة معمر القذافي يجعل إقامة نظام ديمقراطي بليبيا شبه مستحيلة في ظل الواقع الحالي، حيث لا وجود لمجتمع مدني ولأحزاب سياسية ولانتخابات ولو صورية ولا لحقوق الإنسان ولا وجود لدستور ينظم الاختصاصات ويوزع السلطات، إضافة إلى غياب إرادة حقيقية لدى الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية الليبية من أجل تحقيق التغيير، حتى وإن نادى الطرف المقرب للقذافي وهو ابنه "سيف الدين الإسلام" بالإصلاح فلا يمكن له تجاوز الخطوط الحمراء لوالده.

وفي الأخير لا يمكن أن ننكر أنه قد بذلت مجهودات جبارة فـــي مرحلـــة الانفتـــاح الـــديمقراطي والتعددي داخل دول المغرب العربي، قصد تحقيق قفزة في تعزيز دور مؤسسات المجتمع المـــدني، إلا أن ذلك لم يكن له الأثر الكبير على عمل المجتمع المدني وهذا راجع لنوعية العلاقة الموجودة بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني في المغرب العربي وهذا ما سيوضحه المبحث الموالي.

## المطلب الثاني:علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المغرب العربي .

من الصعب مناقشة القضايا المتعلقة بالمجتمع المدني بمعزل عن الدولة وبنيتها المؤسسية وآلياتها فكمـــا يقول "برهان غليون" أن "الدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين إحداهما عـــن الأخـــر، ولكنهمـــا مترابطان كليا". فالجمعيات والروابط والنقابات، والتشكيلات العشائرية والطائفية والتكوينات القبلية كلهـــا تنتمي إلى المجتمع المدني بدرجات مختلفة، ولكنها تتداخل مع حقل نشاط ونفوذ الدولة الحديثة. ومن هنا كان على الدراسة طرح تساؤل يتمحور حول العلاقة الموجودة بين الدولة من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى في المغرب العربي.

هل هي علاقة ديمقراطية تسمح بمجال من الحرية للأفراد بالمشاركة في ضبط مختلف الخطط المتعلقة بالسياسة العامة للدولة؟ وهل للأفراد دور مؤثر في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بتنظيم علاقاتهم بالدولة في مختلف مجالات حياتهم؟أم أنها علاقة تسيطر عليها القوة والتسلط من جانب الدولة ولا تسمح لأفرادها بالمشاركة؟و هل أن عدم وجودها دال على تسلطها انطلاقا من المقولة المعيارية في العلوم الاجتماعية التي ترى أن. "العلاقة بين أي مجتمع ودولته هي علاقة جدلية يحكمها التوازي، فبقدر ما تكون الدولة تمثيلا أمينا للتفاعل والتوازن بين قوى المجتمع المختلفة بقدر ما تكون العلاقة صحيحة، بقدر ما يكون وجود الدولة نفسه مبررا، وبقدر ما تكون السلطة في هذه الدولة شرعية .

إن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المغرب العربي، علاقة سيطرة من طرف السلطات الحاكمة على المجتمع المدني والحد من استقلاليته، مما أدى إلى خلق نوع من التوترات وحالات من التأزم شبه المستمر بين النظم الحاكمة، وبعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني، وهو الأمر الذي يكشف عن أزمة مزدوجة تعانيها الدولة والمجتمع المدني معا، ما يتطلب إصلاح جهاز الدولة من ناحية، وتقوية المجتمع المدني من ناحية ثانية وإعادة صياغة العلاقة بينهما على أسس جديدة من ناحية ثالثة، وذلك باعتبار أن المجتمع المدني الفاعل والمؤثر يوجد في إطار دولة قوية تقوم على المؤسسات والقانون وليس في إطار دولة تسلطية.

إلا انه وبحكم الوضع الطبيعي للدولة المغاربية، فإنها تريد أن تعكس في هيئاتها الحاكمة وسياساتها وممارساتها أهداف ومصالح وطموحات مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية الرئيسة في مجتمعها.

فالدولة سعت، وتسعى، إلى السيطرة على المجتمع من خلال القمع بالأساس، فضلا عن أساليب ممارسات أخرى سياسية، وإدارية، واقتصادية واجتماعية. فهناك دول مغاربية لا تسمح من حيث المبدأ بقيام تنظيمات المجتمع المدني، كالأحزاب السياسية مثلا: كليبيا التي ترى في هذه البنية أساس للصراع.

و يعتبر ذلك احد المقومات الرئيسية لشرعيتها [1] و لكن بالنظر إلى طبيعة علاقة الدولة في المغرب العربي بمؤسسات المجتمع المدني، فقد خلصت الدراسة إلى أن هناك فجوة بين الدولة ومجتمعها، وأن هذه الفجوة في ازدياد مستمر في العديد من الحالات والأزمات الداخلية . أما باقي الدول المغاربية :المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا والتي تسمح بقيام مثل هذه التنظيمات –المجتمع المدني–تخضعها في الغالب للعديد من القيود الإدارية والمالية والتنظيمية والقانونية التي تحول دون تمتعها باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدولة ومؤسساتها.

و على الرغم من هامش الحرية النسبية الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني في عدد من الدول

---

[1]–عبد الاله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي:أزمة المعارضة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

الإقليم المغاربي. وهذا راجع إلى عهد التعددية السياسية وزمن الانفتاح الديمقراطي الذي اتخذته خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وهو هامش يتفاوت في حجمه من دولة إلى أخرى، إلا أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الغالبية العظمى من هذه الأقطار –المغاربية–لا تزال علاقة غير صحية، حيث تتجه الدولة إلى ضمان استمرار نوع من السيطرة على المجتمع المدني، فيما تتجه بعض تنظيمات المجتمع المدني "كتنظيمات حقوق الإنسان المغربية"، و" العمال"في الجزائر إلى مقاومة توجهات وسياسات الدولة للسيطرة أو الحد منها. وهو ما يؤدي إلى خلق توترات تصل أحيانا إلى التأزم بين الدولة وبعض تنظيمات المجتمع المدني[1].

بالإضافة، وعلى الرغم من الانتقال إلى التعددية السياسية، إلا أن النظم الحاكمة في معظم الحالات المغاربية، قد استمرت في العمل بقوانين الطوارئ وبترسانات من القوانين المقيدة للحقوق والحريات. كما أنه على رغم إقرار وتقنين التعددية الحزبية في أغلب دول المغرب العربي، إلا أن النظم الحزبية في هذه الدول خاصة ، استمرت كأقرب ما تكون إلى نمط الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى نمط التعدد الحزبي الحقيقي، حيث أصبح حزب الحكومة أو بالأحرى حزب رئيس الجمهورية هو الذي يحصل على أغلبية كبيرة في أية عملية انتخابية، مقابل تمثيل هامشي ومحدود لأحزاب وقوى المعارضة في أفضل الأحوال.

وعليه وباختصار يمكن القول، أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المغرب العربي مازالت مهزوزة تسعى فيها الدولة إلى الاستحواذ والسيطرة ولاحتواء للمجتمع المدني واتخاذه غطاء لممارسات سياسية ديكتاتورية في مقابل ردود فعل اجتماعي تشكل خطرا على الوحدة الوطنية، مما ورث العداء والصراع بين طرفين ليعبر عن أزمة عميقة يعيشها المجتمع. ولا يمكن تجاوز هذا الوضع إلا برأب الصدع وتحقيق ما سماه "غليون"بالمصالحة، وأن تكون بكف الدولة عن عملية الاحتواء وكف المجتمع المدني عن السعي إلى هدم الدولة، بل أنها حالة لا يمكن فيها لأي طرف أن يطغى على الأخر[2] فلا وجود لدولة من دون مجتمع ولا يستقيم استقرار المجتمع من دون دولة، لان المجتمع المدني بحاجة إلى مجتمع سياسي من خلاله تدار الدولة، كما أن الدولة بحاجة لمجتمع مدني من خلاله تحصل هي على جزء من شرعيتها[3]. منه وإذا كانت الدراسة تريد حل التناقض بين الدولة والمجتمع المدني فقد اقترحت مجموعة من الوسائل والآليات المسؤولة على عملية تنشيط مؤسسات المجتمع المدني.

---

[1]–مقابلة مع الأستاذ "عصام بلحسن"أستاذ في الحقوق بجامعة سوسة بتونس، يومي 04/03 مارس 2009 بجامعة "محمد خيضر"ببسكرة، إثر مجيئه لحضور ملتقى دولي حول الجماعات المحلية في المغرب العربي.

[2]–عزمي بشارة، المرجع السابق.

[3]–باقر سليمان النجار، المجتمع المدني في الوطن العربي :واقع يحتاج إلى الإصلاح ، المستقبل العربي، العدد 338، السنة29، نيسان(ابريل)، 2007، ص61.

## المبحث الثالث: وسائل تنشيط المجتمع المدني في المغرب العربي.

إن الإنسان محكوم عليه بالعيش وسط الجماعة، وأن ذلك يفرض عليه الدخول في علاقات وروابط اجتماعية، هذه العلاقات تكون بقصد تحقيق مصالح متبادلة وأهداف مشتركة، يسهل على الفرد تحقيقها في الحياة الاجتماعية بهدف غايات واحدة في مجالات عدة:اقتصادية، اجتماعية، مهنية ثقافية، فالجماعة تخرج إلى الوجود. لتجد مؤسسات المجتمع المدني هي الملجأ والحاضن.

إلا أن وجود مؤسسات المجتمع المدني شأنها شأن مختلف التنظيمات تخضع لقواعد وآليات خاصة بها، من جهة، ولتكون ناجعة وفعالة تحتاج إلى متطلبات أو شروط لابد من توفرها، من جهة أخرى. بمعنى آخر، عندما نستعمل عبارة"وسائل تنشيط وتدعيم المجتمع المدني"فإننا نريد بها كيفية تنشيطه ذاكرين أهم العوامل التي يجب اجتماعها لكي يتمكن المجتمع المدني من أداء وظائفه وأدواره، للتوصل إلى الديمقراطية كغاية وهدف مبتغى.

وفي ضوء ذلك سنحدد أبرز الوسائل الرئيسية لفعالية ونجاعة "المجتمع المدني المغاربي" للقيام بأدواره.

-حماية واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان[1]، من أجل الانتقال من مستوى الضرورة إلى مستوى الحرية، أن النضال من اجل إرساء قواعد مجتمع مغاربي ديمقراطي في دولة ديمقراطية، تدفع إلى المشاركة الواعية والمسؤولة من جميع أفراد المجتمع في البناء والتنمية والتغيير والتقدم، بالإضافة إلى تبلور مشروع وطني تقدمي يطرح ضمن ما يطرحه دور المنظمات المدنية في التنمية.

-إعادة النظر حول تلك العلاقة التي تجمع المجتمع المدني والدولة في المغرب العربي، وإخراجها من دائرة الصراع والنزاع إلى مجال التعاون والتشارك في حل المشكلات التي تعترض الدول المغاربية، بمعنى آخر أن منظمات المجتمع المدني نفسها، لن تنمو أو تزدهر إلا إذا رفعت الدولة يدها وقبضتها عنها، وسمحت لها بأن تقوم بدورها ووظائفها المرجوة [2] لمستقبل واعد للدول المغاربية، فإذا لم تفعل الدولة ذلك طواعية، وهو الأرجح ، فإن منظمات المجتمع المدني مدفوعة إلى المجاهدة والتصارع من أجل حريتها في التنظيم والحركة. وبذلك تشد بقية المجتمع معها إلى أعلى، وتحقق من خلال ذلك احد شروط التنمية والتحول الديمقراطي[3]. بالإضافة إلى أنه "علي أومليل" يؤكد ويشدد على ضرورة الانتقال بالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المغرب العربي من علاقة الصراع إلى علاقة المشاركة من

---

[1]-حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000، ص945 .

[2]-محمد حسن عبد الحافظ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، في المجتمع المدني وسياسات الإفقار، المرجع السابق، ص192.

[3]-نفس المرجع، ص192.

خلال كف الدولة عن عملية ابتلاع المجتمع من خلال التخلي عن إيديولوجية ميراث النضال من أجل الاستقلال أين < تكونت دولة احتلت كل المجال العام وابتلعت مجتمعها المدني[1]>> إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على مستويين: "توسيع القاعدة الاجتماعية للديمقراطية وبناء التنمية على أساس من اللامركزية"[2]

– على منظمات المجتمع المدني أن تنطلق من تبني مشكلات وقضايا القطاعات والفئات الاجتماعية بالمعنى الجماعي وليس مجرد التركيز على قضايا وانتهاكات فردية. ومن هنا ينبغي التأكيد على ضرورة أن تقترب هذه المنظمات أكثر من قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

–ضرورة إخراج منظمات المجتمع المدني العاملة في ميدان حقوق الإنسان من طابعها الذي يقتصر على المفهوم السياسي لحقوق الإنسان، بمعنى أنها تدافع عن من تعرض للسجن أو التعذيب ثم تدخل في معارك مع الحكومة بحثا عن ضجيج إعلامي بل لا بد من دمج الحق الاقتصادي والاجتماعي والتنموي وجعلها من أولوياتها أيضا.

–قبول المجتمع للحق في الاختلاف باعتباره حقا مشروعا لكافة المواطنين، فضلا عن التعددية التنظيمية في المجتمع، والتي تفترض بطبيعة الحال حرية التنظيم المهني والنقابي[3]و كذا حرية وسائل الإعلام والصحافة وعدم احتكارها من جانب الدولة أو جماعة سياسية، وشفافية السلوك الحكومي [4] المركز على إرساء مبادئ الحكم الراشد*.

–ضرورة وجود نظام قضائي حر ونزيه وفعال[5]، وهذا لتأدية مهامه خارج رقابة السلطة وتعسفها وردعها.

–إن تحرير الإنسان، لا يقتصر على إطلاق حريته السياسية، وضمان حقوقه الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية فقط، بل يتعداه إلى إسهام الفرد الحقيقي في البناء المشترك حتى يتحقق الرفاه للجميع، وحتى نحصن سيادة الدولة، ونحقق العزة للوطن.

–بلورة مؤشرات كمية وكيفية لبناء المجتمع المدني، وهذا لا يكون إلا بالتعامل مع عدد من

---

[1]-علي أومليل، الدولة النامية والمجتمع المدني صراع أم شراكة، أوراق فلسفية، العدد 4–5 مركز النيل للكمبيوتر، جويلية –ديسمبر 2001، مصر، ص211.

[2]–نفس المرجع، ص216.

[3]–أحمد منيسي، أفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص304.

[4]–نفس المرجع، ص309.

*تتمثل مبادئ الحكم الراشد في:المساءلة، المحاسبة، الشفافية، إرساء دولة الحق والقانون.

[5]–احمد منيسي المرجع، المرجع السابق، ص309.

المشكلات المرتبطة بهذا المفهوم على مستوى الفكر والواقع، ومن ثم فان اقتراح بعض الحلول، لمواجهة هذه المشكلات أو بعضها، يقع في إطار عملية بناء المجتمع المدني[1] في المغرب العربي، باعتباره وثيق الارتباط بخصوصيات البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبطبيعة الدولة، وبقضية الديمقراطية، وبالتالي لا يمكن التفكير فيه بمعزل عن كل هذه الأمور.

-إن الدور الأهم لتنظيمات المجتمع المدني والجمعوي تكمن في قوة الاقتراح المشاركة في عملية التحديث السلمية، لا المحافظة على مشاعر الحقد والانتقام، لان التحديث السلمي وهذه هي الخاصية الجوهرية للمجتمع المدني، يقوم على طرح الأفكار والقيم للأخر مهما كان هذا الأحد[2] من هنا كان على الدول المغاربية بفضاءاتها الخمس، أن تعي تماما أنه من أجل التقدم في التنمية المستدامة وتجسيم أهدافها لا بد من مشاركة جميع القوى الحية، التي تزخر بالطاقات والتجارب وهذا العامل يساهم في تفعيل المجتمع المدني[3].

-ضرورة إحكام صيغ تنسيق التعاون والتكامل بين اتحاد المغرب العربي، ولا سيما من خلال وضع جهاز مشترك بينهما لتفعيل دور المجتمع المدني.

-في مجال الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني، هناك مقترحات بهذا الشأن يمكن إجمالها:

-لا بد التركيز على قضية، إخراج مؤسسات المجتمع المدني من واقعها القطري إلى رحاب العمل الجماعي المغاربي ليكسبها مناعة وقوة.

-دفع الطبقات والأفراد الأغنياء إلى المساهمة في دعم هذه المؤسسات وتوعيتهم بأهميتها في دعم الديمقراطية[4].

- تشجيع هذه المؤسسات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا[5].

---

[1]-حسين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني:المؤشرات الكمية والكيفية، المرجع السابق، ص693.

[2]-عروس الزبير، المجتمع المدني الأداة، الرأي والفقراء الجدد في المجتمع المدني وسياسات الإفقار في عالم العربي، المرجع السابق، ص169.

[3]-محمد المهدي مليكة، دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم التنمية المستدامة في المغرب العربي وإفريقيا، في المغرب العربي في مفترق الشركات ، الندوة السابقة حول:التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته تونس 15 افريل 2008.

[4]-انظر تعقيب محمد صفي الدين خربوش على ورقة إبراهيم:بناء المجتمع المدني:المؤشرات الكمية والكيفية ص ص719-720.

[5]-مناقشة بشارة مرهج في:المرجع السابق، ص 844.

-تصعيد النضال للمحافظة على المنظمات والمؤسسات المغاربية الموجودة وتطويرها.

-اقتراح إنشاء مصرف يضم جميع دول المغرب العربي لتمويل عمل مؤسسات المجتمع المدني المغاربية [1] .

وخلاصة يمكن القول أن التطور الديمقراطي للمجتمعات المغاربية وتحديثها يتطلب قيام تنظيمات غير حكومية تمارس نشاطا وتكمل دور الدولة وتساعد على قيم المبادرة والجماعية والاعتماد على النفس، مما يهيئ فرصا أفضل لتجاوز هذه المجتمعات مرحلة الاعتماد على الدولة في كل شيء، وكذلك تصفية أوضاع اجتماعية بالية موروثة من العصور الوسطى.

ولهذا تنامت الحاجة لمثل هذه المؤسسات في دول المغرب العربي بسبب جملة من المتغيرات الدولية والداخلية، ساعدت في التعجيل ببروز مؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي.

لنصل للحديث عن واقع دور ونشاط هذه التنظيمات في الأقطار المغاربية، نظرا لاختلاف البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل قطر، والذي يؤثر بدوره على حركية ودور هذه المؤسسات، ومن خلال هذا يتضح لنا أن المجتمع المدني بكافة أطره حتى ينشط ويستمر، لا بد من تفعيل علاقته بالسلطة الحاكمة التي تشهد حالة من الصراع حينا، والتشارك حينا آخر، وهذا لا يكون إلا بواسطة جملة من الوسائل والآليات التي تكون كفيلة لإنتاج مجتمع مدني مغاربي قوي وحيوي في تأدية مهامه وأدواره.

[1]-نفس المرجع، ص844.

# الفصل الثالث:

# المجتمع المدني في الجزائر وزمن الانفتاح الديمقراطي

**تمهيد:**

منذ أن وطئت أقدام المستعمر الأراضي الجزائرية لم تتوقف مقاومة الجزائريين له، فبعد المقاومة المسلحة لكل من الأمير عبد القادر في الغرب، والباي أحمد في الشرق الجزائري، قامت ثورات شعبية في مختلف المناطق من الوطن: كثورة بوعمامة، وثورة لالا نسومر، وثورة المقراتني، وثورة بوبغلة. . . استطاع الاستعمار الفرنسي بفضل عدته وقوة عتاده وحداثة جيشه إخماد نارها. . . بعد ذلك اتخذ الفاعلون الجدد من الجزائريين الوطنيين نمطا جديدا من المقاومة السلمية أطلق عليه الحركة الوطنية، تمثلت في التيارات التالية: الاندماجيين، الاستقلاليين، والإصلاحيين. ولم تكن هذه التيارات في الحقيقة إلا أعمدة لمجتمع مدني جزائري ناشئ تشكل فيما بينها نسيج جمعوي نشط، وقد أخذ على المجتمع المدني الفرنسي أشكال التنظيم الحديث ولكنه استمد في أغلب فلسفته ومشروعه من أصول عربية وإسلامية، وقد لعب دورا مهما في الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية المسلمة ومحاربة الجهل ونشر اللغة العربية، وتنمية الوعي السياسي للشعب، وبصفة عامة تحضير الشعب وتأهيله للقيام بالثورة الجزائرية التي اندلعت في نوفمبر 1954 كما لم يتوقف المجتمع المدني في وقت الحرب (الثورة) عن أداء دوره خلال سنوات الثورة التحريرية حيث ساهمت الاتحادات العمالية الطلابية والرياضية والفنية، وغيرها في التعريف بالقضية الجزائرية وكسب المساندة للثورة التحريرية.

بعد الاستقلال عرف المجتمع المدني انطلاقة جديدة ميزتها الديناميكية الاجتماعية المترتبة عن بروز جمعيات ومنظمات شبانية وطلابية ونقابية ولكن الخيار الاشتراكي الذي انتهجته الدولة قضى بأن يذوب المجتمع المدني في الدولة المهيمنة Etat Providence.

وقد شهد التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر، خاصة بعد أحداث 5 أكتوبر 1988، انبعاث المجتمع المدني من جديد، ليقوم بنشر الثقافة الديمقراطية وقد كانت له مساهمة ايجابية في حفظ كيان الدولة الجزائرية أثناء المحنة التي عرفتها البلاد، وينتظر أن يلعب دورا أكثر أهمية في مرحلة ما بعد الفتنة المتزامنة مع الخوصصة، للتخفيف من وطأتها على المجتمع، وبناء دولة الحق والقانون، وترقية الممارسة الديمقراطية، والمساهمة بأكثر فعالية في تعزيز عملية التضامن والتنمية الوطنية والقضاء على الفقر والتهميش. وهذا ما ستقوم الدراسة بتحليله في هذا الفصل الخاص بدراسة ظاهرة المجتمع المدني الجزائري في زمن التعددية السياسية مركزة على الدور الاستراتيجي الذي يمكن لتشكيلاته وأطره أن تلعبه في مرحلة الانفتاح والدمقرطة.

## المبحث الأول: مفهوم الحركة الجمعوية

إن المجتمع المدني وتنظيماته هو القوى المحركة القادرة على قيادة عملية التحول الديمقراطي الذي تشهدها الدولة الجزائرية منذ بداية التسعينات. بعبارة أخرى فللمجتمع المدني دورا حيوي وأساسي يؤده

لإنجاح المسار الديمقراطي وذلك من خلال مشاركته في اختيارات سياسية، اقتصادية، اجتماعيـــة، لـــذا فالسلطة تبقى مطالبة بتوسيع دائرة المشاركة السياسية بحيث تشمل تنظيمات المجتمع المدني وتسمح لكل القوى السياسية، الاجتماعية أن تشارك في ممارسة السلطة.

وتبرز فعالية المجتمع المدني عندما يكون منظم في شكل جمعيات، نقابات ومؤسسات مستقلة عـــن الدولة وهي ما تعرف "بالحركة الجمعوية" في الجزائر. ولهذا ارتأت الدراسة أن تبـــدأ المبحـــث الأول بإعطاء الدلالة المفهوماتية للحركة الجمعوية نظرا لما يلقاه المصطلح من رواج وشيوع فـــي الجزائـــر وعليه فالسؤال الذي يطرح نفسه ما هو مفهوم الحركة الجمعوية؟ وهل يوجد اخـــتلاف بـــين المجتمـــع المدني والحركة الجمعوية؟ أم أن هناك تكامل بينهما؟

**مفهوم الحركة الجمعوية:**

مصطلح الحركة الجمعوية Mouvement Associatif ينتمي إلى نفس العائلة التي تضم مصطلح الجمعية Association وما يلاحظ أن الاستخدام العلمي لمفهوم الحركة الجمعوية كان غالبا في الأعمال الفرنكفونية أو في دراسات الباحثين المتأثرين باللغة الفرنسية وغيابه على ساحة البحث في الوطن العربي كمفهوم وكمصطلح باستثناء المغرب العربي كان سببا في تغييب ظاهرة اجتماعية كثيرا ما تم تناولها في سياق الحركات الاجتماعية أو في إطار"العمل الأهلي" غير أن ذلك يحجب الحركية التفاعلية لعناصر هذه الحركة، المتجسدة في إرادة جماعية لتغيير الأوضاع نحو الأحسن.

أما الاستخدام الشائع لمصطلح الحركة الجمعوية والذي يميز خاصة الشارع المغاربي، فعادة ما تم الخلط بينه وبين مفهوم الجمعية أو استعمالها للتعبير عن مدلول واحد كأنهما مترادفان، واستخدام مصطلح "الجمعية" إنما يدل على مؤسسة، ويستخدم عادة في سياق الحديث عن الجانب الستاتيكي للظاهرة، وكل ما يتعلق بالبنية التنظيمية لهذه المؤسسة، مع الإشارة هنا إلى أن تفاعل العناصر المكونة لها يدخل تحت إطار الحركة الجمعوية وتعني الحركة: "محاولة جماعية للوصول إلى هدف متصور"[1].

بناءا على ذلك يقصد هنا بالحركة الجمعوية " الديناميكية التي تنشأ في المجتمع بصفة عامة والمجتمع المدني بصفة خاصة، بفعل الإرادة الاجتماعية المتبلورة من خلال السعي الجماعي للجمعيات، من اجـــل إحداث التغيير في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ومن خلال التفـــاعلات الحاصلة داخل التجمعات الجمعوية ذاتها أو باحتكاكها مع المحيط المحلي والدولي الـــذي تتواجـــد فيـــه، وتصبح الجمعيات حينئذ مؤسسات ذات مشروع منسجم (اجتماعي، ثقافي، اقتصادي)، حسب اختصاصها ونطاق نشاطها.

والحركة الجمعوية إنما تعبر عن القوى السلمية التي يمتلكها المجتمع لحماية نفسه، والدفاع عن

---

[1]–بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض نظمي، دار الطليعة، ط1، بيروت، مارس 1986، ص06.

المصالح العامة والمكتسبات المشتركة لأفراده، أمام حملات التعدي عليها بدافع من الأطماع الفردية، أو بسبب سوء تقدير أو تعسف من طرف السلطات العمومية، وتستعين من أجل ذلك بوسائل الإعلام أو بالتجنيد الشعبي كالمظاهرات والاحتجاجات السلمية.

وإذا كان الهدف من ذلك هو ترشيد السياسات والبرامج والحيلولة دون الانحراف في تنفيذها، فإنه لا يجب أن يفهم بأن الحركة الجمعوية وجدت لتصميم إستراتيجية تصارعية تصادمية، تهدف إلى بلورة معارضة ضد القطاع العمومي أو القطاع الخاص، لأن الأمر لا يتعلق بقوة عشوائية عمياء، ولكن ديناميكية جماعية مسخرة لخدمة أهداف مشتركة، وتستمد محفزاتها من مرجعيات متشابهة، وموصولة عن قرب بالمشاكل والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعرفها المجتمع.

والفهم الموضوعي للحركة الجمعوية يرتكز على ازدواجية امتدادها، فهي من جهة امتداد للدولة لأنها تأخذ عنها جزء من المسؤولية الاجتماعية، تتمثل في مساعدة الفئات المحرومة والتي تعاني من صعوبات مختلفة، وترسيخ روح الموطنة في المجتمع وغير ذلك من المهام، ومن حيث الطريقة فهي تقوم على العقلانية واعتماد التنظيم اقتداء بالدولة، ونعني بذلك الهيكلة المعتمدة على التسلسل الهرمي للمسؤوليات وفق تعاقد قانوني خاضع لتشريع الدولة، ومع ذلك ينبغي التأكيد هنا على استقلاليتها عن الدولة وضرورة احترامها لقواعد الديمقراطية.

ومن جهة أخرى فهي امتداد للمجتمع، باعتبارها حيزا مميزا لنمو علاقات اجتماعية جديدة، مبنية على روابط أخرى تختلف عن روابط القرابة والدم وحتى المكان، وفي كثير من الأحيان تتجاوز روابط الجنس واللغة والإقليم، إنها مؤسسة أخرى بإمكانها تدعيم الأسرة في تحقيق الإدماج الاجتماعي للفرد، وأن قيامها على أساس مبدأ التطوع باعتبارها غير هادفة إلى اقتسام الأرباح بين أعضائها، يعين على نشر روح التضامن ويساهم في إنتاج وتقوية القيم الجماعية، وكذا روابط الثقة التي يحتاجها الأفراد بغرض ترقية التعاون المشترك والحياة المدنية، وبالتالي الحد من انتشار القيم المادية التي توصف بها توجهات "لبرنة" Libéralisation المجتمع وسياسات اقتصاد السوق.

وإذا رجعنا للحديث عن الحركة الجمعوية في الجزائر، فوجود عدد هائل من الجمعيات المحلية والوطنية، إنما يعبر عن إرادة جماعية في اتجاه التغيير والدمقرطة Démocratisation كما لا يمكن إنكار عدد من المنجزات الهامة التي قام بها البعض منها، منفردة أو مشتركة مع السلطات العمومية، أضف إلى ذلك عملية تدريب الأفراد عن طريق الممارسة، ونشر ثقافة وقيم التضامن والتعاون. . . وقد بلغ حد الانبهار بهذه الحركة إلى درجة اعتبارها ثورة شاملة حيث يقول أحد المهتمين بهذا المجال". . . يبدو أننا نحضر إلى ثورة جمعوية شاملة Révolution Associative Globale التي تؤكد على مدى مساهمة الجمعيات في تكوين "رأسمال اجتماعي"والتأسيس للتآزر وروابط الثقة التي تساهم في

تقوية الديمقراطية والتنمية [1].

## المبحث الثاني:تحولات المجتمع المدني الجزائري

### المطلب الأول:المجتمع المدني ومرحلة الحزب الواحدFLN

إن خضوع الجزائر للمستعمر الفرنسي، خلال الحقبة الممتدة 1830 إلى غاية 1962 جعلها أيضا خاضعة لبعض القوانين السائدة في فرنسا، من بينها القوانين المتعلقة بالجمعيات خاصة منها القانون الفرنسي المشهور 1901، وقد تم استغلالها من طرف بعض الفاعلين من الجزائريين الذين نجوا من حملت التجهيل الاستعمارية، وذلك بهدف إنشاء جمعيات. والعمل في إطار قانوني من أجل تحقيق أهداف معلنة: كنشر التعليم، العمل الخيري، ترقية الفن، تشجيع الممارسة الرياضية . . . الخ وأهداف غير معلنة، في أغلب الأحيان تتمثل في توعية الجزائريين والحفاظ على الشخصية الوطنية والحيلولة دون ذوبانها، والمحافظة على ثوابت ومقومات الأمة.

وقد ساهمت بقسط وافر في توسيع وتعميق الحركة الوطنية، ويمكن أن نذكر من بين الجمعيات: جمعية العلماء المسلمين، إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، الكشافة الإسلامية الجزائرية، وجمعيات محلية عديدة تركزت خاصة في المدن الكبرى بلغ عددها في قسنطينة على سبيل المثال ما يقارب60 جمعية[2] وقد أدركت السلطات الاستعمارية أن ظهور وتطور حركة جمعوية متحررة، وتستمد أصولها ومبادئها من تاريخ هذا البلد ودينه ولغته تشكل مصدر خطر، يمكن أن تلتف حوله الجماهير للمطالبة بالاستقلال، لذلك قامت بإخضاع تطبيق القانون الفرنسي سنة 1901 لقيود عديدة تخدم أغراضها .

بعد الاستقلال وبموجب القانون-62-157 المؤرخ في01 ديسمبر 1962 تقرر مواصلة العمل بالقوانين الفرنسية التي لا تمس بالسيادة الوطنية، وكان من بينها قانون الجمعيات 1901 بناء على ذلك وصلت بعض الجمعيات التي تأسست وقت الاستعمار نشاطها بعد الاستقلال مثل: الكشافة الإسلامية الجزائريةSMA، وبرزت جمعيات وطنية جديدة مثل: جمعية القيم، وشبيبة جبهة التحرير الوطنيJFLN، اتحاد الوطني للطلبة الجزائريينUNEA، وغيرهم وتجدر الإشارة هنا، إلى أن اعتماد قانون الجمعيات الفرنسي بعد الاستقلال، لا يعني أنه تم تطبيق أحكامه كما وردت، وبالكيفية التي

---

[1] -LESTERM. Salmomon et Helmut k. Anherer. Le Secteur de la Société civile ,une Nouvelle Force Sociale . La Revue du MAUSS, Semestrielle N°11,1998 1er Semestre ,p105.

[2]-HADDOUCHE HALIMA ,Les grandes familles Constantinoise, thèse de magister en sociologie du développement, Constantine ,1999,p128.

يتطلبها، ففي الواقع، أن هذه النصوص تم التعامل معها بطريقة انتقائية، واجتهدت السلطة في إيجاد الآليات التنفيذية اللازمة لتضييق هامش الحركة الذي تتيحه أحكام القانون الفرنسي 1901، من أبرز هذه الآليات المنشور الداخلي الصادر بتاريخ 02 مارس 1964والمتضمن تعليمات تحث الولاة على فتح تحقيقات خاصة ودقيقة، حول كل الجمعيات بهدف معرفة حقيقة الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والأنظمة التي تقوم بها.

فمنذ الاستقلال لم تتخلص السلطات العمومية من المواقف التشكيكية اتجاه الفعل الجمعوي، رغم أنه استنادا إلى نص القانون 62-157 تم تمديد العمل بأحكام القانون المشهور 1901المتعلق بالجمعيات، إلا أن إعادة ترجمته تمت في اتجاه ليس اتجاهه الأصيل[1].

هذا التوجه تمت بلورته من خلال الميثاق 1964 الذي نص على ما يلي: "إنه في مجتمع الديمقراطية الشكلية تعبر النقابات والمنظمات عن مصالح وكتل متعددة ومتناقضة، أما المجتمع السائر نحو الاشتراكية، فإن تعدد الهيئات يستجيب فقط للخاصية المميزة لكل فئة من السكان، والضرورية لمضاعفة إمكانية حركة الحزب في عمله لتعبئة الجماهير[2] لاشك أنه من خلال هذه النصوص يمكن ملاحظة نوع من الفوضى والتردد ناجمة عن الجميع بين المتناقضات، الذي ميز الدولة الجزائرية الناشئة، ففي الوقت الذي يتم فيه تمديد العمل بموجب القوانين، الفرنسية الليبرالية، يتم أيضا تبني الاختيار الاشتراكي، فهل يمكن تصور نظام اشتراكي يتم تجسيده بقوانين ليبرالية؟ وهذا ما يفسر غياب موقف ثابت وسياسة واضحة اتجاه المجتمع المدني والحركة الجمعوية في الجزائر خلال الحقبة 1962-1971" كل هذا يضعنا أمام مفارقة واضحة بين النصوص التي أكدت على التعددية الاجتماعية لهذا الشعب بكل صيغها، وبين الواقع، حيث لم تترجم تلك النصوص إلى تعددية سياسية واجتماعية فعلية عن طريق جمعيات مستقلة سياسيا، اجتماعيا وثقافيا[3].

يتضح لنا أن حرية تأسيس الجمعيات غير مرغوب فيها من طرف السلطة آنذاك ولعل الأمر(71-79) دليل ذلك: إذ أنه لم يأتي لتشريع هذه الحرية، وتعزيز الدور، بقدر ما جاء لوضع المزيد من القيود على العمل الجمعوي، لتقلص مرة أخرى من الحيز الممنوح لها، وتمنع بروز أي مركز لقوة بديلة تنشأ خارج الجهاز(حزب-دولة)، وتقطع الطريق أمام

---

[1] -RAMDANE BABADJI , « Le phénomène associatif en Algérie » Genèse et perspective, Annuaire d'Afrique du nord, C. N. R. S, 1989, p229.

[2]-انظر: حزب جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر، 1964، ص112.

[3]-شوبيلة العايب، عناصر تحليل الحركة النسوية في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1994، ص22.

التوجهات الإيديولوجية لا يعبر عن الثراء والتنوع، حسب منظور المجموعة الوطنية في ذلك الحين بل هو تهديد مستمر لتماسك المجتمع ووحدته، ومن هذا المنطلق تحوز التضحية بالمجتمع المدني في سبيل الوحدة.

إن من خصائص المجتمع المدني أنه متعدد وتعددي، والتعدد يعني التناثر والتنافر والصدام والتناقض . . . وأحد المصادر الكبرى لنمو السياسة ومبرر وجودها، هو تقديم فرصة تجاوز هذا التناثر والتعدد والتناقض، وجعل هذا المجموع المتنافر بتصرف كوحدة وينتج إرادة واحدة، لكن هذا التعدد والتنافر هو أصل الثروة والإثراء أيضا. إن التشكيل الصلد الذي لا تباين فيه هو تشكيل ميت. وأهمية المجتمع المدني بتناقضاته وتعددية وهي بالضبط تكون دينامية الإبداع والخلق والتغيير في المجتمعات[1].

ويمكن أن نذكر أهم السمات التي ميزت الدولة الجزائرية في تلك الفترة ومع ذلك الأمر، الخاص بالجمعيات. إذ عرفت الجزائر في تلك الحقبة بمصطلح الدولة المهيمنة Etat providence بزعامة الرئيس الراحل "هواري بومدين" فقد كانت ترى بأن تعدد الوصايات على المجتمع يشتت طاقاته، ويضعف إرادته التنموية، ولا خيار له عن الاندماج في الاختيار الاشتراكي الذي اختارته له الدولة، بالإضافة إلى ذلك فان توجه أي جمعية من شانه أن يمس الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوطن تكون باطلة وملغاة.

بمعنى الدولة الجزائرية لم تحاول تدعيم علاقتها بمجتمعها المدني بل اختارت تطبيق أسلوب السيطرة على تنظيمات المجتمع المدني والتقليص من حرية مشاركتها في صنع القرار وعدم إعطائها فرصة المشاركة، فبقدر ما يكون المجتمع المدني قوي مشارك في السلطة بقدر ما تكون السلطة أكثر تمثيلا وأكثر شرعية، فالدولة قد تتعرض لأزمات سياسية واقتصادية لكن المجتمع المدني بفضل تنظيماته وجمعياته يبقى القوة الوحيدة التي في مقدوره إخراج الدولة من محنتها، فالدولة قد تزول أو تضعف لكن المجتمع المدني باقي وقادر في كل مرة على إعادة تنظيم نفسه وإنتاج آليات للخروج من الأزمة مهما كانت طبيعتها أو حجمها. إلا أن الدولة الجزائرية لم تعي هذا الأمر بل ركزت على هذه المرحلة– الاشتراكية–على البناء الفوقي للنظام السياسي الجزائري وعلى شكلية الديمقراطية كآلية وأسلوب للتنظيم أي تنظيم السلطة وتحديد صلاحياتها وعلاقاتها ولم تهتم بترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية بما نعنيه من حقوق الإنسان وحريات العامة، فلم تترسخ الممارسة الديمقراطية، فكانت الدولة الجزائرية معرضة دوما للأزمات، وكانت السلطة استعملت الديمقراطية وآلياتها كغطاء لتحقيق المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ولم يكن الهدف المراد الوصول إليه هو تحقيق الديمقراطية كهدف وغاية ضمن تصور بناء الدولة والمجتمع.

---

[1]–برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، المرجع السابق، ص 736.

بالإضافة إلى هذا فالنخبة السياسية الجزائرية لم تدرك عمق العلاقة العضوية بين المجتمع المدني والديمقراطية. خاصة إذا علمنا أن تنظيمات المجتمع المدني هي المسؤولة عن التنشئة السياسية والمدنية المبكرة للمواطن عبر الجمعية والنقابة. فتم إذن في الجزائر الاهتمام بالسياسي الإيديولوجي على حساب الاجتماعي القيمي. وهكذا لم يكن هناك مجال لمحاولة الخروج عن الخط الذي رسمه الحزب الواحد، وإلا اعتبرت تلك المحاولات عمل ضد الثورة وضد نظام الدولة الرسمي، مهما كان نوع النشاط الذي تؤديه تلك التنظيمات–المجتمع المدني–ومميزاتها. بالإضافة إلى كون المشرع الدستوري خلال الفترة الاشتراكية رفض مبدأ إنشاء وتأسيس جمعيات ومنظمات مستقلة سياسيا وتنظيميا عن الحزب الواحد الحاكم، التي تشكل عماده أساس المجتمع المدني هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان الشارع الدستوري ربما قد تصور أن المجتمع المدني يساوي المعارضة وفقط، لكن المجتمع المدني لا يساوي المعارضة، فالمعارضة السياسية لها أهدافها وهي الاستيلاء على السلطة والوصول إليها. في حين أن المجتمع المدني كمؤسسات وقيم لا يهدف إلى هذا، فهدفه هو المشاركة في الفعل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي[1].

بمعنى أنه يمكن القول أن دور المجتمع المدني في ظل الحزب الواحد كان يتسم بالضعف نظرا لهيمنة حزب جبهة التحرير الوطني على مختلف القوى الحية للأمة وذلك عن طريق توجيه نشاطات هذه القوى بما يدعم مرحلة ما بعد الاستعمار، أي تكريس هذه الهيمنة من أجل تحقيق التنمية وانجاح تجربة الاشتراكية وهو ما نص عليه دستور 1976وميثاق الجزائر لنفس السنة، ومن بين هذه القوى "الحركة النسوية"، "الحركة الثقافية"، "التنظيمات الطلابية"، "الاتحادات المهنية والعمالية". . .

إلا أن الدولة الجزائرية عرفت بعد إثراء الميثاق الوطني في سنة 1986 نوع من الانفتاح إذ صدر قانون 87/5 المؤرخ في 21 جويلية 1987* والمتعلق بالجمعيات ليتجسد ذلك أكثر بعد صدور23 فيفري1989ويفتح المجال أمام حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية وتطبيقا لذلك صدرالقانون 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر1990المتعلق بالجمعيات والذي ألغى القانون السابق87/15 وفتح هذا القانون 31/90المجال لإنشاء الجمعيات غير سياسية بمختلف أنواعها وبتعدد أدوارها ووظائفها. وهذا ما تنص عليه المادة 02:"من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والتربوي والثقافي والرياضي"[2].

---

[1]–عبد الناصر جابي، تعقيب على بحث المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة، المرجع السابق، ص333.

* قانون رقم 15/87 المؤرخ في 21 جويلية 1987 المتعلق بالجمعيات انظر الملحق رقم :01.

[2]–المادة الثانية من قانون 31/90 المؤرخ في 1990/12/04، أنظر الملحق رقم 04 .

## المطلب الثاني :المجتمع المدني ومرحلة التحول الديمقراطي

اللافت للنظر في التجربة الجزائرية هو حيوية المجتمع المدني، سواء قيست حيويته بتعدد تنظيماته أو بكثافة أنشطتها أو الانخراط العضوي فيها رغم الأزمة التي عرفتها الجزائر بداية من التسعينات، وهناك عدة **عوامل** :دعمت هذا النمو الكمي المشهود بالتنظيمات المدنية في الجزائر، ومن بينها :

**أولا:عوامل تنامي المجتمع المدني في الجزائر.**

**1- نمو هامش الحريات:** لقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا وإن كان ببطء في الجزائر، مما يرجع في جزء منه إلى إنهاك الدولة أو عجزها عن السيطرة عن المجتمع، والتحول نحو الديمقراطية وإقرار التعددية السياسية في الجزء الآخر. إن الديمقراطية بقدر ما هي تطوير للواقع وقبول بالتدريجية وامتثال لقواعد ومبادئ التعددية والتداولية فإنه تشكل الأساس لعملية التغيير السلمي المدني، وعليه فهي منهج يساهم في توفر مستلزمات التعايش والسلام الاجتماعي والتطور والتراكم لاختيار أسلوب حكم يرتديه الناس استنادا إلى خصوصياتهم التاريخية والواقعية[1]، ويسمح للمواطن بالتمتع بحقوقه العامة وحرياته الأساسية. وبالتالي يستطيع الأفراد ممارسة نشاطهم بشكل حر ومستقل، وتشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم. لذلك فإن النظام الديمقراطي يسمح ويساعد بشكل حقيقي في تكوين مؤسسات المجتمع المدني والعكس صحيح[2].

**2-الثقافة المدنية:**إن أهم المؤشرات الأساسية التي تنعكس على صياغة وتطور الثقافة المدنية هو التنشئة الاجتماعية والثقافة السياسية، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم المؤشرات لقياس التنمية السياسية في أي مجتمع من المجتمعات. وفي الجزائر لا يمكن الحديث عن وجود ثقافة سياسية تتميز بمظاهر كلية يلتزم بها كل من السلطة وجميع الأفراد مثل ما هو موجود في الأنظمة السياسية ذات الثقافة السياسية المتوازنة[3]. والواقع هو وجود تحول نسبي عما كان سائدا في مستوى الوعي والثقافة السياسية للمجتمع، فالقيم والتوجهات وإنما السلوك التي تتضمنها هذه الثقافة هي انعكاس لنوعية التنشئة السياسية التي يتعرض لها أفراد المجتمع[4].

إن غالبية مؤسسات التنشئة السياسية من الأسرة والمؤسسة التعليمية والإعلام والنقابات والجمعيات. . . الخ، لم تنمي ولم تشجع قيم العمل الجماعي ولا التسامح وقبول الاختلاف والتنوع وغير ذلك من

---

[1]- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002 ص33.

[2]- مبدر الويس، تعقيب على بحث برهان غليون، المرجع السابق، ص773.

[3]- حياة قزادري، "علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية"، جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ديسمبر 2001، ص ص64-65.

[4]- نفس المرجع، ص65.

قيم تؤثر في نضج الثقافة المدنية[1] بالمستوى المطلوب، لكن رغم هذه السلبيات النوعية في تلك الفترة إلا أنه لا يمكن إنكار أن كثافة التعليم ساعدت على تنمية الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية نتيجة السفر إلى الخارج والإطلاع على وسائل الإعلام الغربية والانفتاح الفكري والثقافي والحضاري على الغرب. كل ذلك انعكس على الثقافة المدنية التي تشبع بها المثقف الجزائري الذي تبنى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان . . الخ[2].

فالجديد في الجزائر هو التغير في الإيديولوجية التي أصبحت تتضمن مستوى من الوعي والقبول بالآخر وبالتنوع، وتحدد ذلك بالتعددية السياسية والحزبية وبعدد التنظيمات المدنية. في الوقت نفسه جرى نظريا بموجب هذا التعديل الفكري تحييد الدولة أو فصلها عن الحكم، بحيث تصبح الدولة أكثر تعبيرا عن الصالح العام أو عن المجتمع ككل. فلا يبقى (نظريا) سوى الاحتكاك الاعتيادي بين المجتمع والبيروقراطية، ومن المعلوم أن البيروقراطية تضعف عندما تقوى مؤسسات المجتمع المدني خاصة على المستويات المجتمعية الدنيا لقد انعكست هذه الوضعية الجديدة على خلق المؤسسات المجتمعية وتطورها وازدهارها، وما التطورات الراهنة في الجزائر إلا تعبيرا صريحا في بروز الوعي الديمقراطي والثقافة المدنية بما تتضمنه من مشاركة ونزوع للعمل التطوعي وإدارة الاختلافات والصراعات بشكل سلمي والمحاسبة والشفافية وغير ذلك من قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية.

**3- تزايد احتياجات الأفراد:** تسهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع بما تتضمنه من مستويات للتنمية البشرية في الإعاقة أو الإسراع بتطور المجتمع المدني واتساع مطالب فئاته، فكانت الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي لم تعد الدولة قادرة على تنميتها – أو مستعدة – على الوفاء بها، كالإسكان والرعاية الصحية وزيادة الدخل وتوفير فرص العمل وما إلى ذلك [3] من أهم العوامل التي ساهمت في اتساع حركة الإضرابات وتنظيم المظاهرات من أجل تحسن الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. إلى جانب ذلك شكلت المطالبة بالحرية السياسية والثقافية من طرف "الطبقة الوسطى "أحد عوامل انتشار وازدهار المجتمع المدني في الجزائر.

**4- البعد الدولي:** من الصعب إغفال البعد الدولي كعامل مساهم في تطور المجتمع المدني في الجزائر، فالعامل الخارجي كان ولا يزال العامل الأساسي والحاسم في بناء المجتمع المدني في الجزائر. ففي إطار بروز الكونية أو العالمية (Globalization) كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية، وكأداة تحليلية لوصف عمليات التغير في الحياة الاقتصادية والسياسية، فقد بدأ في الظهور نوع جديد من الوعي

---

[1]- أماني قنديل، المرجع السابق، ص110.

[2]- نادية خلفة، المرجع السابق، ص 125.

[1]-سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 200، ص30.

وهو الوعي الكوني الذي ارتبط بصياغة مواثيق أخلاق كونية تمس مباشرة الثقافة المدنية والديمقراطية[1] لقد عمت نتائج هذه الحركة كل العالم وفتحت الطريق أمام عناصر معيارية جديدة أدت إلى انقلاب جذري وعميق في بنية المجتمعات، فاحترام حقوق الإنسان لم يعد شأنا داخليا لدولة ما، بل لقد أصبح محلا للاهتمام الدولي، كما أن مبدأ الشفافية أصبح مطلبا ومبدأ لكل المواثيق الأخلاقية المهنية، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالمنظمات غير الحكومية [2]إن وجود مناخ ديمقراطي عام في الساحة الدولية انعكس إيجابا على الجزائر وعلى كل الأنظمة السياسية غير الديمقراطية بفسح المجال للحرية، مما يساعد الأفراد على التحرك وإقامة مؤسساتهم الخاصة بهم، وهو ما كان له أثر كبير في إجراء تغييرات داخلية لصالح الحرية، مما ساعد على بعث الحياة في المجتمع المدني[3].

التطور الطبيعي للتحولات المتصاعدة التي عرفتها الجزائر في مختلف المجالات منذ بداية الثمانينات، كان يمكن أن يصل في مرحلة من مراحلها إلى إصلاحات سياسية عميقة، تبدأ بالتخلي النهائي عن النظام الاشتراكي بطريقة سلمية "اتوماتيكية". إذ أصبح الإيمان يقلل في هذا النظام وفي النخبة الحاكمة بجدية هذا البناء الإيديولوجي المدعوم بالمثل الثورية العليا، استبدل مبكرا بمواقف أكثر واقعية في الثمانينات[4] منحت الوقت الكافي للمجتمع لاستيعاب الثقافة الديمقراطية والتكييف مع المعطيات الجديدة التي تعززها، غير أن هناك رغبة معينة أرادت التعجيل بهذا التحول، بل وإحداث قفزة كبيرة نحو الديمقراطية ولا يتحقق هذا إلا من خلال تململ وتحرك عنيف للمجتمع، يخلق مبررا كافيا ومقنعا لإحداث هذه القفزة.

إن انخفاض أسعار النفط سنة 1986 ساهم في إدخال الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، ذلك لأن إيراداتها من العملة الصعبة هي مداخيل النفط إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد المصنعة والغذائية في السوق الدولية، فعجز الاقتصاد الجزائري على تدارك الوضع خاصة عندما سجل انخفاض على جميع المستويات في معدل النمو الاقتصادي، مستوى الاستهلاك العائلي، نسبة التشغيل، ضعف الإنتاج الفلاحي، ونظرا للمعطيات السابقة لم تجد الجزائر كحل سوى اللجوء إلى المديونية من البنوك الخارجية لضمان إعادة التمويل ولكن تزايد المديونية الخارجية أدى حتما أو اختيارا إلى الارتماء في أحضان الدول الغربية الرأسمالية التي لا تمنح المساعدات إلا بشروط وأهمها التأثير في النظم السياسية لتغييرها. ومن أبرز المستجدات التي طرأت على النظام السياسي الجزائري في هذه الفترة هي دخول الجزائر في

---

[1]– أماني قنديل، المرجع السابق، ص113.

[2]– نفس المرجع.

[3]– مبدر الويس، ص774.

[4] –Frédéric Volpi, Islam and democracy :the Failure of Dialogue in Algeria, Pluto Press, Londan, 2003, P37.

دوامة من الأحداث ساهمت في تغير النظام السياسي ونادت بإصلاحه للولوج إلى زمن يعرف بالتحول الديمقراطي ويشجع على تنامي مؤسسات المجتمع المدني ويؤكد على ضرورة تواجدها هي:

**ثانيا:أحداث 05 أكتوبر 1988 ونتائجها.**

كما هو معروف شهدت الجزائر في العشرية الأخيرة أحداث مكثفة ومتعاقبة منها أحداث تيزي وزو 1982، أحداث قسنطينة وسطيف عام 1986 ثم أحداث اكتوبر1988، وقد كانت هذه الأخيرة الأعنف والأكثر تأثيرا على الصعيد الوطني، والتي أدت إلى إقرار دستور23 فيفري 1989، ما كرسه من وعود تمثلت في دولة القانون وحقوق الإنسان، والتعددية الحزبية، ودولة المؤسسات والتنظيمات، والتي تغيرت بموجبها ملامح الوجه السياسي في الجزائر، ترجمته على أرض الواقع عدة إفرازات، كان أبرزها قيام الأحزاب السياسية مختلفة التوجهات والإيديولوجيات وتصعيد الممارسة حول الحركة الجمعوية في الجزائر وإذا كانت أحداث أكتوبر 1988 ومظاهراتها السبع القطرة التي أفاضت الكأس والعامل الجوهري في تغيير خارطة النظام السياسي الجزائري وصدور دستور1989، كان علينا أولا أن نعرف القارئ بأسباب هذه الأحداث لأن الأفكار والآراء تضاربت واختلفت حولها؟.

تعددت الأطروحات حول أسباب وقوع هذه الأحداث، وهي باختلاف تصور وتحليل كل شخص وخلفياته وخاصة موقعه من النظام السياسي، لكن على العموم يمكن حصرها في اتجاهين اثنين هما:

**الأول:** يرى أن هذه الأحداث رد فعل عفوي أو إرادي كان منتظر من الجماهير نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما ترتب عنها. إذ في أواخر الثمانينات، تدهورت الحالة الاقتصادية في الجزائر على نحو الشروط المواتية لتطور حركات الاحتجاج الاجتماعي، وفي بضعة سنوات منذ نهاية ازدهار النفط في 1985، انخفضت عائدات التصدير إلى نسبة أكثر من 40%، هذا النقص قوض بشدة النظام الاقتصادي المدعوم، وبحلول 1988 وصل نمو البلاد إلى مستويات أوطئ3. 6% وفي صيف 1988زاد سعر المواد الغذائية في السوق السوداء كما أن دعم الدولة للسلع أصبح نادرا[1].

**الثاني:** ترجع هذه الأحداث إلى الصراع في قمة النظام السياسي بين الاتجاهين الإصلاحي والمحافظ [2].

فبالنسبة لأصحاب الاتجاه الأول يرى "السعيد بوالشعير":أن ما عرفته الجزائر من اضطرابات يرجع بالأساس إلى مشاكل عديدة منها انخفاض أسعار البترول، إلى جانب ضعف في القدرة الشرائية للمواطن، ارتفاع أسعار المواد الأولية، توقف الاستثمارات، ضعف الإنتاج الزراعي، قلة مردودية

---

[1] –Frédéric Volpi, Ibid, P37.

[2]–ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، ص132.

المؤسسات الاقتصادية التي وصل عجزها إلى ما يقارب 110 مليار دينار جزائري وارتفاع في ديون الجزائر الخارجية من 1 مليار سنة 1970 إلى 19 مليار دولار سنة 1988[1]إلى 24 مليار دولار في جويلية 1991.

ويرى الأستاذ "علي الكنز"من جهته أن حوادث أكتوبر تعتبر انتفاضة وتعبر عن وعي جماعي للشعب الجزائري، وأن الطبقات المحرومة في المجتمع هي التي مسها بالدرجة الأولى التدهور الكبير للحياة الاجتماعية، حيث كانت أكثر إحساسا من غيرها بالوضعية التي آلت إليها. أما فيما يخص تشخيص الفئات الاجتماعية التي قامت بالفعل الواعي فهم المفصولين عن الدراسة، العاطلون عن العمل، العزاب، ويمكن اختصار ذلك كل الشباب المنتمين للطبقات الشعبية[2].

بعد استعراضنا للاتجاه الأول الذي يركز على الأسباب المؤدية إلى حوادث أكتوبر المتمثلة في الظروف المزرية التي يعيشها المجتمع الجزائري منها التدهور الاقتصادي والاجتماعي ووجود هوة بين القمة والقاعدة، نتطرق الآن إلى جانب هام ويتمثل في أزمة التنظيم الواحد ونتحدث من خلاله عن التناقضات التي كان يواجهها النظام.

إذ ينطلق الاتجاه الثاني من فكرة مؤداها أن أزمنة النظام السياسي في المقام الأول هي أزمة التنظيم الواحد، وهذا ذهب إليه الدكتور"جيلالي اليابس"و يبرر ذلك من خلال تضاعف المنازعات في أفريل 1980، أحداث تزي وزو والإسلاميون 1982، أحداث قسنطينة وسطيف1985و1986، وقد كان على النظام مواجهة هذه الأحداث، التي كانت تحمل في طياتها مطالب أضحت تتضخم من يوم لآخر. ثم أن النزعة الشعبوية التي كانت ينظر لها البعض على أنها مشروعا للمجتمع التي تحمله الزمرة الاجتماعية المحورية هؤلاء نسو بأن ذلك لا يتعدى كونه نظام قادر على التوصل إلى الرضا، ثم سرعان ما بدءوا يتحدثون عن الأزمة الشعبوية التي ترجع إلى استقلال الجهاز العسكري وتعاليه التنظيم على بقية المجتمع.

أما"عبد الحميد مهري"–الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني–بعد أحداث أكتوبر يؤكد هو الآخر أن الأزمة هي أزمة تنظيم وأزمة ثقة والدليل على ذلك العلاقات بين المسؤولين على مستوى القيادة السياسية التي كانت غير منسجمة، وهذا ناتج عن الجو المغلق الموجود داخل حزب جبهة التحرير الوطني وغياب الديمقراطية بين القاعدة وبين هيئات الجهاز عدم ثقل الانتقادات ونتيجة ذلك خلق أزمة ثقة بين القاعدة والمسؤولين [3].

---

[1]–سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص48.

[2]–علي الكنز، حول الأزمة:5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوشان للنصر، الجزائر، 1990، ص8.

[3]–ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص ص 134–135.

كل هذه الأسباب جعلت من النظام يسرع إلى إيجاد حل لهذه الأحداث، إلا أنه فشل في قمع هذه الاضطرابات، وأصبح قلقه جدي، وقررت قيادته تغيير المسار وتبني نظرة أكثر صلحا نحو المتظاهرين. وفي بادرة استرضاء بدأ الجيش بتنظيم قوافل الغذاء، وإعادة تجهيز الأسواق المركزية المنهوبة بكمية كبيرة من المواد الغذائية، التي كانت ناذرة سابقا. وفي الوقت ذاته، استمر الرئيس السابق"الشاذلي بن جديد"في مخاطبة الأمة عبر التلفزيون الوطني، بذكر الأزمة الاقتصادية، وتقديم التأمينات، بأن الحكومة ستضمن توفير السلع المدعومة، بشكل أكبر غير أن تركيزه انصب بشكل شديد على العقبات السياسية التي كانت، في رأيه، أساس كل الصعوبات التي واجهت البلاد وقد صرح قائلا[1]:

"قناعتي هي، أن الوقت قد حان لتقديم إصلاحات ضرورية في المجال السياسي، ومراجعة بعض البنيات المؤسسية والمؤسسات الدستورية لتكييفها مع المرحلة القادمة. . . في هذا، الشأن، يجري الآن إعداد مشروع يكون خاضع لقرار الشعب. . . سنزيل الاحتكار الحالي للمسؤولية وسنسمح للمؤسسات الرسمية للدولة، البرلمان أو غيره، للعب دورهم في التوجيه والمراقبة في الدولة".

الرسالة الرئيسية،وكما فهمها الجزائريون أيضا انه قد حان الوقت لدمقرطة النظام السياسي والمؤسسات السياسية في البلاد. خطاب الرئيس،على الرغم من خصائصه المبهمة أو غير المحدودة بالأحرى، لعب دور حاسم في التحول نحو الدمقرطة،حيث أكد أن مشاكل البلاد السياسية بدلا من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي سببت اضطرابات أكتوبر. وفي مدة قصيرة جدا،تم تصميم الإطار الدستوري لتقديم التعددية السياسية،بإنتاج الدستور الجزائري الجديد في 23 فبراير 1989الذي خول الكثير[2]من الحقوق والحريات .

**ثالثا: دستور 23 فيفري 1989*:**

جاء هذا الدستور لفتح عهد جديد للمنافسة السياسية التعددية ولإحداث القطيعة مع الممارسات الوطنية في ظل الحزب الواحد،بل وأكثر من ذلك اعتبر هذا الدستور مؤسسا لواحدة من أكثر المحاولات جرأة وإلتزاما وإقداما في العالم الثالث في التحول الديمقراطي وقد ورد في هذا الدستور ما يلي:"أن الشعب الجزائري يناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية،ويعتزم أن يبني هذا الدستور مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية. والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد"

ويمكن رصد أهم المواد التي تدل على بداية التطبيع الديمقراطي:

---

[1] −Ibid,p43.

[2] -Idem,p46.

*انظر الملحق رقم 02:الحقوق والواجبات التي أقرها دستور 1989/02/23.

**المادة36:** تنص على حرية التفكير والابتكار، وبموجبها لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي. فهذه المادة تشرع حق التعددية الإعلامية أي أنها تكرس حق إبداء الرأي والتعبير عنه بمختلف أشكال وسائل الإعلام[1] ثم دعم هذه المادة قانون الإعلام لصادر في 23 أفريل 1990 فتدعم الإعلام العمومي والجهوي بإصدارات جديدة (النهار، العقيدة، العناب، الأوراس . . .) ونشأت الصحف الخاصة (الخبر، السلام، النور، الحياة، الجزائر اليوم، بريد الشرق، الشروق العربي، le soir d'Algérie,le matin, El-watan, le quotidien d'Algérie, le nouvel hebdo, libéré)، والحزبية (كالمنتقد، النهضة، النبأ) وجاءت كلها لتدعيم الإعلام العمومي الذي كان منفردا بالساحة الإعلامية حتى الآن. كما أنشأت صحف حزبية خاصة "السبيل"بحوالي 27 ألف نسخة 1993-1994 المقربة من حزب النهضة و"الإرشاد والتضامن"المقربتان من حزب حماس و"البلاغ" و "Elforkane" المقربتان من الجبهة الإسلامية للإنقاذ"Alhaq" المقربة من جبهة لقوى الاشتراكية، وliberté المقربة من التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وL'eveilالمقربة من حزب الأمة وكانت معظمها ذات مقروئية متواضعة في بدايتها . لكن هذا الانفجار الإعلامي الحر حوالي 140عنوان عموميا، خاصا أو حزبيا، والذي لم يسبق له مثيل في العالم العربي والإسلامي[2].

**المادة39:**تنص على حرية الرأي والتعبير، وبموجبها يحق لكل مواطن إنشاء جمعية أو عقد اجتماع لتنظيم التعبير عن الرأي في شكل جماعي[3].

ونستشف من هذه المادة أنها تتيح حرية التجمع والتعبير عن وجهات النظر، إذ أنه لا فائدة من الآراء ما لم يتم التعبير عنها. وهذا من شأنه فك الحصار الذي ظل مضروبا على الرأي الأخر، إذن إنشاء مؤسسات المجتمع المدني حق مضمون. كما أكد الدستور على التعددية النقابية وجعل الحق لجميع المواطنين، وسمح بحق الإضراب، على أن يكون محدد في إطار القانون، وأن لا يمس ميادين الدفاع والأمن والأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للجميع، وهذا ما نصت عليه المادة**53**[4].

الاعتراف بتأسيس الجمعيات غير السياسية وهذا ما أقرته المادة 32 وبصدور قانون 4 ديسمبر

---

[1]-وشنان حكيمة،الإسلام والديمقراطية في الصحافة الجزائرية،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، قسنطينة، جوان 1999، ص96.

[2]- ناجي عبد النور،تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري1989-2004،بحث مقدم لنيل شهادة دكتورا في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،فرع التنظيم السياسي والإداري،جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص147.

[3]-وشنان حكيمة، المرجع السابق، ص ص89-90.

[4]-ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص ص 130-131.

1990والمتعلق بالجمعيات أدى إلى حدوث انفجار فريد من نوعه للظاهرة الجمعوية من حيث عددها وتنوع مواضيعها ومجالات تدخلها وكذا الفئات الاجتماعية التي تنشطها .

من خلال ما جاء في المواد السابقة هو بيان مؤكد على الدخول في الديمقراطية كفكر وممارسة وهذا بتفعيل مؤسسات المجتمع المدني "الجمعيات والنقابات".

لكننا أيضا لا ننسى الجانب الأخر من التعديل وهو التعددية الحزبية التي تعتبر نوع هام من الديمقراطية إذ تنص المادة 40:"حق في التعددية "أي"حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي المعترف به"[1] لكن هذا الحق مضمون ما لم يخل ذلك بالوحدة الوطنية والسلامة الترابية، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب. نستنتج من هذه المادة أنها تكرس الحق في إنشاء الأحزاب والجمعيات السياسية، بشرط الالتزام الوحدة الوطنية واستقلال البلاد وسيادة الدولة. وقد ظهر من جراء ذلك ما يقرب من20 حزب في البداية، وسرعان ما قفز العدد إلى ما يزيدعن60 حزبا سياسيا بتصنيفات مختلفة.

ويوضح الجدول تطور عدد الجمعيات ذات الطابع الوطني من سنة 1987 حتى جويلية2000 تفسر هذه البيانات أن عدد هذا النوع من الجمعيات كان قليلا جدا حتى سنة 1988، لكن بعدها عرفت ديناميكية تأسيس الجمعيات الوطنية حالة انفجار في السنوات الأولى من صدور قانون 31/90.

**الجدول رقم01:يوضح عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة من 1987 إلى 2000.**

| السنة | 1987 وقبل | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الجمعيات | 06 | 12 | 81 | 152 | 136 | 96 | 64 | 72 | 75 | 12 | 04 | 02 | 37 | 16 | 765 |

لقد تم خلال النصف الأول من التسعينات(1991-1995) 595 جمعية وطنية أي 77بالمئة من المجموع العام، وتجدر الإشارة إلى أن حوالي نصف هذا العدد أي 288 جمعية تم تكوينها في السنتين الأولتين(1990و1991) من التسعينات.

يعتبر هذا الأمر طبيعيا وذلك للفراغ الكبير الذي كان موجودا في مجال الجمعيات من جهة ومن جهة أخرى الحماس والرغبة التي غمرت المواطنين بعد أحداث أكتوبر 1988 في التكفل بأنفسهم بشؤون المجتمع والدخول مباشرة في حل العديد من المشاكل المطروحة في إطار التنظيمات المستقلة غير تابعة لأجهزة الحكومة .

---

[1]-نفس المرجع، ص 151.

وفي النصف الثاني من التسعينات عرف عدد الجمعيات انخفاضا كبيرا ويمكن إرجاع ذلك إلى:

تمكن العديد من الجمعيات التي تأسست من قبل، بفضل استمرارها في النشاط، من ملأ جزء هام من الفراغ خاصة في بعض الميادين مثل الجمعيات المهنية والرياضية والثقافية.

إلا أنه سرعان ما عرف هذا التراجع بروز الكثير من أطر ومؤسسات المجتمع المدني ويمكن إرجاع انتشاره الهائل في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات إلى الأحداث الدموية التي عاشتها الجزائر بسبب الإرهاب وما ترتب عليه من أثار تنافي وكل ما له صلة بالاستقرار الأمني للبلاد ومنه نلاحظ أن هذه الجمعيات قد لعبت دورا كبيرا في العمل على إرجاع الجزائر الأمن والاستقرار والتصدي إلى كل الأيادي التي تريد إدخال الجزائر إلى دوامة من الأحداث العنيفة [1]. وهذا من خلال عقد اجتماعات وندوات حول إيجاد السبل الكفيلة للوصول إلى الحلول. وذلك من خلال إعطاء المساعدات للعائلات المنكوبة أي "أسر الضحايا" في شكل تعويضات مالية .

أما فيما يخص الجانب المعنوي فقد،لعبت تنظيمات المجتمع المدني دورا بارزا في معالجة الجانب النفسي للأسر والعائلات وذلك بالتكفل بمعالجتهم في مصحات ومستشفيات وتقديم كل المساعدات لذلك ومنه يمكن القول أن المجتمع المدني في الجزائر عرف صحوة كبيرة في زمن التعددية السياسية والتحول الديمقراطي لما عرفته الجزائر من أحداث تطلبت تدخل القطاع الثالث لمشاركة الدولة،ولا تزال تنظيمات المجتمع المدني بكافة الأطر والتشكيلات تعمل الآن جنبا إلى جنب مع السلطة لتفعيل الكثير من القضايا ولعل من أبرزها التنمية المستدامة التي لا يمكن الوصول إليها،بالتركيز على عامل دون الأخر بل بمشاركة كل القوى والفواعل داخل الدولة ولعل الحركة الجمعوية من أبرز في تحقيق ذلك.

ومنه يمكن لنا توضيح أبرز الأحداث التي مرت بها الجزائر مند الإعلان الرسمي على التعددية السياسية إلى غاية الاستفتاء على قانون المصالحة الوطنية .

---

[1]–برنامج إدارة الحكم في الدول، الحكم الراشد"المجتمع المدني":". . . رغم إقرار"ميثاق السلم والمصالحة الوطنية .http://www. pagar. org/arabic/countries civil. Asp? cid=5"

**جدول رقم 03 يوضح :كرونولوجيا بعض الأحداث السياسية في الجزائر منذ إعلان التعددية السياسية إلى غاية الاستفتاء حول :"ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.**

| | |
|---|---|
| 23 février 1989 | Adoption par référendum de la troisième constitution . |
| 12Juin 1990 | Elections municipales ,victoire du front islamique du salut Fis. |
| 26Décembre1991 | Election législatives victoire du FIS au premier tour. |
| 04Janvier 1992 | Dissolution de l'Assemblée Populaire Nationale. |
| 12 Janvier 1992 | Annulation du deuxième tour des législatives et démission du Président Chadli Ben Djedid. |
| 14Janvier 1992 | Création d'un Haut Comité d'Etat (H. C. U) sous la présidence de Mohamed Boudiaf. |
| 02 février1992 | Instauration de I' état duregnce. |
| 04 fèvrier1992 | Création d'un conseil consultatif National. |
| 29 juin19 1992 | Assassinat du président Mohamed Boudiaf. |
| 02juillet1992 | Ali Kafi président de haut Comité d'Etat. |
| 30janvier1994 | Fin du mandat du H. C. E Liamine Zeroual est désigné Chef de l'Etat. |
| 18mai1994 | Création du conseil national de transition. |
| 16novembre1995 | Liamine Zeroual élu Président de la république. |
| 28Novembre1996 | Référendum sur la quatrième Constitution de l'Algérie. |
| 05juin1997 | Election législative pluralistes. |
| 23 octobre 1997 | Election locales pluralistes. |
| 11septembre1998 | Le président Liamine Zeroual annonce des élection présidentielles anticipées. |
| 15 avril 1999 | Abdelaziz Bouteflika élu président de la république. |
| 16 septembre 1999 | Adoption par référendum de loi sur la concorde civile. |
| 10 avril 2002 | Constitutionnalisation de Tamazight en qualité de langue nationale. |
| 30mai 2002 | Election législative pluralistes , victoire du front de Libération National. |
| 10 octobre 2002 | Election municipales , victoire du FLN. |
| 08 Avril 2004 | Réélection du président Abdelaziz Bouteflika à la maistrature suprême . |
| 29 septembre2005 | Adoption par référendum de la Charte pour la paix et la réconciliation national. |

<< L'algérie indépendante >> htt://françois/Algérie/histoire/histoire. Htm

ومنه يمكن التوصل إلى:أن طبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع المدني والسلطة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال خلال فترتي الأحادية الحزبية، والتعددية السياسية كانت علاقة احتواء وصراع وتكامل نوعا ما، فخلال المرحلة الأولى نجد المجتمع المدني عموما، كانت ذات علاقة تبعية للسلطة السياسية، أي تحت لواء حزب جبهة التحرير الوطني الذي اشرف وخطط لكل برامج التنمية في الجزائر، كما نجده احتوى كل القوى الاجتماعية والسياسية، مما جعل دور هذه الأخيرة هو العمل من أجل نشر إيديولوجية هذا الحزب، وتكون تابعة له تنظيميا وهيكليا، هذا ما جعل العلاقة تكون علاقة احتواء إلى غاية النصف الأول من الثمانينات، حيث شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تغيرات جذرية في كل المجالات، بدايتها بترشيح الرئيس الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية في فيفري 1979، عنده جعل الجزائر تشهد عدة اضطرابات في إصلاحات جديدة بعد أحداث 5 أكتوبر 1988، وذلك بإصداره دستور 23 فيفري 1989 الذي ابتعد عن النهج الاشتراكي، ومنح حق الإضراب، وحرية التعبير من خلال إصداره لقانون 11/89 بتاريخ 5 جويلية 1989[1]، والمتعلق بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، أي إقرار مبدأ التعددية الحزبية في البلاد.

وعلى ضوء هذا الوضع الجديد نلاحظ أن المجتمع المدني بكل أطره العاملة في مجال المرأة(النسوية)، الطلابية، الدفاعية(حقوق الإنسان)، وغيرها عرفت جملة من التحولات الجوهرية، مست طبيعة نشاطها وعلاقتها بالسلطة السياسية، حيث برز استعدادها لدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في البلاد، وبذلك تحولت العلاقة من علاقة احتواء إلى علاقة تعاون وتكامل، من أجل ترقية المجتمع، ونوعية أفراده بأهمية التطورات التي عرفها العالم سياسيا واقتصاديا في ظل النظام الدولي الجديد، وطبيعة التحولات العميقة التي تشهدها الجزائر، فتحول مفهوم التبعية إلى مفهوم الاستقلالية التسيير، والتنفيذ لهذا القطاع الثالث–المجتمع المدني–فأصبحت بعيدة عن الهيمنة المباشرة لأجهزة الدولة، خاصة بعد إصدار القانون الأساسي للجمعيات 31/90 والساري المفعول حاليا الذي سمح بإنشاء الجمعيات وممارسة نشاطها عبر كامل التراب الوطني، وغير من طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني، حيث انطبعت العلاقة على التكامل والتنسيق في الجهود، والمساعي من أجل ترقية، المجتمع الجزائري، ومواكبة التطورات التي تحصل، وحتى يكون هناك توافقا وتكاملا بين مختلف فئات المجتمع دون أن ننسى أحداث العنف الدموي التي مرت بها الجزائر والتي اتصفت (بالعشرية السوداء والإرهاب )، وما تلاها من تدهور للوضع الأمني للبلاد وانتشار اللاستقرار، هذا ما زاد في تقوية العلاقة بين السلطة والحركة الجمعوية، حيث نجدها تميزت بالتعاون من أجل الخروج من هذه الأزمة، وتطبيق سياسة الحوار. وانتهاجها، وعيا من النظام ومن وراءه المؤسسة العسكرية بخطورة الأوضاع، وهذا بعد فشل إستراتجيتها العسكرية في استعادة الاستقرار، فطرحت آلية الحوار

---

[1]–انظر الملحق رقم03:قانون رقم 89–11 المؤرخ في 05جويلية 1989 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

كمحاولة منه للوصول إلى حد أدنى من الوفاق في تجاوز الأزمة، وهنا نجد المجتمع المدني كرس كل جهوده من أجل نجاح هذه السياسية، حيث كانت لها عدة إسهامات واضحة وكبيرة في ذلك، هذا ما جعل العلاقة تكون أكثر تكامل في هذه المرحلة .

إلا انه نرجع ونقول، أن المجتمع المدني في الجزائر رغم المجهودات التي يبدلها والدور الذي يريد تحقيقه إلا انه يجد نفسه دائما منساق أمام جملة من العوائق والمشكلات تقيد عمله وتضعف من همته. ومن هنا كان على الدراسة التوصل إلى حصر تلك المعوقات التي تقف دائما أمام تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري في المبحث الأخير من هذا الفصل.

## المبحث الثالث: تنظيمات المجتمع المدني الجزائري ووظائفها.

### المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر.

يشكل المجتمع المدني كما تطرقنا سابقا، البنية التحتية، وهو أشبه بالشرايين والقنوات التي يجري فيها السائل الحيوي للديمقراطية، وهما وجهان لعملة واحدة هي"الحرية". وإذا كان من المسلمات أنه لا تنمية من دون ديمقراطية، فكذلك لا ديمقراطية من غير مجتمع مدني، يكون كالأب الشرعي أو الأم الحاضنة التي تضمن للديمقراطية النمو والاستمرار والازدهار، وباعتبار أن الجزائر بلد مغاربي وإفريقي له خصوصياته التاريخية والحضارية وبلد أورومتوسطي له علاقاته الإقليمية والدولية وظروف الجيوسياسية التي يتحدد من خلالها نشاط المجتمع المدني، فما هي إذن أهم مكونات المجتمع المدني في الجزائر؟التي تعتبر بمثابة قنوات يعبر بواسطتها ومن خلالها المجتمع الحديث عن مصالحه وأهدافه وتمكنه من الدفاع عن نفسه بطرق سلمية، واقفة في مواجهة طغيان سلطة الدولة؟

**أولا:<u>الأحزاب السياسية</u>***

وبعد أن تمت الإشارة في الفصل الأول إلى أهم تعاريف "المجتمع المدني"، وعلى الرغم من شيوع المفهوم إلا أن هناك تفاوتا في تحديد العناصر التي يتشكل منها–المجتمع المدني–، ومع هناك من يدخل الأحزاب السياسية في عناصر تكوينات المجتمع المدني، إلا أن هناك من يستبعد الأحزاب السياسية Larry Diamond والذي يرى أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاليته عن الدولة، وإنما كذلك عن المجتمع السياسي وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي، وفي ذلك يقول:"أن شبكات

---

* **الحزب السياسي** : يعرفه الأستاذ **ماك إيفر** R. Macaiver على أنه :"هيئة منظمة تسعى إلى مساندة بعض المبادئ أو دعمها، أو هو هيئة سياسية تحاول من خلال القنوات والوسائل الدستورية الشرعية أن يكون له دور فعال مؤثر في النشاط الحكومي".

التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات، مع الأحزاب، ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراته على أن تقدم بأداء وظائف الفريدة من التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية"[1] ويؤكد ElBackADAMبأن المجتمع المدني ليس بالحزب السياسي الذي يسعى لإخضاع التوجه العام لخدمة مشروعه فقط[2]إلا انه من شروط التعددية السياسية وجود الأحزاب السياسية من جهة ومن جهة أخرى إذا كانت الديمقراطية لا تتشكل إلا بتوفر أحد أبرز مبدأ لها وهو التعددية الحزبية وإذا كنا نعترف بهذا، كان علينا أن لا ننسى ونجهل الأدوار الفاعلة التي تؤديها الأحزاب داخل أي دولة إذ أنها تعمل على غرس في ذهنية المواطن والسياسي روح التسامح والحوار والاحترام وتقبل روح النقد والسماع لرأي الأخر. وهي من أبرز الأهداف التي وجد من أجلها المجتمع المدني.

على اعتبار أيضا أن الأحزاب السياسية تعتبر– في الغالب – الأكبر والأكثر نفوذا في المجتمع، وهي التي بادرت أيضا إلى تأسيس معظم منظمات المجتمع الأخرى أو تحكمت في تطورها ونشاطاتها وبإمكان الحزب السياسي – أو يفترض – أن يعوض الأفراد والجماعات في كثير من أوجه التعددية[3]، التي تتطلب ثقافة سياسية على مستوى الجماهير تتولد بالتنشئة السياسية والإعلام والتوعية والمشاركة السياسية في صناعة القرار السياسي على مستوى النخب، في إطار احترام دقيق للمبادئ الدستورية كما تعتبر الأحزاب السياسية من أهم قواعد الديمقراطية[4] فوجودها ضرورة لتأكيد المعارضة وإمكانية تنظيم التعاقب السلمي على السلطة، كما تعد إحدى المؤسسات الرئيسية لتحقيق حقوق الإنسان وحرياته السياسية من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية. فبمجرد المصادقة على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، بدأت الأحزاب السياسية تودع ملفات اعتمادها لدى وزارة الداخلية ليصل عددها إلى 52 حزبا سياسي في نهاية سنة 1991، ويرجع هذا العدد الهائل في كمية الأحزاب إلى التساهل الذي أبداه المشرع بشأن شروط إنشائها، والذي سرعان ما تراجع عنه المشرع في دستور 1996 وقانون الأحزاب الصادر سنة 1997. كما أن هذا التزايد، ظاهرة طبيعية، تعبر بوضوح عن درجة ورغبة الأفراد في الحرية والديمقراطية على حد تعبير يوسف بن خدة لأحد الجرائد[5] والذي أكد

---

[1]–فتيحة مرابط، المجتمع المدني في العالم العربي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن من حول المجتمع المدني وتنمية الدولة، الجزائر، جامعة أدرار، أيام 20–22 نوفمبر 2005، ص4.

[2] –Adam,ELBACK , « La Société Civile en Afrique :La réalité et les défis »,dans Le Rôle de la société civile dans le Développement de l'état,8eme Colloque International, Algérie ,université D'adrar,20-22 novembre 2005,p2.

[3]–أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص101.

[4]– نفس المرجع، ص10

[5]– جريدة الأفق، الصادر بتاريخ:30 أكتوبر 1991.

على ضرورة المحافظة على هذه الحرية التي تعتبر مكسبا إلا أنه صرح أيضا قائلا :قد يؤدي سوء استغلاله إلى الفوضى والعودة إلى الدكتاتورية. ومهما يكن من أمر فإن التعددية الحزبية قد أصبحت واقعا معاشا، وأدت إلى إفراز تشكيلات سياسية متباينة الطروحات، حصرها في اتجاهين اللائكي والإسلامي، من حيث الإيديولوجية، في حين يذهب البعض إلى إدراج تيار ثالث هو التيار الوطني، ويتحدد انتماء الحزب لأي اتجاه من الثلاثة بخطابه السياسي الذي لا يخرج عن تصورات ثلاث حسب الدكتور سعد الدين إبراهيم[1]:

-المدرسة الرافضة لكل ماهو غربي.

-المدرسة القابلة لكل ما هو غربي.

-المدرسة الموفقة بين ماهو غربي وما هو تراثي.

ومنه كان على الدراسة أن تبين خارطة الأحزاب السياسية في الجزائر على اختلاف توجهاتها، باعتبارها تعتبر رافدا من روافد المجتمع المدني.

**1-الأحزاب الإسلامية:**

إذا لم يكن التيار الإسلامي في الجزائر ظاهرة جديدة، فإن تهيكله في أحزاب سياسية، نتج عن المراجعة الدستورية لسنة 1989، وبهذا الشأن لعب الدستور الجديد دورا دافعا، فمن 25 تشكيلة سياسية معترف بها إلى غاية 30 جويلية 1991، 9 أحزاب على الأقل نتحدث باسم الإسلام، وقد كانت أهمها:

**أ-الجبهة الإسلامية للإنقاذ(FIS) :**

أعلنت رسميا عن نشأتها في 18 فيفري 1989 بمسجد" السنة "بباب الواد، ليتشكل تأسيسها كحزب سياسي قطيعة مع باقي التشكيلات الإسلامية، وبعد اعتمادها من طرف وزارة الداخلية في 06 سبتمبر من نفس السنة، وانضم للجبهة التي بدت قادرة على جمع عدد هائل من الأنصار في مختلف مظاهراتها ما قوامه 3 ملايين منخرط.

وقد تمثلت الأجهزة المسيرة للحزب في المجلس الاستشاري الأعلى الذي كان يضم 70 عضوا وخفض هذا العدد إلى 35 في مجلس الشورى، بوجود إدارة جماعية، ابرز وجودها الشيخ "عباس مدني"، "علي بلحاج"، "الهاشمي سحنوني"، "بشيرفقيه"، وغيرهم، وكان الحزب يتوفر، على صحف ناطقة باسمه أهمها المنتقذ، الهداية، الفرقان[2].

---

[1]-سعد الدين إبراهيم، مستقبل الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مجلة العربي، العدد 337 السنة 1990، ص22.

[2]-رابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، دار قرطبة، ط1، 2007، ص54.

و يترجم برنامج الجبهة المنشور لأول مرة من طرف منبر أكتوبر لأحمد بن بلة في جانفي 1990، أهم التصورات الفكرية والسياسية لهذا الحزب، الذي عد اكبر حزب سياسي إسلامي في الجزائر، والذي أراد إحداث تغيير جذري داخل المجتمع، بطرح تطبيق الشريعة الإسلامية على كافة المجالات بدءا باعتمادها أساسا لتشكيل مؤسسات الدولة، والتركيز على الجانب الإيديولوجي والفكري للازمة بايلائه الأهمية القصوى للمنظومة التربوية والثقافية بكل أبعادها[1].

ورغم الطبعة الراديكالية للفيس، فقد تمكنت من تسجيل فوز ساحق في أول انتخابات تعددية عرفتها الجزائر في 12 جوان1990، بإحراز أكثر من55% من عدد المجالس المنتخبة من بين 7 أحزاب مشاركة، ليسود الانطباع بأن المعارضة الحقيقية للنظام تتجسد في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي أبدت قدرة فائقة على تحريك الأوضاع السياسية تجلت بوضوح في الإضراب السياسي المفتوح الذي كان في ماي 1991، والذي أسفر عن مشادات مع رجال الأمن انجر عنها الإعلان عن حالة الحصار في 04 جوان 1991، وتوقيف أبرز قياداتها عباسي مدني وعلي بن حاج في الثلاثين من نفس الشهر.

غير أن هذه الأحداث المتوالية لم تغير من الوزن السياسي للجبهة، على الأقل في الانتخابات التشريعية التي نظمت في 1991/12/29، والتي خرجت منها الجبهة بأغلبية مقاعد البرلمان، أي 188 مقعد وهذه النتيجة انجرت عنها الاستقالة المفاجئة لرئيس الجمهورية، الشاذلي بن جديد في 1992/01/11 وإعلان حالة الطوارئ لمدة سنة في 02 فيفري 1992، وسرعان ما ألغي الدور الثاني من الانتخابات التشريعية لتحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بموجب القرار الصادر عن الغرفة الإدارية لمجلس قضاء الجزائر في 29 من نفس الشهر، فتصبح الجبهة العملاقة في خبر كان [2] .

ب-**<u>حركة المجتمع الإسلامي</u>**- حماس- **<u>(HMS):</u>**

نتجت عن تحول جمعية الإرشاد والإصلاح التي تأسست في نهاية سنة 1988 على يد الشيخ "محفوظ نحناح "والمعتمدة في 1989/09/10 إلى حزب سياسي منذ مارس 1991 ويسعى هذا الحزب

---

[1]-نفس المرجع، ص54.

[2]-رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط1، الجزائر، 2002، ص19.

إلى إقامة الدولة الإسلامية بالاعتماد على معايير المرحلية والموضوعية والواقعية في منهاج عمله[1].

وأثناء المؤتمر التأسيسي لحركة حمس المنعقدة في 30 ماي 1991، تم انتخاب الشيخ "محفوظ نحناح" رئيس لهذه الحركة[2]التي اعتبر خطابها تطورا محسوسا ما بين 1989 وتشريعات 1991، تجلى في التحول من فلسفة المعارضة المحضة إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية مستفيدة من أخطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أصبح بعد حلها الممثل الأول للتيار الإسلام السياسي في الجزائر والحزب الثاني من حيث التمثيل في البرلمان سنة 1997[3]و بتبنيها فلسفة المشاركة، سجلت حركة"مجتمع السلم"حضورها في كل المواعيد الانتخابية بما فيها الرئاسية التعددية الأولى، التي أحرز فيها الشيخ "محفوظ نحناح"المرتبة الثانية، كما شاركت الحركة في المجلس الوطني الانتقالي ثم في حكومة "اويحي" في جانفي 1996 وتمكنت من الحصول على 69 مقعدا في البرلمان ومقعدين في مجلس الأمة إثر تشريعات جوان 1997، غير أنها تراجعت في الانتخابات التشريعية سنة 2002، ويرجع بعض الملاحظين هذا التراجع لمشاركتها في الحكومة الائتلافية*.

وإذا كانت الحركة تسعى من أجل تجسيد الديمقراطية، فهي لا تنظر إلى الديمقراطية في مقابل الإسلام، وإنما تنظر إليها في مقابل الشورى التي يأمر بها الإسلام، وترى في المعارضة تنافسا على السلطة لا على إلغاء الدولة، وفي المشاركة خيارا أفضل من المغالبة انطلاقا من القاعدة الأصولية"ما لا يدرك جله لا يترك كله" [4] .

وتعتبر حركة مجتمع السلم نفسها حزبا إسلاميا لا حزبا دينيا، لان الحزب الديني لا يحمل برنامجا وفكرا ومشروع مجتمع، كما انه يرفض الآخرين ويقصيهم، وقد دفعت المرجعية الإسلامية المعتدلة، لهذه الحركة بعض المحللين إلى اعتبارها قريبة من تيار الإخوان المسلمين خاصة وأنها ترتبط بعلاقات مع العديد من المنظمات والهيئات الممثلة لهذا التيار في الدول العربية والإسلامية[5].

---

[1]– نفس المرجع، ص 55.

[2]– نفس المرجع، ص 62.

[3]–رابح كمال لعروسي، المرجع السابق، ص 55.

*__الحكومة الائتلافية__:حزب جبهة التحرير الوطني، حزب حمس، التجمع الوطني الديمقراطي.

[4]–نفس المرجع، ص 56.

[5]–رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص 62.

**ج-حزب النهضة الإسلامية:**

تم اعتمادها رسميا في ديسمبر 1990 وإن كان وجودها سابقا على هذا التاريخ ب:61 سنة، حسب رئيسها الشيخ"عبد الله جاب الله"، الذي يرى أن نجاح المشروع الإسلامي مرهون بتوحيد كل القوى العاملة في حقله وتعاونها. ولا تتفق هذه الحركة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإن كانت تقترب من حركة حماس في الكثير من تصوراتها، وتستمد مصادر عملها من مبادئ نوفمبر، وأرضية الوفاق الوطني، وحسب نص المادة 04من قانونها الأساسي، تعد من الأحزاب المعارضة لإلغاء تشريعات ديسمبر 1991. وقد أسفرت تشريعات 1997 على حصولها على 34 مقعد في المجلس الشعبي الوطني، غير أنها سجلت تراجعا في الانتخابات المحلية.

و في آخر مؤتمراتها في فيفري1998، تم استحداث منصب الأمين العام للحركة، وقد أدى هذا إلى التحول في خط سير الحركة إلى انقسامها بين أنصار الرئيس وأنصار الأمين العام، الأمر الذي انتهى إلى تقزيم الحركة وتشتيت مناضليها وفقدان مصداقية الحركة التي كانت أكثر الأحزاب انضباطا[1]غير أن هذا الانشقاق لم يمنع الحركة من الاستمرار على نهج "الحبيب ادمي" الذي قادها نحو المشاركة، ليجد الشيخ "جاب الله"نفسه مخيرا بين البقاء في الحركة والانفصال عنها، الشئ الذي حدث بعد تأسيسه لحركة الإصلاح الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن حركة النهضة منيت بهزيمة خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة في ماي2002، في حين سجلت حركة الإصلاح موقعا في المجلس الشعبي الوطني في أول مشاركتها في الانتخابات[2].

**2-الأحزاب غير الإسلامية:**

**ا-التجمع الوطني الديمقراطي (RND):**

هو الحزب الأول في البلاد ولد كبيرا في فيفري 1997، وضم في صفوفه التنظيمات النقابية والجمعيات والمنظمات الجماهيرية، إضافة إلى شخصيات من المجتمع المدني، وإطارات ومناضلي حزب جبهة التحرير الوطني، الذين انضموا إليه بشكل ملفت للانتباه، يلقب بحزب السلطة. وتقوم فلسفته على المرجعية المستمدة من الحركة الوطنية وثورة 1954 ويهدف إلى إنجاح مسار التقويم الوطني الذي

---

[1]-رابح كمال لعروسي، المرجع السابق، ص57.

[2]-رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص64.

تتبناه السلطة. وقد حصد الحزبRND في أول مشاركة له في تشريعات 1997، أغلبية مقاعد البرلمان، وأحرز ذات النتيجة في الانتخابات المحلية، وتربع على حوالي 80 مقعدا في الغرفة الثانية، ليصبح في مدة قياسية مسيطرا على الحكومة والبرلمان وأغلب المجالس المحلية والولائية. ويعرف الحزب حركة دؤوبة خلال المحافل الانتخابية، يراهن هذا الحزب على التعبئة الجماهيرية وبخاصة تعبئة الطلاب في الجامعات.

**ب-<u>حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)</u>:**

استطاعت جبهة التحرير الوطني الحفاظ على بقائها كقوة ثانية سابقا والأولى بعد انتخابات 2002، في البلاد وهي تعتبر نفسها المنظم والمسير لعملية التحول نحو الديمقراطية، غير أن نجاحها في البقاء والاستمرار كان نتيجة الجهاز العتيد والشبكة التقليدية الممتدة في النظام، وإن كانت أحداث أكتوبر 1988 وتكريس التعددية على أعقابها قد ساهمت في انهزامها في محليات جوان 1990، ثم تشريعيات 1991 الملغاة، حيث سجلت في الأولى مرتبة ثانية بالنسبة 30% من عدد المجالس المنتخبة، وفي الثانية المرتبة الثانية بعد جبهة القوى الاشتراكية بـ 16 مقعد فقط[1].

ويرجع الدكتور احمد طالب الإبراهيمي السبب المباشر لهذه الهزيمة إلى اللبس الذي يكتنف العلاقة بين جبهة التحرير الوطني والسلطة حيث يتلخص موقف السلطة في نظره في تهميش وتقزيم الجبهة حتى تتوفر شروط بروز قوة سياسية جديدة ترتكز عليها السلطة لتدفن الجبهة نهائيا وربما كان هذا هو السبب الذي دفع بالأمين العام للحزب "عبد الحميد مهري-يقود الجهة إلى المعارضة" والوقوف إلى إلغاء الانتخابات بالانضمام إلى مجموعة "سانت ايجيديو" وسط صراع عنيف بين مختلف الأجنحة ن غير أن نجاح مجموعة"بوعلام بن حمود" في إقصاء مهري وأنصار مولود حمروش غير مسار الحزب الذي أخذ ينتهج سياسة مصالحة مع النظام لولا ظهور التجمع الوطني الديمقراطي RND الذي استنزف الكثير من قاعدة الجبهة وإطاراتها .

وبعد المقاطعة الشكلية للانتخابات الرئيسية لسنة1995، ورفض المشاركة في حكومة اويحي الأولى والمتمثل في المجلس الوطني الانتقالي، أحرز آفلان المرتبة الثالثة في تشريعيات جوان 1997، في حين

---

[1]-رابح كمال لعروسي، المرجع السابق، ص59.

سجل المرتبة الثانية في محليات أكتوبر 1997 [1].

و في مؤتمر الجبهة المنعقد في فيفري 1998، أبعد العديد من الوجوه المعارضة أمثال "مهري"، "حمروش"، "الإبراهيمي" وأبقى على الوجوه المحافظة محمد الصالح يحياوي، " رابح بيطاط " و"شريف مساعدية ".

و إن كانت التعددية الحزبية قد أنهت سيطرة احتكار حزب الآفلان للحياة السياسية ولو مؤقتا إلا أنها وجدت الكثير من الأحزاب التي كان قادتها أعضاء وإطارات في الجبهة، وسرعان ماعاد الحزب إلى السلطة في انتخابات 2002، ويكون تربع السيد عبد العزيز بوتفليقة على كرسي الرئاسة وراء هذه العودة القوية، حيث أصبحت جبهة التحرير الوطني حاليا تمثل القوة الأولى في المجلس .

غير أنه وغداة الانتخابات الرئاسية لسنة 2004، عرفت الجبهة صراع بين طرفين ولا سيما بعد إقالة "علي بن فليس" من رئاسة الحكومة وهو الأمين العام للجبهة، أدى هذا الخلاف إلى تجميد أنشطة الجبهة وكذا الأرصدة المالية للحزب وذلك راجع لعدم شرعية المؤتمر الثامن المنعقد في مارس 2003، من طرف مجلس الدولة بعد تقديم شكوى لدى القضاء من طرف مناضلي الجبهة ليفوز "عبد العزيز بوتفليقة"مرة ثالثة في الانتخابات الرئاسية ولكن هذه المرة عن طريق الائتلاف الحكومي الذي ضم ثلاثة أحزاب.

**ج-حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية (RCD):**

ترجع أصول تأسيسه إلى انعقاد ملتقى وطني نظمه أعضاء من"الحركة الثقافية البربرية" في تزي وزو يومي 9-1989/12/10 اعتمد الحزب قانونيا في 1989/09/13 دخل تشريعات ديسمبر 1991 إلا انه لم يحض بنجاح يذكر، احتفظ باسمه إلى ما بعد"دستور 1996"و كان دؤوبا في المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي عرفتها البلاد[2] ويعتبر من أشد الأحزاب السياسية المعارضة لتيار الإسلام السياسي واستعمال الدين في الخطاب السياسي، كما أنه من أبرز الرافضين للتحاور مع الجماعات المسلحة ومع دعاة ترقية اللغة الامازيغية إلى لغة وطنية ورسمية، والاعتراف بالتعددية الثقافية والقطيعة مع النظام ورموزه. كما تعد اللائكية أحد أهم التصورات السياسية والفكرية لهذا

---

[1]- نفس المرجع، ص 59.

[2]-إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص ص 164-165.

الحزب، الذي أبرزته المشاركة في تشريعات ديسمبر 1991 الملغاة، وجوان 1997، وكذا رئاسيات 1995، كقوة سياسية وطنية رغم تواجد قاعدته الانتخابية في منطقة القبائل، مما يبين استفادته من مقاطعة جبهة القوى الاشتراكية لبعض من هذه المواعيد الانتخابية.

و إذا كان ما ميز التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية مواقفه المضادة للإرهاب ولتدويل القضية الجزائرية وتزكية النظام، فان مطالبه السياسية العامة التي صنفته في خانة التطرف والمغالات والجهوية لدى البعض في حين يرى البعض الأخر خاصة من قاعدته الانتخابية أنه ممن يعرفون ببعدهم عن الانتهازية السياسية، وإن كان قطع الطريق عن جبهة القوى الديمقراطية FFS كناطق بسم منطقة القبائل الأولى أحد صور الانتهازية.

**د- حزب جبهة القوى الاشتراكية FFS:**

الذي تعود جذوره الأولى إلى تداعيات صيف 1962 وإخفاق "حسين ايت احمد" في معارضته داخل المجلس التأسيسي ليكون بعد خروجه عن النظام حزبه المعارض في 1963/09/29 وفي سنة 1979 تحالف الحزب مع " الحركة الثقافية البربرية" وتشكلت بذلك "رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر" بقيادة المحامي " علي يحي عبد النور "[1].

وبعد إلقاء القبض على" حسين ايت احمد" سنة 1964 والحكم عليه بالإعدام فر من سجن الحراش في 30 افريل 1966 في ظروف غامضة، ليقضي حياته في سويسرا ثم في المغرب إلى غاية عودته إلى الجزائر 1989/12/15، أي بعد 23 سنة من المنفى[2]غير أن الحزب لم يفقد موقعه ونفوذه في منطقة القبائل خاصة، حيث عاد إلى النشاط السياسي السري في منتصف السبعينات وكان وراء تنشيط المطالب الثقافية وتشكيل جمعيات وقنوات تدعم الحركة الثقافية البربرية [3] .

وقد تحصل الحزب على اعتماده الرسمي سنة 1989، وتعرض في أعقابه إلى انقسامات في صفوفه أدت إلى انسحاب العديد من الوجوه السياسية القيادية منه ليعيد تنظيم نفسه في مارس 1971 وانتخاب السيد ايت احمد أمينا له. ونظرا لمقاطعتها لانتخابات جوان 1990 ودعوتها الشاملة للمقاطعة في

---

[1]-عبد الرحمن برقوق، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، المرجع السابق، ص 99.

[2]-رشيد يوب، المرجع السابق، ص66.

[3]-نفس المرجع، ص66.

مظاهرة نظمتها في غضون الحملة الانتخابية، أين كانت جبهة القوى الاشتراكية تدعو إلى تشكيل مجلس تأسيسي وهو احد مطالبها الجوهرية فقد سمحت الجبهة لحزب الارسيدي بالاستحواذ على رصيدها الشعبي في منطقة القبائل، وكذا بعض إطاراتها التي انضمت إليه. ورغم محاولة الحزب الوصول إلى قاعدة انتخابية خارج منطقة القبائل بقية تلزمه صفة الجهوية التي تأكدت بنتائج مشاركته في المواعيد الانتخابية، حيث حصل على أغلبية الجالس البلدية والولائية في منطقتي تيزي وزو وبجاية في محليات 1997. كما سجل المرتبة الثانية بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تشريعيات 1991 الملغاة.

و تعتبر الافافاس من الأحزاب اللائكية –العلمانية– الرافضة لتطرف الديني والمنادية بإقامة دولة القانون والحريات والعدالة والمساواة، كما تعتبر معارضة مشاكسة لنظام وعضوا نشطا في جامعة سانت ايجيديو، ومن المطالبين بالحوار مع كل الأطراف بما فيها الفيس المحل وتحمل الجبهة مسؤولية استمرار العنف ورفض الانفتاح على المعارضة، وتعد حسين ايت احمد الرجل القوي في الحزب الذي تعود إليه كل الصلاحيات في تعيين وإقالة إطارات الحزب وتحديد سياسته العامة ويتوفر الحزب من الناحية الإعلامية على مجموعة من الصحف أهمها السبيل الديمقراطي، الجزائر الحرة[1] .

**و- حزب العمال PT:**

مارس التروتسكيون الجزائريون نضالهم السري في معارضة النظام مع بداية السبعينيات، أودع حزب"المنظمة الاشتراكية العمالية" (O. S. T) ملف تأسيسه 1989/12/26 والذي تحول لاحقا إلى"حزب العمال" (PT)وذلك بعد انعقاد مؤتمره سنة 1990[2] ويتسم الحزب بنشاط كثيف في المحافل الوطنية، وبموقفه الواضحة والصريحة في معارضة النظام خاصة في المنابر البرلمانية، يتمسك جد بمبادئه التروتسكية لاسيما رئيسته"لويزة حنون"في الدفاع عن البروليتارية ونبذ الخوصصة، غالبا ما يخوض المنافسات الانتخابية ويعتبر من الأحزاب التي تحض بموقع –دائم الحضور تقريبا– ضمن الموكب الصداري الذي تحتله جملة الأحزاب الأكثر فاعلية ونشاط في البلاد .

ومنه يمكن لنا أن نوضح في الجدول الأتي مجموعة الأحزاب السياسية الموجودة في الجزائر لكن بعد اعتماد الأحزاب السياسية رسميا من طرف الدولة الجزائرية:

---

[1]–رابح كمال لعروسي، المرجع السابق، ص61

[2]–إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص ص170–171.

**جدول رقم04: يوضح الخارطة السياسية في الجزائر بعد اعتماد الأحزاب رسميا و المطابقة لقانون الأحزاب مرسوم 09/97، بتاريخ 06 مارس 1997**

| الرقم | اسم الحزب | تاريخ التأسيس | الاتجاه |
|---|---|---|---|
| 01 | التجمع الوطني الديمقراطيRND | 1997/04/03 | وطني ديمقراطي |
| 02 | حركة مجتمع السلم HMS | ديسمبر /1991 | إسلامي عربي إصلاحي |
| 03 | جبهة التحرير الوطنيFLN | 1954/11/01 | وطني إسلامي عربي |
| 04 | حركة النهضةMN | أكتوبر 1990 | إسلامي عربي إصلاحي |
| 05 | جبهة القوى الاشتراكيةFFS | 1963/09/29 | اشتراكي ديمقراطي بربري علماني |
| 06 | التجمع من اجل الثقافة والديمقراطيةRCD | 1989/12/12 | ديمقراطي بربري علماني |
| 07 | حزب العمالPT | 1990/02/26 | يساري تروتسكي |
| 08 | الاتحاد من اجل الديمقراطيات والحريات | ديسمبر 1990 | / |
| 09 | الحزب الجمهوري التقدميPRP | 1990/05/05 | وطني إصلاحي |
| 10 | التحالف الوطني الجمهوري | 1995/05/08 | / |
| 11 | حزب التجديد الجزائريPRA | 1989/11/15 | وطني إسلامي معتدل |
| 12 | الحركة الوطنية للشبيبة الجزائرية | | / |
| 13 | AHDحركة عهد 54 | 1991/05/29 | وطني عربي |
| 14 | جبهة الجزائريين الديمقراطيين | 1990/10/08 | / |
| 15 | التجمع الوطني الجمهوري | | / |
| 16 | الحركة من اجل الديمقراطية والشبيبة | | / |
| 17 | الحزب الوطني من اجل التضامن التنمية PNSDو | جويلية 1989 | / |
| 18 | الحزب الاشتراكي للعمال | أكتوبر 1989 | / |
| 19 | حركة الوفاق الوطني | | / |
| 20 | التجمع من اجل الجزائر | | / |
| 21 | التجمع من اجل الوحدة الوطنية RUN | 1991/07/24 | وطني |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 22 | التجمع الوطني الدستوري | 1991/07/24 | وطني |
| 23 | الحركة الوطنية للأمل MNE | 1999/06/20 | / |
| 24 | حركة الإصلاح الوطني | 1999/01/27 | وطني |
| 25 | الجبهة الديمقراطية | | / |

**المصدر:دليل الجزائر السياسي 2002، الطبعة الثالثة، الفصل الثالث الأحزاب السياسية، ص83.**

وإذا كانت الأحزاب السياسية تشكل أبرز الأطر المشكلة للمجتمع المدني إلا أنها في الجزائر لا تزال تعاني العديد من المشاكل التي تقف أمام فعالية دورها المتمثل في النقاش والحوار وفتح باب تبادل الآراء وكذا تنشيط قضية تعد المحور في العملية الديمقراطية ألا وهي المعارضة فهذه القضية في الجزائر ضعيفة جدا.

**ثانيا:النقابات العمالية:**

إن من أهم أبعاد المجتمع المدني يتمثل في تعدد مؤسساته، فلا يتوقف الأمر عند الأحزاب السياسية بل يتعداه إلى مؤسسات أخرى كالنقابات باعتبارها من أبرز منظمات المجتمع المدني. وشريك اجتماعي فعلي في العملية التنموية[1] وذلك لاعتبارات عديدة منها: موقعها المركزي في العملية الإنتاجية والخدمية، فضلا عن طبيعة العضوية فيها، حيث تضم أكثر الشرائح تعليما في المجتمع، كما أن لها بعدها الداخلي/القومي /العالمي ما يمنحها المزيد من القوة والدعم[2] بالإضافة إلى كون أن التنظيم النقابي تتوفر فيه شروط أفضل للحركة الجماهيرية من بقية التنظيمات الأخرى، أي أن حركة التنظيم النقابي هي أكبر حركة مؤطرة تعبر عن مجمل القوى الوطنية أو الشعبية من أي إطار أو تنظيم آخر، وهي من أهم الأطر تقوية الإحساس بالمواطنة والحفاظ على الوحدة الوطنية[3].

في الجزائر تشكل النقابة* أحد أبرز أطر المجتمع المدني وأقواها، فقد ضمنت جميع الدساتير

---

[1]–أحمد شكر الصبحي، المرجع السابق، ص101.

[2]–حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، المرجع السابق، ص170.

[3]–احمد شكر الصبحي، المرجع السابق، ص ص 102–104.

*__النقابة__ : هي منظمة تجمع أشخاصا يمارسون المهنة نفسها أو العمل نفسه من أجل الدفاع عن مصالحهم المهنية، فمهنة النقابة هي حصرا ومبدئيا الدفاع عن المصالح المهنية للأعضاء، وهذا يطلق عليه ما يسمى بالتخصيص النقابي الذي يقضي أن تمتنع النقابات عن السعي إلى تحقيق الأرباح. هذا من جهة، ويحجم على أن ترسم لها هدف ممارسة السلطة فتتحول بذلك إلى حزب سياسي، كما لا يجوز لتلك النقابات أن تتعامل مع منخرطيها على أسس عقائدية وسياسية .

الجزائرية الصادرة منذ الاستقلال ممارسة الحق النقابي، على اعتبار أن الدستور أسمى قانون في الدولة. ولهذا فقد جعلت الجزائر في مختلف الدساتير"حماية الحق النقابي"إلا أن وضع هذه الأخيرة كان يتصف بالتهميش في ظل دساتير(1963-1976) إلا انه وفي ظل إقرار التعددية فإن دستور 23 فبراير 1989 حرر كل التنظيمات النقابية من أي وصاية سياسية وأي سيطرة واحتكار حزبي استنادا إلى قانون 01-88 المؤرخ في 1988/01/16 والخاص باستقلالية المؤسسات. وفي دستور 1996 فان (المادة 56) منه تنص على أن"الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين"كما تنص على الحماية التي أولاها القانون للحق النقابي ضمن القانون رقم90-14 المؤرخ في 1990/06/02 المتعلق بممارسة الحق النقابي لا سيما في مواده (51)و(53)إلى(57).

ومن أبرز التنظيمات التي توصف بالنقابية هي:

- **الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA**
- **النقابة الإسلامية للعملSIT**
- **اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر**
- **الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين UNPA**

**1-<u>الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA</u>:** إن الاتحاد العام للعمال الجزائريين المشار إليه باختزال"إ. ع. ع. ج":وهو" منظمة نقابية مطلبية حرة ومستقلة من كل وصاية حزبية وإدارية وأرباب عمل الموحدة وديمقراطية بالنسبة لكافة العمال الجزائريين الذين يتقاضون أجرة وما يشبهها، تكون من نتاج عملهم اليدوي أو الفكري ولا يستخدمون غيرهم من العمال لمصلحتهم، والعمال المتعاقدين وطالبي الشغل والعمال المسرحين"[1]ويتمتع الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية[2].

إن الكلام عن هذه المؤسسة يؤدي بنا إلى طرح تساءل حول الجذور التاريخية للإتحاد؟ذاكرين لأهم الأهداف التي يعمل من أجل تحقيقها؟

لقد تم الاعتراف من طرف السلطات الاستعمارية بحق العامل الجزائري في ممارسته للنشاط النقابي وكان ذلك في سنة 1923 وأدى هذا إلى انضمام كافة العمال الجزائريين تحت لواء وصفوف الكونفيدرالية العامة للعمل الفرنسية CGT وهذا لوعودها بالوفاء عن الدفاع عن حقوق

---

[1]-المادة الأولى، النظام الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

[2]-المادة الثانية، المرجع نفسه.

العامل، وبقيت الشرائح العمالية الجزائرية على هذه الحالة. إلى أن ظهر المناضل "عيسات أيدير"*.

الذي قام بتشكيل الاتحاد العام للنقابات الجزائريين UGSA عام 1954ثم تأسس في سبتمبر 1955 اتحاد نقابات العمال الجزائريين USTAوتم الإعلان عنه من طرف الحركة الوطنية الجزائرية التابعة "لمصالي الحاج"عام 1956وفي 24 فيفري 1956 تم تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين برئاسة "عيسات ايدير"[1] ومن ابرز الأهداف التي يعمل الاتحاد على تحقيقها هي:

-الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال، والسهر على تحسين ظروفهم العملية والمعيشية والتصدي ضد محاولات التعسف والاستغلال.

-السهر على تحقيق الديمقراطية بين العمال والفروع النقابية الوطنية، أو نقابات المؤسسات دون تمييز في الجنس والرتبة والانتماء السياسي.

-المساواة في الحقوق، حفظ الحريات العامة (الكرامة).

-عدم التمييز بين الرجل والمرأة وجعل المرأة شريك في العمل النقابي وهذا لتمثيلها نصف الطاقة العاملة في المجتمع.

وبحسب إحصائيات عام 1997 يضم الاتحاد 800 ألف عضو، ويعد النقابة الرئيسية في البلاد، ويضم الاتحاد العام للعمال الجزائريين عشرة قطاعات مهنية وطنية وهي:قطاع الغداء والتجارة وعمال السياحة، وقطاع عمال تجارة المباني، والمعلمين، وعمال المالية، وعمال قطاع الطاقة والبتروكيماويات، وقطاع المعلومات والتدريب والثقافة، وقطاع الصناعات الخفيفة والثقيلة وقطاع الصحة والأمن والنقل والاتصالات الالكترونية[2]ويوجد بعض النقابات المستقلة، مثل نقابة "طياري الخطوط الجوية الجزائرية"، ونقابة"فني الطائرات"، ونقابة المعلمين"، وتقدم اتحاد النقابات المستقلة "بطلب ترخيص إلى وزارة العمل. ويواصل هذا الاتحاد نشاطه من دون أن يكون له أي وضع رسمي[3].

**2-<u>النقابة الإسلامية للعمل(SIT)</u>:** دشن التيار الإسلامي ممثلا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1990

---

*ولد في 1915/06/17كان يشتغل في ورشات الصناعة الجوية منذ 1944من جهة ومسؤولا نقابيا في اللجنة التنفيذية لعمال الدولة التابعة CGTإذ أصبح هذا الأخير يلاحظ الفوارق الاجتماعية والمهنية بين العمال المعمرين والعمال أبناء وطنه في المهنة، الأجر، المعاملة وبدا التفكير في إنشاء مركزية نقابية تحت إشرافه.

[1]-مقابلة مع السيد :فضيل بومنجل، الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، لولاية قسنطينة، يوم 19 مارس 2007.

[2]-ايمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، المستقبل العربي، العدد259(سبتمبر2000)، ص64.

[3]-برنامج إدارة الحكم في الدول، الحكم الراشد"المجتمع المدني" ". . . رغم إقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية "مأخوذ من:http://www. pagar. org/arabic/countries civil. ASP ?cid=5.

نقابة إسلامية للعملSIT في إطار خلق قواعد عمالية خاصة بها، وسعيا منها لاختراق الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ولقد حرصت الجبهة في أن تمثل في داخل هده النقابة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، التعليم، الصحة، السياحة، النقل، الاتصالات)[1].

تمكنت هذه النقابة **(SIT)** بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا، والقيام بعدة إضرابات*مطلبيه خلال الفترة التي ميزت صعود قوى للجبهة الإسلامية للإنقاذ **FIS** بعد نجاحها في الانتخابات السياسية المحلية جوان 1990 علما أن النقابة الإسلامية للعمل **(SIT)**التي تم تعلقها بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في عام 1992 قد أعادت إنتاج نفس علاقة الهيمنة التقليدية بين(السياسي، الحزبي، النقابي) التي عرفتها التجربة الجزائرية، في ثوب سياسي وديني جديد /قديم، لم يقطع صلته كلها بالتجربة النقابية الأحادية المنتقدة وموروثها السياسي والفكري، مضيفا إليها خطابا دينيا عام[2].

3- **<u>اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر</u>**:أسسها الإتحاد العام للعمال الجزائريين **(UGTA)** في عام 1992 في محاولة الحضور على المسرح السياسي، وبهدف مواجهة النفوذ المتنامي لجبهة الإنقاذ والرغبة في التمسك بالطابع الجمهوري العلماني للدولة، وقد انضمت إليها ستة منظمات أخرى تمثل أصحاب العمل، ومدراء في الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان[3]. هكذا ومن دون شك فان المتأمل يجد أن هناك ارتباطا بين العمل النقابي والسياسة[4] خاصة من جانب الاتحاد العام للعمال الجزائريين**(UGTA)**، الذي أصبح طرفا قويا في المعادلة السياسية الجزائرية على حساب دوره النقابي هذا التوجه السياسي للنقابة جعلها في البداية تتصرف كحزب سياسي حيث أصبحت تدلي بآرائها حول كل الإجراءات السياسية[5]وأصبح مشاركا أساسيا في طرح مواقفه أمام القضايا السياسية وتقديم البدائل.

4- **<u>الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين UNPA</u>**: تأسست عام 1953 ومند الاستقلال وحتى عام 1988 ظل تابعا للحزب الواحد FLN، ويضم بحسب إحصاءات 1997 حوالي 700 ألف عضو[6].

**<u>ثالثا:الاتحادات المهنية الجزائرية الرئيسية</u>**

---

[1]-ايمن الدسوقي، المرجع السابق، ص65.

*الحق في الإضراب مبدأ مضمون في الدستور وأيضا في إطار قانون 21 ديسمبر 1991. وقد عرفت حركة الإضرابات في الجزائر منذ 1989 حركية كبيرة يمكن تبيانها من خلال هذه الأرقام(2290 إضرابا عام 1989، و2023 عام).

[2]-هشام عبد الكريم، المرجع السابق، ص135.

[3]- نفس المرجع، ص135.

[4]-حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟إفريقيا الشرق، د. ط، الدار البيضاء، 1997، ص65.

[5]-نفس المرجع، ص65.

[6]-ايمن الدسوقي، المرجع السابق65.

جمعية كبار الموظفين الإداريين، الاتحادات العامة للناشطين اقتصاديا والاتحاد الجزائري للرجال الأعمال، ومن الجمعيات الاقتصادية الأخرى: غرفة التجارة والصناعة الجزائرية، وغرفة التجارة والصناعة الفرنسية في الجزائر. كما أسست في الخارج عدة جمعيات وهيئات جزائرية[1].

**رابعا: الحركة النسوية**

تمثل المرأة نصف المجتمع وأحد مقومات بقائه واستمراره نتيجة لما تقوم به من أدوار التي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن فترة تاريخية إلى أخرى تبعا لطبيعة البناء الاجتماعي ولنظرة المجتمع لمكانتها، فقد احتلت المرأة العربية العاملة مكانة ثانية بعد الرجل في معظم المجتمعات التي كانت ترى في المرأة مجرد ناقلة للعادات والقيم الاجتماعية السائدة في مجتمعنا لأبنائها. لكن هذه الأفكار لم تبقى على حالها نتيجة لما يشهده العالم من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية وصناعية، فقد أفرزت هذه التحولات العديد من النتائج خاصة على تركيبة المجتمعات [2] مما أدى إلى تغير شامل في المراكز والأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة في تغيير النظرة للمرأة ومكانتها إذ أصبحت تشارك الرجل في جميع المجالات والمجتمع الجزائري من المجتمعات التي أعطت للمرأة اهتماما بالغا نظرا لرهاناتها السياسية والإيديولوجية* والاقتصادية. فجاءت القوانين والتشريعات الوطنية تنص على إعطاء المرأة كامل حقوقها الأسرية والسياسية والاجتماعية ومن هما برز دور المرأة في بنائها للمؤسسات المجتمع المدني تنادي من خلالها على ضمان حقوقها بكل موضوعية ومن أبرز هذه الجمعيات والإتحادات النسائية.

1-**الاتحاد الوطني للنساء الجزائرياتUNFA** : لقد برهنت المرأة الجزائرية خلال مرحلة الكفاح المسلح على استعدادها للتضحية والكفاح بشجاعة من أجل الاستقلال الوطني، وتشييد المجتمع الجديد، لقد دفعت ثمنا غاليا من أجل أن تكتسب حقوقها كاملة في بلاد استكملت تحررها، والجزائر تعمل اليوم على تجسيد تطلعات بتوفير الشروط الموضوعية التي تساعد على أن تتبوأ مكانتها في المجتمع لتهدف

---

[1]-إسماعيل قيرة، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002، ص06.

[2]-منصوري سميرة، اتجاه الطلبة الجامعيين نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، قسنطينة، 2000، ص11.

*__الإيديولوجية__ :كلمة يونانية تعني جزء من الدراسات الإنسانية التي تبحث في طبيعة الفكر ونشأة الصورة العقلية عند الإنسان، وتستخدم هذه الكلمة لغويا بمعنيين:احدهما عام والأخر خاص، المعنى العام يعني مجموعة من المفاهيم، أو طريقة التفكير المميزة لفرد أو جماعة، أو أسلوب لتفكير المميز أو جماعة أو أسلوب للتفكير الذي تتميز به طبقة أو فرد، المعنى الخاص يعني نظرية معينة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يسير عليها مجتمع معين، وتؤثر هذه النظرية بطبيعة الحال في تصرفات كل إنسان يعيش في المجتمع الذي تطبق فيه تلك النظرية. للمزيد من التفاصيل أنظر"بشير خلدون" ماهي الإيديولوجية محاضرة ألقاها في ملتقى الإعلام والإيديولوجية، بنادي الصحافة بالجزائر العاصمة، المنعقد 13/12 ماي1984.

إلى تمكينها من الاندماج الفعلي في مسيرة التنمية حتى تضمن مساهمة ملايين النساء الجزائريات، اللائي يشكلن طاقة هائلة للاقتصاد الوطني وحتى يستطيع الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات القيام بمهامه كاملة، والاستجابة لمتطلبات التطور والإسهام في تنظيم الأسرة والمجتمع، يتعين على الحزب والأجهزة الحكومية التنفيذية في الدولة أن تعمل على توفير كل الشروط الضرورية المادية منها والمعنوية الكفيلة بضمان السير الطبيعي للإتحاد في مختلف المستويات ومن أبرز الأهداف التي تعمل من أجل تحقيقها هي:

-حق المرأة في التعليم والعمل.

-المساواة بين الرجل والمرأة .

-ترسيخ حقوقها في جل الميادين السياسية والاجتماعية والدفاع عنها.

-توعية الشرائح المختلفة وتعريفها للدور البارز الذي تلعبه المرأة في تفعيل وتكريس المجال الديمقراطي.

-إعطاء المرأة الفرصة في إبداء رأيها اتجاه القضايا المهمة.

بالإضافة أن المرأة الجزائرية تشهد تحولات في أوضاعها ومراكزها من خلال تأسيسها للأحزاب والجمعيات وغيرها من الأمور التي تشاركها في الحياة العامة للمجتمع. إذ شكلت النساء الجزائريات أكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة السياسية والمدنية، وتشارك هذه المنظمات غيرها من المنظمات غير الحكومية في أنشطتها المتعلقة بأوجه الحياة الجزائرية كافة، وبخاصة تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان [1]و بالرغم من تواجد التنظيمات النسوية المتعددة، والتي منها من يدافع عن حقوق المرأة وحريتها، وتريد التقدم والترقية للعنصر النسوي من خلال مطالبتها بإدماج وإشراك المرأة في المجتمع وإكسابها المكانة اللائقة، خاصة تلك الجمعيات النسوية العلمانية[2] والجمعيات الخيرية النسائية والجمعيات والاتحادات التابعة لأحزاب المعارضة مثل:الإتحاد النسائي التابع لجبهة القوى الاشتراكية أو التابع لحركة مجتمع السلم أو حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية. إلا أن الشواهد المتوفرة تشير إلى عدم الاستخدام الأمثل والعقلاني لهذه القوى بسبب انقسامها التنظيمي والإيديولوجي، فهي موزعة بين أحزاب أو نقابات مهنية متباينة[3]مما يؤدي إلى عدم فعاليتها بسبب عدم قدرتها على التكيف مع المحيط الجديد المطبوع بأزمة متعددة الأشكال، لتفقد بذلك حضورها لصالح أشكال جديدة من الحركات الاجتماعية كما أنها تتميز بعدم تجانسها من الناحية السوسيولوجية والتنوع في أشكالها

---

[1]-أيمن الدسوقي، المرجع السابق، ص66.

[2]-هشام عبد الكريم، ص 145.

[3]-أيمن الدسوقي، المرجع نفسه، ص67.

التعبيرية[1].

**خامسا: <u>الجمعيات الثقافية</u>**

وهدفها الحفاظ على الثقافة الجزائرية والأمازيغية. ولعل من أكبر الجمعيات المحافظة على اللغة العربية للدفاع عن اللغة العربية برئاسة"عثمان سعدي"وكذلك الحركة العربية الجزائرية التي تأسست عام 1997 برئاسة "بكوش عبد الحفيظ"، ومن أهم مبادئها حسب بيان تأسيسها "نحن جزائريين عرب على اقتناع تام بأن الوضع في الجزائر ليس مشكلة اجتماعية فقط، بل أنه مشكلة عرقية وثقافية بين العرب والبربر، والفرانكفونيين لذلك قررنا تأسيس حركة جديدة ينظم إليها الجزائريين العرب الغيورين على عروبتهم[2].

أما فيما يخص الجمعيات المحافظة على اللغة البربرية نجد الحركة الثقافية العربية **M. C. B** وتتواجد في منطقة القبائل وتهتم بالحفاظ على الهوية البربرية، وتبدو هذه الحركة متداخلة نوع ما مع الأحزاب السياسية وتتجه نحو المزيد من التنازل للعمل السياسي[3].

**سادسا:<u>الجمعيات التطوعية والطرق الصوفية والأخويات الدينية:</u>**

حيث ارتفع عدد الجمعيات التطوعية من12 ألف جمعية العام 1989مالى 40 ألف جمعية في العام الموالي. أما فيا يخص الطرق الصوفية والأخويات الدينية فنجدها تتنوع: من الطريقة القادرية، الطريقة الشاذلية، والطريقة التيجانية وغيرها كثير، وقد أصبح للزوايا دورا حساسا في المسار الديمقراطي الجزائري[4].

**سابعا: <u>جمعيات حقوق الإنسان</u>**

يقصد بها بشكل أساسي منظمات حقوق الإنسان والتي لا تحظى بالرضا من طرف السلطة باعتبار أنها تمس مجالات ظلت الدولة تعتبرها ضمن اختصاصاتها التي لا يمكن أن تقتسمها أو تتنازل عنها لأي تنظيم لا ينتمي إلى أجهزة الدولة، وقد تأسست جمعيات عدة لحقوق الإنسان في الجزائر، أهمها:

**1-<u>الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان</u>[5]**: La linge Algérienne pour la défense

---

[1]-هشام عبد الكريم، المرجع نفسه، 145.

[2]-أيمن إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص67.

[3]-انظر خالد عمر بن قفه، بربر الجزائر، تدمير ذاتي وحضور إعلامي، في سعد الدين إبراهيم مشرف، الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوي السادس1999، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة1999، ص ص 85-86.

[4]-عبد الرحمان برقوق، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، مداخلة من أعمال الملتقى الوطني الأول حول:التحول الديمقراطي في الجزائر، المنعقد يومي 11/10 ديسمبر بجامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، 98.

[5]-رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2002 ص 91.

des droits d'homme والتي تأسست سنة 1989، تنشط في مجال حقوق الإنسان وخاصة الدفاع وحماية حقوق الإنسان في الجزائر ترصد الانتهاكات، إعلام الرأي العام المحلي والخارجي. كما تدعو إلى احترام وضمان الحقوق المدنية والسياسية للمواطن في ظل دولة القانون والحق.

**2-الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان**[*]:La ligne Algérienne des droits de l'homme

وهي رابطة تنشط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان واحترام الحريات الفردية والجماعية، ترصد المحاكمات والانتخابات، ترصد انتهاكات وتدافع عن ضحايا عدم احترام حقوق الإنسان، [1]ومن أهم

نشاطاتها تفاعلها مع الأزمة[**] الجزائرية في حجمها السياسي والقانوني وذلك بسعيها للدفاع عن المعتقلين والتجاوزات التي ارتكبت خلال حوادث أكتوبر وما بعدها[2]

---

[*]الرابطة تحتفظ بعلاقات مع العديد من المنظمات الدولية ولها صفة مراقب في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان، والشعوب وهي عضو في المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

[1]- المرجع السابق، ص 90-91.

[**]**الأزمة** : يعود مفهوم الأزمة (Crise ) إلى الفكر اليوناني القديم الذي يقصد بها نقطة تحول في الأمراض الخطيرة والقاتلة,كما ورد استخدام هذا المصطلح باللغة الصينية في شكل كلمتين ( Wet Ji ) أولاهما تعبر عن الخطر، والثانية عن الفرصة التي يمكن استثمارها لدرء الخطر من خلال تحويل الأزمة وما تنطوي عليه من مخاطر إلى فرص لإطلاق القدرات الإبداعية لاستثمار هذه الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة.

- إدريس لكريني، " إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول:مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية "، **المستقبل العربي**، عدد 247 ( جانفي 2003)، ص 29.

وقد اعتاد العديد من محللي الأزمة على تعريف هذه الأخيرة بدرجة التناحر في العلاقات أو بدرجة العنف في التعبير عن المطالب، وحسب John . W. Burton " فالأزمة هي نتاج أبعاد احتكاك الأطراف " .

- John . W. BURTON , **Global Conflicts : The domestic Sources of International Crisis** , Wheatsheaf books L T D first – published , 1984 , p 133 .

وقد عرفت الأزمة بأنها حد تبلغه التناحرات، تؤدي إلى تعطيل سير النظام أو تحول دون تأديته لوظيفته أو لإحدى وظائفه.

- فؤاد نهرا، "مفهوم الأزمة في النظام العالمي الجديد "، **معلومات دولية**، السنة السادسة عدد 57 ( صيف 1998)، ص6، 7.

و يعرف John Spanier الأزمة بأنها :" تنتج دائما ما يسمى بالشدة، لأن هناك سرعة في تنفيذ الفعل ".

- John SPANIER , **Games Nations Play** , Congress Quarterly press , Seventh edition , 1990 , p 277 . =

=- مسعود شوية، "دور الاتحاد الأوربي في إدارة الأزمات"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر:جامعة منتوري، قسنطينة، ( غير منشورة )، 2004- 2005، ص12. انظر مذكرة هشام عبد الكريم ص102.

2-نادية خلف، المرجع السابق، ص133.

**3-المرصد الوطني لحقوق الإنسان:**قامت الحكومة بتأسيسه سنة1992[1]و هذا ما دفع الكثير إلى اعتباره من التنظيمات الرسمية وليس كمكون من مكونات المجتمع المدني الجزائري لأنه يفتقد إلى أهم عنصرين يقوم عليه المجتمع المدني (الطوعية، الاستقلالية) وهذا بخلاف الجمعيات الحقوقية الأخرى[2]ومهمة المرصد تقديم التقارير إلى السلطات الرسمية حول انتهاكات حقوق الإنسان تتضمن توصيات الحكومة[3].

**ثامنا:الإعلام**

مما لا شك فيه أن الإعلام ركيزة أساسية في مسار التطور والتنمية والتقويم الذي تنتهجه الأنظمة السياسية بغية مواكبة التقدم الحاصل من حولها، وكذا الاضطلاع بمهمة منح المجتمع آليات جديدة تساعده على التكيف مع أزماته ومشاكله، غير أن هذا الدور ينبغي أن يعطى له الإطار القانوني السليم حتى تحدد الصلاحيات وترسم الآفاق لعمل إعلامي رشيد. والجزائر لم تتخلف عن هذه الحقيقة، بل أخضعت الممارسة الإعلامية إلى جملة من النصوص والقوانين، غير أن مرحلة ما بعد الاستقلال من(1962-1988) كان الإعلام جزءا لا يتجزأ من تصور السلطة، إلى أن جاءت أحداث أكتوبر 1988 التي عجلت من صدور قانون الإعلام 1990 الذي أقر التعددية الإعلامية على غرار التعددية السياسية. وينص قانون سنة 1990على أن حرية التعبير يجب أن تكون في إطار احترام"الكرامة الفردية، وضرورات السياسة الخارجية والدفاع الوطني" وأصبح الإعلام بذلك شريكا مهما في الدولة في إرساء القواعد الديمقراطية من جهة والاعتراف بالقضايا المهمة التي تريد منظمات ومؤسسات المجتمع المدني تفعيلها أو تنشيطها وهذا عن طريق المساندة الكتابية وتعريف المواطن بجملة النشاطات التي يقوم بها المجتمع المدني بواسطة القلم الحر والمستقل إذ يعتبر هو أيضا من مؤسسات المجتمع المدني الذي يؤكد دوما على قيم الحوار والتسامح والتراضي على حلول وسط من خلال وسائل التنافس السلمية التي هي أساس الثقافة المدنية. [4]

مع مجئ الديمقراطية التعددية الحزبية وحرية التنظيم، كان التيار الإسلامي أكثر التيارات تأهيلا يحتل المواقع الأمامية في قيادة الجماهير الطلابية، من أجل إعادة بناء الحركة الطلابية، لكن السلطة السياسية بعد أحداث أكتوبر 1988 تعاملت مع الطلبة بتجاهل، ومنعتهم من حقهم النقابي، وحرمتهم من الإمكانيات المادية. وتجاهل الإعلام تحركاتهم ونشاطهم ونشاط منظماتهم، وحاولت في مرات عديدة

---

[1]-علاقة الدولة المجتمع المدني في الجزائر، مأخوذ من:http://www. awfarab. org/page/jaz/2004/a. htm

[2]-نادية خلف، المرجع السابق، ص133.

[3]-علاقة الدولة بالمجتمع المدني، نفس المرجع.

[4]-انظر:المجلة الصحفية التابعة للجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق بدور الإعلام في تعريف المواطن بنشاطات المجتمع المدني في الجزائر الملحق رقم 05.

منعهم من التحرك داخل الجامعة بحجة إبعاد السياسية عن الجامعة، ولقد استعملت السلطة السياسية الجزائرية وسائل عدة لترويض، أوإدماج الحركة الطلابية منها:

- ❖ إغراق الطلبة في المشاكل البيداغوجية والاجتماعية، وملأ أوقاتهم بحشو كبير في البرنامج الدراسي.
- ❖ التضييق على الطلبة ذوي التوجه الإسلامي، لكونهم يحملون فكرة الرفض والرغبة في التغيير.
- ❖ بث القطيعة والخلاف بين الطلبة والأساتذة، وبين الطلبة والإدارة.
- ❖ سياسة تهميش الطالب وحرمان المنظمات الطلابية من الإمكانيات المادية ومن حقها في التواجد القانوني أي الشرعية القانونية في ممارسة العمل النقابي.

لكن التساؤل الذي يبقى مطروحا، لماذا كان التعاون بين الطلبة والسلطة السياسية حول مشروع التحرر الوطني؟ولم يتم بينهما حول المشروع التنموي الديمقراطي حيث صار الصراع بينهما؟ثم أنه ليس من مصلحة وجود هذا الصراع فللحركة الطلابية دور يجب أن تؤديه وتمكن من أداءه للحفاظ على مصالح الوطن. وفي دراستنا هذه سنقتصر على ثلاثة منظمات طلابية ذات أهمية كبيرة، وهي:

**تاسعا:<u>المنظمات الطلابية</u>.**

**1-<u>الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريينUNEA</u>**

هي منظمة مستقلة نظاميا وماديا، وتعتبر امتداد للحركة الوطنية الجزائرية التي يرجع تاريخها إلى 1912 بقيام رابطة الطلبة لشمال إفريقيا والتي تفرع عنها في سنة 1956"الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين"والذي تحول بعد الاستقلال عام 1964 إلى"الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين" الذي حمل مبادئ 1 نوفمبر 1954[1] ومن المبادئ التي استمدها**UNEA** من قيم الثورة التحريرية الجزائرية وأهمها:

-الدين الإسلامي -الوحدة الوطنية-الحفاظ على الاستقلال الوطني.

-اللغة العربية هي اللغة الوطنية-تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن ابرز ادوار وأهداف **الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين** التي وجد من أجلها ويريد تحقيقها هي:

---

[1]- الصيد حاتم، الإشاعة والرأي العام الجامعي، دراسة ميدانية ببعض معاهد جامعة منتوري، قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في عل اجتماع التنمية، 2001، ص165.

1-الدفاع عن مصالح الطلبة المادية والمعنوية.

2-الدفاع عن ديمقراطية التعليم.

3-السعي إلى تنشيط الحياة الجامعية وجعلها منبرا للعلوم والثقافة والإبداع.

4-ربط الجامعة بالمحيط الاجتماعي.

5-تحسين الخدمات الجامعية والاجتماعية للطالب، وجعل الطالب ديمقراطيا حرا في إبداء رأيه[1].

**2-<u>الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين</u> <u>La ligne National des Étudiants Algériennes</u>**

**:**هي هيئة طلابية مستقلة تهتم بمختلف القضايا الطلابية والجامعية داخل الوطن وخارجه، وتتشكل من الطلبة والطالبات لمرحلتي التدرج وما بعد التدرج، وكذلك طلبة الأقسام النهائية من التعليم الثانوي، تأسست الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين يوم30 أكتوبر يوم 1988بجامعة قسنطينة وعقدت مؤتمرها التأسيسي 12 أكتوبر 1990بجامعة الجزائر.

**-<u>مبادئ الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين:</u>**

1-الانطلاق في الممارسة الطلابية من الشخصية الجزائرية الوطنية الأصيلة.

2- اعتماد المطالبة الجادة مع الجهات الوصية.

3-اعتبار الوحدة الطلابية مادة قوة وضمانة للبقاء.

4-الاستقلالية في المواقف والآراء القرارات.

5-مناصرة القضايا العادلة في العالم[2] .

ومن أبرز الأهداف التي تعمل الرابطة الطلبة الجزائريين للدفاع عنها وحمايتها:

-الدفاع عن حقوق الطلبة المادية والمعنوية والسعي لحل مشاكلهم البيداغوجية والاجتماعية.

-المساهمة في تمكين الطلبة من رفع مستوى تحصيلهم العلمي والثقافي.

-إقامة علاقات التعاون مع المنظمات الطلابية المغاربية والعربية والعالمية.

-الدفاع عن حرية الرأي والتعبير في الوسط الطلابي في إطار احترام ثوابت الأمة:(الدين الإسلامي، اللغة العربية، الوحدة الوطنية).

---

[1]- نفس المرجع ، ص165.

[2]- المرجع السابق، ص166.

-التنسيق مع الهيئات الأخرى في القضايا المشتركة، بما يتماشى ومبادئ الرابطة.

**3-<u>الاتحاد العام للطلاب الحر: UGEL</u>**

إن نشأة الاتحاد العام الطلابي الحر تم عبر مراحل حيث كان الإعلان عن أول نواة 11 نوفمبر 1988وهذا بالمعهد الوطني للصناعات الخفيفة ببومرداس، ويمكن تلخيص تعريف الإتحاد بما يلي:

**<u>الإتحاد</u>:**الذي يعني توحيد كلمة الطلبة وتوحيد صفوفهم.

**<u>العام</u>:**الذي يعمل على المستوى الوطني ويتحرك عبر هيئاته القاعدية الجهوية والمحلية والوطنية.

**<u>الطلابي</u>:**الذي ينصب اهتمامه أساسا حول قضايا الطلبة ومعالجة مشكلاتهم.

**<u>الحر</u>:**الذي يهدف إلى جعل الحرية صفة لازمة، وممارسة داخل هياكله بحرية التعبير، حرية النقد، حرية الترشيح والانتخابات، حرية صنع القرار على مستوى المعاهد والجامعات.

يسعى الاتحاد الطلابي الحر على تكريس وتفعيل الديمقراطية وجعلها القضية المحورية له وهذا وفق الأهداف التالية:

-توحيد صفوف الطلبة وتجميعهم.

-المساهمة في رفع المستوى العلمي للطلبة.

-صبغ شخصية الطالب بصفة الأصالة.

-تطوير الحركة الثقافية.

-الدفاع عن حقوق الطلبة المادية والمعنوية.

-ربط وتمتين العلاقات مع المنظمات الطلابية في العالم.

- التعاون بين الطلبة الجزائريين بالداخل والخارج.

-مساندة وتدعيم القضايا العادلة في العالم.

وكهذا سيساهم في النهاية بصقل شخصية الطالب وجعل الطالب يحس بأهمية دوره داخل الجماعة

وخارجها في تحقيقه لفكرة الديمقراطية والحرية[1].

ولقد لعبت كل هذه القوى الطلابية التي تضم أفراد ينتمون إلى مختلف التيارات السياسية، دورا مهما في تنشيط فعاليات المجتمع المدني، خاصة مع تطور عدد الطلبة وازدياد عدد الجامعات الجزائرية، رغم ظهور الكثير من المنظمات الطلابية، فالمميز للحركات الاجتماعية الجديدة أنها لم تعول كثرا على الحركة الطلابية[2]وذلك بسبب التدهور الكبير الذي لحق بمكانة الطالب في المجتمع الجزائري جراء البطالة وانسداد الأفاق المهنية والاجتماعية، بالإضافة إلى التهميش المادي والمعنوي الممارس من طرف السلطة على هذه الفئة، التي يغلب عليها طابع عدم الانسجام.

نظرا لكثرة عدد الجمعيات والمنظمات الوطنية وعدم إمكانية ذكرها جميعا نكتفي بإيراد بعض منها على سبيل المثال، مصنفة حسب مجال نشاطاتها:

-منظمات العمال والمهن الحرة والفلاحين.

-منظمات أرباب العمل.

-منظمات اجتماعية وثقافية وإنسانية.

وهذا التصنيف الغرض منه هو التمييز بين هذه المنظمات حسب النشاط الأكثر وضوحا بالنسبة إليها والذي يعتبر الأساسي في إنشائها، مع انه يمكن لمنظمة مهنية أن تقوم بنشاط اجتماعي أو ثقافي إلى جانب نشاطها المهني.

**<u>منظمات العمال ولمهن الحرة والفلاحين:</u>**

الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ويشمل قطاعات مختلفة مثل:

*الفدرالية الوطنية لعمال الطاقة.

*الفدرالية الوطنية لعمال التربية.

*الفدرالية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي.

*فدرالية عمال المالية.

---

[1]-مقابلة مع رئيس الاتحاد العام الطلابي الحر السيد زقرور بجامعة منتوري قسنطينة حول الحديث على دور الاتحاد العام الطلابي الحر كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني داخل الحيز الجامعي وخارجه يوم الاثنين 19 أفريل 2010 على الساعة 14:00.

[2]-نفس المرجع.

*اتحادية عمال السكة الحديدية.

*اتحادية عمال البناء.

**نقابات عمالية حرة، مستقلة عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين وتشمل قطاعات مختلفة** مثل:

*الاتحاد الديمقراطي للعمال.

*النقابة الحرة لعمال(الكهرباء والغاز) "كنغاز".

*النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية "سناباب".

*نقابة عمال النسيج.

*النقابة الحرة لعمال الصيانة بالخطوط الجوية الجزائرية.

*نقابة عمال بترول حاسي مسعود.

*الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين.

*النقابة الوطنية لأعضاء الصحة العمومية.

هذه النقابات الحرة كونت فيما بينها "الكنفدرالية الوطنية للنقابات الحرة"التي تأسست بتاريخ 8/سبتمبر/1995.

**المهن الحرة:**

*النقابة الوطنية للصحافيين الجزائريين.

*الاتحاد الطبي الجزائري.

*الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية.

*المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

*اتحاد المهندسين المعماريين.

*الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين.

وغيرها من الاتحادات والنقابات المهنية في مجالات مختلفة في المحاماة والتوثيق.

**منظمات الفلاحين:**

*الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين.

*اتحاد الفلاحين الأحرار.

*جمعية الفلاحين المؤممين.

**منظمات أرباب الأعمال:**

*الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل.

*الاتحاد الوطني للمقاومين العموميين-(القطاع العام).

*الاتحاد العام للمقاولين الجزائريين-(القطاع الخاص).

*الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين.

*الكنفدرالية العامة للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين.

*جمعية الناشرين الجزائريين.

*جمعية رؤساء المؤسسات الخاصة.

*الفدرالية الجزائرية لمسيري المؤسسات المحلية.

*جمعية النساء المقاولات.

*الفدرالية الوطنية لوكالات السياحة والسفر. . . الخ.

**بعض المنظمات الاجتماعية والثقافية والإنسانية:**

*المنظمة الوطنية للمجاهدين.

*المنظمة الوطنية لأبناء المجاهدين.

*المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء.

*التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء.

*جمعية أرامل وأبناء الشهداء.

*الجمعية الوطنية للمحكوم عليهم بالإعدام.

*اتحاد الكتاب الجزائريين.

*جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

*الجمعية الوطنية للدفاع عن اللغة العربية.

ومنه فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا ماهي جملة الأدوار والوظائف التي يريد تحقيقها المجتمع المدني الجزائري بمختلف هذه الأطر والتشكيلات التي تم التعرض لها في المطلب الأول من الفصل الثالث من

.الدراسة؟

**المطلب الثاني: دور المجتمع المدني الجزائري.**

إن حرية التجمع من الحريات الجماعية الأساسية في المجتمع المعاصر، لما للحركة الجمعوية من دور تلعبه في مختلف ميادين الحياة اليومية، بحيث تقوم الجمعيات بتأطير المجتمع وتجنيده للقيام بنشاطات مختلفة في شتى الميادين الاجتماعية والتربوية والثقافية والدينية. . . الخ، كما تقوم أطر المجتمع المدني بأعمال ذات منفعة عامة وبأعمال خيرية ومع تطور المجتمع وبروز الديمقراطية وحرية التعبير أصبحت الجمعيات –المجتمع المدني– تشكل إطارا للتشاور والحوار والمخاطبة مع السلطات العمومية.

فمن الدور التقليدي المتمثل في الأعمال الخيرية وأعمال المنفعة العامة، أصبحت الجمعيات تلعب دورا في الحياة السياسية وفي الميدان الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما أدى إلى تغير دور المجتمع المدني –الجمعيات–في العالم المعاصر، إذ أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1]الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10ديسمبر1948، بالنص صراحة على حرية الاجتماعات والتجمع في المادة20 منه وكذلك الاتفاقات الدولية الأخرى[2] وكرس ذلك على المستويات الإقليمية[3]، كما أصبح مبدأ حرية الأشخاص في إنشاء الجمعيات، مجسدا في دساتير الدول المعاصرة.

حذت الجزائر حذو غيرها من الدول، فنجدها قد كرست في جل دساتيرها وقوانينها حق الأشخاص في إنشاء الجمعيات، وبذلك في جل دساتيرها وقوانينها.

ومع دخولها التعددية السياسية سنة1989واقتصاد السوق، فتح الباب واسعا لتكوين الجمعيات –– المجتمع المدني–التي أصبحت تنشط في كل الميادين، وازداد عددها، خاصة وأن الدولة تشجع تكوين هذه الجمعيات، نظرا لما تمثله من أداة لتوجيه المجتمع وترقيته، وربط العلاقات بين السلطة والإدارة مع المجتمع.

وفي ظل التوجه الحديث للسياسة الجزائرية، نحو تبني النظام الليبرالي، حدثت تغيرات جذرية في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية، أصبحت

---

[1]–أنظر المادة 02 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

[2]–أنظر إتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، سنة 1966 والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1976/03/23.

[3]–انظر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، الصادرة عن المجلس الأوروبي بتاريخ 1950/11/04، وكذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادرة عن الدورة السادسة عشر لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات العضوة في منظمة الوحدة الإفريقية، المنعقد في ليبيريا، بتاريخ17الى1979/07/20.

معها بمثابة قطيعة مع النظام الاشتراكي السابق، الذي كانت تعتمد فيها الدولة الجزائرية على المنظمات الجماهيرية التي من خلالها التكفل بالمشاكل الاجتماعية والثقافية للمواطنين ولكنها انتهت مع ذلك النظام.

ومع التغيرات، كانت الجمعيات المدنية البديل للمنظمات الجماهيرية في ظل النظام الليبرالي الجديد، حيث كانت في مقدمة اهتمامات الدولة الجزائرية للارتقاء بدورها وتمكينها من المشاركة في تسيير الشؤون العمومية، تجسيدا لمبادئ الديمقراطية التي تكون بمقتضاها"السيادة والسلطة في الدولة للشعب، وتمارس بواسطة أو بموافقة ورضا الشعب وفي خدمة الوحدة. . . وكأسلوب ممارسة سلطة صناعة القرارات في الدولة[1].

فالديمقراطية تعتبر كمشروع حضاري تتبناه الدولة الجزائرية اليوم في سياستها الحديثة، وذلك من خلال دعم وتشجيع وتطوير الحركة الجمعوية محل دراستنا، وتوسيع أدواره لبناء مجتمع مدني، في إطار الديمقراطية التي أصبحت خيارا لا رجعة فيه، وأسلوب حضاري لايمكن الاستغناء عليه، لأنها الوسيلة المثلى في إختيار نموذج الدولة التي تنبع من إرادة الشعب في ظل التعددية السياسية التي يعرفها النظام السياسي الجزائري، منذ صدور دستور 23 فبراير1989، فهذا الدستور أدى إلى التفتح على النهج الديمقراطي، وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي والمدني، التي يلجأ المواطنون إلى تكوينها لطرح مشاكلهم ومعاناتهم المختلفة على السلطات العمومية في الدولة، حيث أصبح تشكيل الجمعيات يتزايد يوما بعد يوم في ظل تشجيع الدولة للحركة الجمعوية وازدهارها[2]، هذه الجمعيات التي أصبحت تتعامل معها السلطات العمومية على كل المستويات.

وإذا كنا قد تطرقنا في الفصل الأول إلى جملة الأدوار والوظائف التي جاء المجتمع المدني بمختلف تنظيماته لتحقيقها، فإن الدراسة هنا تريد أن تركز على مجموعة أخرى من الأدوار التي تريد الدولة الجزائرية تحقيقها أو أنها تولي لها اهتماما متزايدا في مرحلة التعددية السياسية والانفتاح الديمقراطي وهي:

---

[1]-عمارعوابدي، مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقاته في النظام الإداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص15.

[2]-أنظر المادة 43، من الدستور الجزائري، لسنة 1996، الجريدة الرسمية، العدد61، المؤرخة في 1996/10/16.

**أولا:<u>المجتمع المدني والاستقرار* السياسي</u> .**

إذا عرفنا أن الديمقراطية هي مشاركة الشعب في الحكم والسلطة لاختيار ممثليه في مؤسسات هذه السلطة لإيصال حقوقه ومتطلباته إليها، ومن هنا نعرف ما لذلك من أهمية لحضور تأثير الشعب في صنع القرار، ولكن هذا التأثير يحتاج إلى حالة من الأمن والاستقرار تجعل المواطن واثقا من نفسه مطمئنا عندما يبدي حقه السياسي وإبداء رأيه[1]. إن الاستقرار السياسي يمثل مطلبا أساسيا يقتضيه نجاح الجهود التنموية، فما يشكل في ذات الوقت غاية لعملية التنمية السياسية[2]. وتشير ملاحظة الواقع السياسي للجزائر أنها عانت بشدة من أزمة الاستقرار السياسي .

في الحقيقة أن للاستقرار السياسي مقومات أساسية لا بد من تحقيقها حتى يمكن الحديث عن استقرار سياسي حقيقي، ومن خلال تحليل هذه المقومات المتحكمة فيه، يمكن التساؤل عما إذا كان لمنظمات المجتمع المدني دورا في تحقيق الاستقرار السياسي بالجزائر؟وما هي صور ذلك؟.

تلعب منظمات المجتمع المدني عموما دورا أساسيا ومميزا في تدعيم قدرات النظام السياسي في مواجهة الأزمات المختلفة، ومنها أزمة الاستقرار السياسي، لما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بين الفرد والنظام، وهذا من شأنه تفعيل مقوم الاستقرار السياسي. المجتمع المدني يسمح بتوفير المرونة والسلاسة والشفافية في التعامل مع المطالب المجتمعية، مما يساعد النظام السياسي على منحه أكبر قدرة لمعالجة تلك المطالب، وبالتالي تجنب التعبير عن المطالب بطرق غير سلمية، وامتصاص حالات الغضب والاحتقان الاجتماعي والسياسي، وفتح الباب للتنفيس عنها سلميا بالتعبير عن الرأي العلني وتعميق مفاهيم العمل المؤسسي، وتأكيد مقدرة المجتمع على التنظيم الذاتي والعمل الجماعي، وبالتالي تجنب التعبير عن المطالب بطرق غير سلمية[3].

نلاحظ أنه بسبب أزمة الاستقرار السياسي التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي وما استتبع ذلك من ممارسات قمعية من طرف السلطة وما صاحبه من تغييب للمجتمع المدني في تلك المرحلة، فقد كان دوره جد ضعيف في تفعيل الاستقرار السياسي. وذلك بسبب أساليب الممارسة التي

---

*الاستقرار ( **Stability** ): كلمة توحي بالثبات والسكون ومن ثم فعدم الاستقرار ( Instability ) هي زوال هاتين الحالتين، وعلى الرغم من أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي ( Political Instability) هو مفهوم نسبي فإنه كثيرا ما يستخدم للإشارة إلى حالة من النفور السياسي، أي عدم رضا الجماهير على مؤسسات النظام السياسي في المجتمع، إما لعدم قدرتها على مواجهة متطلبات وحاجات المجتمع أوعدم قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة.

[1]- هشام عبد الكريم، المرجع السابق، 208.

[2]–أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دارالجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص73.

[3]–علي الدميني، المرجع السابق .

كانت سائدة آنذاك، من طرف السلطة والمؤسسة العسكرية التي كان تعاملها مع الأزمة تعاملا أمنيا على أبعد الحدود. رغم المحاولات الكثيرة من طرف فعاليات المجتمع المدني، ودعوتها لتبني الأساليب والطرق السلمية – التي تعتبر من صميم عملها ومقوماته – لتجاوز الأزمة واستعادة الأمن والاستقرار.

الملاحظ في هذه الفترة أن المجتمع المدني رغم غيابه عن الساحة إلا أنه ساهم خاصة من طرف المنظمات السياسية (كجمعيات حقوق الإنسان) في تدعيم الاستقرار السياسي وذلك من خلال مشاركته أو إشرافه على العديد من مبادرات الحوار في بداية المرحلة، واتخاذها لمواقف مساندة ومدعمة لمساعي الوئام والمصالحة، بعد ذلك. [1]

تساعد منظمات المجتمع المدني أيضا على دعم الاستقرار السياسي بشكل مقبول، وذلك بالعمل على توفير البيئة الثقافية السياسية الحديثة التي تهيئ المجتمع لهذه النقلة المهمة، مما يعزز فرص التطوير السياسي السلمي، ويحافظ بالتالي على الاستقرار السياسي. لكن ما تنطوي عليه البيئة الاجتماعية الثقافية في الجزائرلا يسمح بالحديث عن دور فعال للمجتمع المدني خاصة في ظل مجتمع يعاني من مشكلة الهوية والتعددية السياسية. [2]

رغم هذا الوضع، وفي اتجاه إحتواء عناصر الأزمة السياسية، فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في ترسيخ القناعات والممارسات بأهمية الاختلاف وإقرار مبدأ التعددية، وتيسير إمكانية إندماج الأفراد المنحدرين من مناطق وشرائح مختلفة في إنجاز أعمال ومشاريع مشتركة، والقضاء على ترسبات التفرقة المناطقية والطائفية والفئوية. وهذا ما يظهر جليا في تغيير عدد كبير من الحركات الاجتماعية لأساليبها في التعبير عن المطالب، والمشاركة في الحوار وتغليب طرق التفاوض والضغط السلمي[3] كلها مؤشرات تؤكد على تغير طفيف وتحسن نحو إرساء ثقافة مدنية تساعد على عودة الاستقرار السياسي والمجتمعي.

كما رأينا سابقا فإن مساهمة المجتمع المدني في توفير آليات تضمن سير الحياة الاجتماعية والسياسية القائمة على الحركة في ظل القانون والمؤسسات، ووجود ديمقراطية حقيقية قائمة على التداول السلمي للسلطة، من شأنه تعزيز الاستقرار السياسي، فوجود صحافة حرة، وحضور جمعيات ونقابات ومنظمات فاعلة يشكل جبهة مطلبية واسعة تسهل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العدالة. ولكن بالمقابل فإن

---

[1]–بوجمعة غشير، "ملف الإصلاح يجب أن تتولاه مؤسسات المجتمع المدني لا الحكومات"، 2005/05/0.
<http://www. amanjordan. org/arabic-news/wmview. php?artID=17078>

[2]–الصراعات الداخلية في العالم العربي، " الحالة الجزائرية "،
<http://www. aljazeera. net/NR/exeres/664B7AE9-F470-4AB2-691E-4878BB7E6762>

[3]–مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، " التقرير الاستراتيجي العربي"، 2002–2003 .
<htttp://acpss. ahram. org. eg/AHRAM/2001/1/1/R2RB20. HTM>

سيطرة السلطة وإخضاعها لمؤسسات المجتمع المدني، ولاستقلاليتها في تلك المرحلة أدى إلى سيادة نوع من الضغط وعدم الرضا نظرا للممارسة السلطوية والتي تميزت بمظاهر وآليات احتكار وخنق واحتواء وتوظيف سياسي لهذه المنظمات وتلعب الدولة دورا رئيسيا في هذا المجال فهي من شأنها إتباع سياسات تشجع على التعايش والاندماج. والملاحظ في الجزائر هو الانفراد بالسلطة واحتكارها، وسيطرتها الكلية على كل أشكال المجتمع المدني التي أصبحت بمثابة مؤسسات "مؤممة "مهمتها مباركة القرارات الحكومية.

لكن رغم ذلك فقد استمرت محاولاتها ولمرات عديدة لتغيير الوضع القائم وإرساء قواعد حكم ديمقراطي. بدليل ما تقوم به بعض المنظمات خاصة منظمات حقوق الإنسان من نشاطات وما تقدمه من تقارير حول حالة الاستقرار السياسي والعمل على دفع السلطة نحو تبني استراتيجيات أكثر تلاؤما مع متطلبات الأمن والاستقرار[1].

إلا أن الجزائر وكما يقول" هانسبيتر ماتيس" لا تمتلك أي إستراتيجية للتفاعل والتعاون بين المجتمع المدني والسلطة فيما يتعلق بمعالجة قضية الاستقرار السياسي[2]. وهذا ما يتأكد في ظل عدم تطور أو تحسن على صعيد" قوانين الجمعيات والنقابات "لأن تطورها سيعني المزيد من المطالب ومزيد من التهافت نحو الديمقراطية [3]، وأيضا فيما يخص استمرار سياسات السلطة وهيمنتها على الساحة وعدم فتح المجال لفعاليات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي وتفعيل ثقافة السلم والأمن والدليل على ذلك الاستمرار في تطبيق حالة الطوارئ وفي السياسات والإجراءات التي يغلب عليها الطابع التسلطي/الاستبدادي، لأجل تحقيق غايات وأهداف كما يقول "حسنين توفيق إبراهيم "تخدم تمكين النظام من الاستمرار في السلطة[4].

في الأخير، يمكن القول بأن المجتمع المدني في الجزائر لم يساهم في تجاوز أزمة الاستقرار السياسي، نظرا لطبيعة السلطة وسياساتها من جهة، ونظرا لهشاشة بنيته التنظيمية وتشرذمها وعدم امتلاك منظماته لاستراتيجيات واضحة من أجل إرساء " الثقافة المدنية " وتفعيلها، وفرضها على النظام السياسي.

---

[1]–عمران الرشق، "هوية الأقليات بين الدولة والمجتمع المدني "،
<http://www. saudiaffairs. net/webpage/sa/issue22/article22article07. htm>

[2]–هانسبيتر ماتيس، "مكافحة الارهاب أنظمة عربية تخشى مكافحة الارهاب، ( ترجمة :شيرين حامد فهمي
<http://www. islamonline. net/arabic/polities/2005/05/article07. shtml>

[3]– المرجع السابق.

[4]–حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص 196.

**ثانيا: دور المجتمع المدني في ظل الرشادة السياسية**

إذا كان المجتمع المدني مثلما تطرقنا إليه في الفصل الأول المجال الذي يؤمن البنية المساعدة والمنظمة للعمل الإنساني غير الربحي، والتي يعمل فيها الناس بإرادتهم بعيدين عن أي ضغط حكومي، أو ضغط السوق، وهو الذي يؤمن الخدمات من خلال العمل التطوعي، لذلك فهو عبارة عن أبنية اجتماعية وسيطة، أي عبارة عن حلقة وصل بين الحكومة والقطاع الخاص، وهذا ما عزز دورها كشريك لترشيد النظام السياسي وتحقيق التنمية المستدامة مما جعل الجزائر تولي اهتماما بارزا بمؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها النهج العريض والقنطرة المتينة للوصول إلى دولة القانون والحكم الصالح، ومنه الوصول لباقي المسائل والقضايا يكون أمرا سهلا ويسيرا.

ومنه يتضح لنا جليا بأن العلاقة بين المجتمع المدني والرشادة السياسية هي علاقة تداخلية، التي تسمح بالقول بأنه لا يمكن أن تكون رشادة سياسية ولا وجود لمسؤولية حقيقية ونزيهة لتسيير الشؤون العامة وتنفيذ استراتيجيات التنمية، وفق أسس وقواعد ديمقراطية من دون توفر مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على تنمية العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتكون الوسيلة الحارسة على التسيير الفعال للموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

ويتطلب تحقيق الرشادة السياسية وجود مشاركة قوية وفعالة من طرف منظمات المجتمع المدني، والذي يعد كمحفز للتغير السياسي، وعامل مباشر لتحقيق الانسجام الاجتماعي، إن هذا الدور الذي يؤديه المجتمع المدني عزز من مكانته مما جعله ملازما للدولة العصرية، بل أكثر من ذلك بحيث أصبح كشريك ثالث في النظام الديمقراطي المشاركاتي، إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الحكومي ونلاحظ أن الجزائر قد عقدت العزم خلال السنوات الأخيرة على ضرورة مشاركة فعاليات المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية الوطنية، على أسس من الضبط، الرقابة régulation والمساءلةAcontability والفعالية الشفافة Transparency الحكم الذي يسير المساءلة[1]وهذا ما هو مبين له الشكل الأتي:

[1]–فرجاني نادر، الحكم الصالح رفعة العرب في صلاح الحكم في البلاد العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد256، جوان2000، بيروت، ص 25.

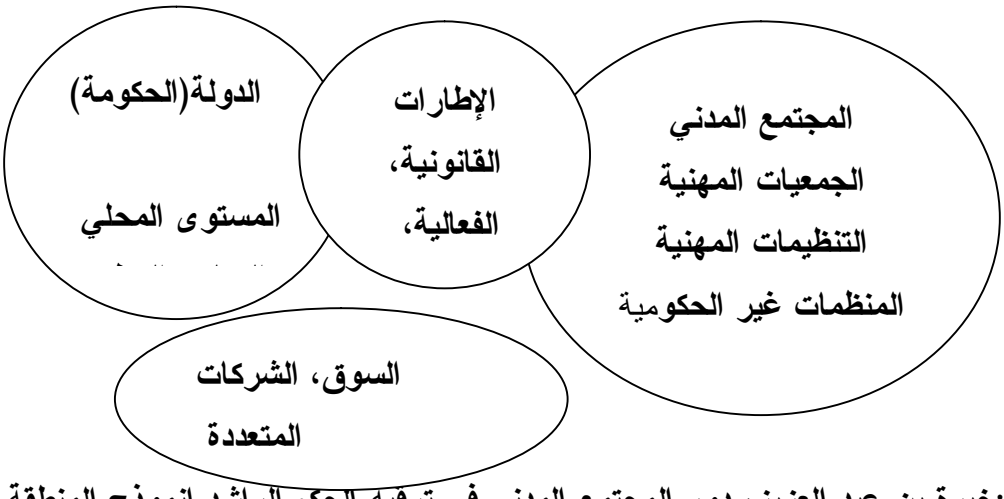


**المصدر:خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقيه الحكم الراشد انموذج المنطقة العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2006-2007.**

**ثالثا:دور الحركة الجمعوية في تنفيذ ورقابة القرارات:**

يهتم المجتمع المدني بكل القرارات الصادرة عن الدولة على كل المستويات المسؤولة، المتعلقة بحقوق المواطنين فهي العين الحارسة على تنفيذها ورقابة تطبيقها وتشجيعها من طرف الدولة في ذلك لان الهدف واحد هو خدمة المواطنين.

وهو ما بدأ يتجسد ميدانيا بتكليف الدولة مثلا لجمعيات "أولياء التلاميذ"بالرقابة على توزيع منحة التمدرس على من يستحقونها لأجل تطبيق القانون المتعلق بهذه المنحة تطبيقا سليما، نظرا لما لهذه الجمعيات من صلة بأولياء التلاميذ ومع الذين يشملهم قرار توزيع منحة التمدرس[1].

وأما بخصوص عمل الجمعيات على مراقبة تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات المسؤولة في الدولة فهي تأخذ صور متعددة نذكر منها في هذا الخصوص إمكانية الحركة الجمعوية من الإطلاع في عين المكان على محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات الصادرة عنه. وأن تأخذ منها نسخة على نفقتها[2]. فهي تراقب من خلال اتصالاتها المختلفة خصوصا على المستويات المحلية كل القرارات الصادرة عن السلطات المحلية وتحتج ضد كل ما فيه إجحاف أو مساس بحقوق المواطنين، متبعة في ذلك كل الإجراءات القانونية اللازمة كإتباع آليات الطعن ضد القرارات المتعلقة بتوزيع السكنات الاجتماعية ضد القرارات التي تصدر من رؤساء البلديات أمام المجالس الشعبية الولائي.

---

[1]-أنظر المادة من المرسوم الرئاسي رقم 270/200 مؤرخ في 20 جمادى الثانية عام 1421 الموافق 19 سبتمبر 2000 والمتعلق بأحداث منحة مدرسية خاصة لصالح الأطفال المتمدرسين المحرومين.

[2]-انظر المادة 22 من القانون رقم 90-08 والمؤرخ في 12 رمضان عام1410والموافق ل17 أفريل 1990 والمتعلق بالبلدية.

**رابعا:المجتمع المدني وحقوق الإنسان**

إن من أهم مبادئ الديمقراطية هو احترام حقوق الإنسان، فهو جوهر الديمقراطية، إلا أنها ما زالت تعاني من أعمال همجية[1].

لكن المجتمع المدني يواجه تحديات أهمها نشر ثقافة السلم واللاعنف وإعلاء قيم التسامح، وبالرغم من بعض التجاوزات من قبل السلطة أثناء مرحلة التحول الديمقراطي في الجزائر، فمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر مثل الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان من أهمها تحديات إجبار الدولة والضغط عليها من أجل احترام البنود التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، والعمل على رفع المستوى المعيشي وحرية التعبير وغيرها من حقوق الإنسان[2].

بالإضافة إلى مواجهة تأثيرات العولمة التي تسعى إلى تدعيم الثقافة الأمريكية وفقدان الثقافة الشخصية.

**خامسا: المجتمع المدني وقضايا التنمية**

لقد كشفت تجارب التنمية في الجزائر عن اتفاق كثير من هذه التجارب في تحقيق التنمية المنشودة فلقد تعاظم دور المجتمع المدني في ظل التعددية واقتصاد السوق حيث فرض الوضع على الاتحاد العام للعمال الجزائريين التكيف مع سياسات إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما نتج عنها من تسريح بالنسبة هائلة من العمال مثلما حدث في مركب الحجار بعنابة، هذا من جهة ومن جهة أخرى محاولة المحافظة على مناصب الشغل وضمان الحد المناسب من الأجور*.

بالإضافة إلى أن على المركزية النقابية مواجهة سياسات الخوصصة التي تنتهجها الحكومة والتي لها أثارها السلبية على مصالح العمال وكمثال على أن هناك بوادر تنسيق بين السلطات وجمعيات المجتمع المدني في المجال المدني وفي المجال التنموي ما حدث في قسنطينة عندما وجهت جمعيات المجتمع المدني لهذه الولاية رسالة إلى رئيس الدائرة تدعوه لتنسيق العمل عن طريق تسطير برنامج عمل في الميدان، ومناقشة البرنامج التكميلي التنموي

---

[1]–منار محمد الرشواني، خلق الخصوصية وحقوق الإنسان العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص82.

[2]–قارة عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 201.

*مثل الاجتماع الذي انعقد عام 2006، بين الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين من اجل زيادة الأجور والذي انتهى وبعد ضغط كبير بإقرار رئيس الجمهورية بهذه الزيادة.

لدائرة قسنطينة مدى تجسيده ميدانيا[1].

المهم أن ينخرط كل أصحاب الشأن المعنيين بعملية التنمية في وضع أجندة المفاوضات بشكل أكثر شفافية وتشاركية ولذا يبدو الحوار بين الحكومة وبين منظمات المجتمع المدني بالغ الأهمية لوضع الأجندات التجارية القائمة على الأولويات التنموية وتشجيع هذا النوع من الحوار لدفع عجلة التنمية إلى الأمام[2].

**سادسا: دور المجتمع المدني في حماية البيئة:**

أصبحت قضية البيئة الشغل الشاغل الرأي العام جنبا إلى جنب مع موجة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية [3]ومن خلال هذا عملت الدولة الجزائرية على تركيز مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل هذه القضية إذ يكتسي إشراك المجتمع المدني المكون من أفراد وجمعيات ومنظمات غير حكومية ونقابات ومؤسسات اقتصادية، أهمية بالغة في إنجاح عملية حماية البيئة إلى جانب تدخل السلطات الإدارية، لان مسؤولية البيئة لا يمكن أن تضطلع بها السلطات الإدارية بشقيها المركزي والمحلي لوحدها لذلك يجب أن يكون هناك انسجام وتوافق في مهامهما مع المجتمع المدني.

تساهم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة، ونظرا لآليات عملها المرنة واتصالها المباشر بالمجتمع المدني وتأثيرها الفعال في توجيه الرأي العام، تعتبر الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات من أهم الشركاء الذين يعول عليهم في تفعيل وإنجاح تدخل الإدارة في حماية البيئة، من خلال استشارتها والتشاور معها حول انجح الطرق والآليات التي تمكن أن تحقق حماية البيئة والتنمية المستديمة.

كما تعد الرقابة الشعبية التي تباشرها الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ضمانة أساسية لتطبيق قانون حماية البيئة وإلزام الإدارة باحترام القواعد البيئية سواء من خلال التفاوض المباشر مع الإدارة أو من خلال اللجوء إلى القضاء لفرض احترام الشرعية على الإدارة [4].

---

[1]–فيصل ش:"جمعيات المجتمع المدني قسنطينة":دعوة لعمل تنسيق مع الدائرة، جريدة الخبر، العدد4545، 2001/11/14، ص13.

[2]–عثمان مخون، التنمية البشرية والتجارة ودور هيئات المجتمع المدني، مجلة دفاتر جمعوية، الفضاء الجمعوي، المغرب، العدد3، أكتوبر 2006، ص12.

[3]–راتب السعود، الإنسان والبيئة:دراسة في تربية البيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، د. ط، عمان(الأردن)، 2004، ص259.

[4] -Ahmed Reddaf. Politique et droit de l'environnement en Algérie, Thèse université du Marine,1991,pp263-305.

تمكن أهمية التركيز على دور المجتمع المدني من الجمعيات ومنظمات غير حكومية ونقابات حماية البيئة، في القضاء على أهم مسببات التلوث والتدهور البيئي الناتج عن السلوكات والممارسات والعادات وأنماط الاستهلاك غير الصحيحة لدى الأفراد، والتي تعتبر في أغلب الأحيان أفعالا واعية واعتيادية ومستمرة، لذلك وجب بعث وإحياء دور التحسيسي والتعليمي لتصحيح هذه الأفعال الضارة بالبيئة [1].

كما أن لهذه التنظيمات الاجتماعية دورا بالغ الأهمية في بعث قيم التطوع والتعاون والنضال الاجتماعي لخدمة، المصلحة العامة المتمثلة في المحافظة على البيئة وصيانتها، وبذلك تتحقق المواطنة الايكولوجية .

ونظرا لحداثة دور الجمعيات البيئة في الجزائر. إلا أنها تؤمن بالدور البالغ الذي تؤديه هذه الأخيرة في حماية البيئة ولهذا. ونظرا للدور الحيوي للجمعيات في حماية البيئة كشريك للإدارة، جاء قانون حماية البيئة الجديد[2] لتدعيم سلطات الجمعيات وإضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على أداء الجمعيات في مجال حماية البيئة وفي علاقتها مع الإدارة ولجوءها إلى القضاء.

ورد تنظيم دور جمعيات حماية البيئة لأول مرة في قانون حماية البيئة والتنمية المستديمة الجديد، إذ خص المشروع في الفصل السادس منه لتدخل الأشخاص والجمعيات في مجال حماية البيئة.

تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به[3] وتبعا لذلك لا يمكن للجمعيات أن تشارك بفعالية في حماية البيئة إلى جانب مختلف الهيئات الإدارية وعلى رأسها الجماعات المحلية، إلا إذا كانت على الإطلاع على جميع صلاحياتها[4].

تتم المساهمة غير المباشرة للجمعيات من خلال المساهمة في إعداد التقارير والدراسات والاستراتجيات المتعلقة بحماية البيئة، غيرأن هذه الوظيفة لا زالت ناقصة أو شبه منعدمة، في

---

[1]–وناس يحي، العلوم الاجتماعية وحماية البيئة، رهان وتحديات، مداخلة ألقيت في إطار اليوم العلمي، العلوم الاجتماعية والمجتمع، الاثنين 03 ماي 1999 قسم العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم.

[2]–قانون رقم 03–10 مؤرخ في يونيو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجزء الرابع، العدد 2003/43.

[3]–المادة 35 من القانون 03–10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق.

[4]–تم التركيز على الجماعات المحلية باعتبارها الهيئات التي يعول عليها بصفة رئيسية في التدخل لحماية البيئة . وهذا نظرا للصلاحيات التي تتمتع بها الجمعيات المدنية في حماية البيئة من خلال مختلف النصوص القانونية والتنظيمية .

الممارسات اليومية لجمعيات حماية البيئة في الجزائر، نتيجة لحداثة كل من موضوع حماية البيئة[1]. والنصوص المنظمة له في الجزائر من جهة، وتأخر المشرع الجزائري في إقرار مبدأ حرية إنشاء الجمعيات إلى غاية عام1990من جهة أخرى، مما أخر ظهور تقاليد راسخة في الممارسة الجمعوية في مجال حماية البيئة، إذ أنه من الناذر الحصول على نشريات أو وثائق صادرة عن الجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة.

لا ينحصر دور جمعيات حماية البيئة في الصلاحيات والإمكانيات التي أتيحت لها للمشاركة في حماية البيئة، وإنما يتعداه إلى تحسيس المواطنين ونشر الوعي البيئي وتعريف الأشخاص بحقهم في العيش في بيئة نقية.

وضمن سياق تحسيس الجمعيات للمواطنين في ممارسة حق الطعن لحماية البيئة، فإنه يمكن لجمعيات حماية البيئة أن تلعب دورا رياديا في هذا المجال من خلال حث المواطنين على استخدام كل طرق الطعن المتاحة، سواء الإدارية منها أوالقضائية من أجل حماية البيئة.

إذ ينص قانون الولاية على أنه يمكن لكل ناخب أو دافع ضريبة، أن يطلب إلغاء مداولة المجلس الشعبي الولائي، وما يهمنا في هذا المجال هو المداولات التي لها علاقة بحماية البيئة خلال أجل خمسة عشرة يوما من إشهار المداولة، برسالة ممضي عليها وزير الداخلية للفصل فيها، خاصة إذا كانت هذه المداولة مخالفة للقوانين أوالتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة[2].

إن تواجد وتطور تنظيم المجتمع المدني وفعاليته في مجال حماية البيئة، يحتاج إلى مجموعة من العوامل ليكون هذا المجتمع شريكا فعالا للإدارة في حماية البيئة، وهذه العوامل قد تكون عوامل ذاتية كامنة في التنظيم الاجتماعي نفسه، أوعوامل سياسية أو قانونية أو ثقافية اجتماعية أو مجتمعة كلها أو بعضها.

وتتمثل العوامل الداخلية بالنسبة للتنظيم في حب التطوع والإيمان بالقضية، ومعرفة الآليات القانونية المتاحة لمباشرة النضال الاجتماعي لحماية مختلف العناصر البيئية، واستثمارها على أكمل وجه وتوسيع التنسيق والتشاور والتعاون فيما بينها.

وتتمثل العوامل الخارجية في عوامل قانونية وسياسية تتحكم في درجة حرية مبادرة التنظيمات الاجتماعية، من جمعيات ومنظمات غير حكومية ونقابات. وقد بلغ التنظيم الاجتماعي في الجزائر مرحلة من النضج والانفتاح بما يسمح بتبلور مجتمع مدني حقيقي وفعال، ويبقى على الجمعيات استثمار

---

[1]–إذ انه نوقش موضوع حماية البيئة لأول مرة على الساحة الدولية، سنة 1972 من خلال ندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقدة "بستوكهولم".

[2]–المادة 53 من قانون 90–09 المتعلق بالولاية.

جميع الطرق القانونية المتاحة لإنجاح مهمتها.

والملاحظ أنه رغم التغير الجذري للإطار السياسي، على المستوى التصريحي على الأقل، والقانوني للحركة الجمعوية خلال فترة التسعينات، والذي أصبح يشكل حافزا حقيقيا لبعث حركة جمعوية نشطة في مجال حماية البيئة وبقية القطاعات، إلا أنه يبقى غير كاف لذلك أن الكثير من الممارسات الإدارية لا تزال تتعامل من حيث الواقع مع كثير من الجمعيات بنفس المنطق الاقصائي الذي ساد طيلة العشريات الثلاثة السابقة لقانون 1990، من خلال عدم إشراك الجمعيات في التشاور أو الاستشارة، من خلال التصنيف والمنع للحق في الإعلام والإطلاع.

لذا بات الرهان الحقيقي لتنشيط الحركة الجمعوية في مجال حماية البيئة وبقية القطاعات الأخرى، يتوقف على بعث ذهنيات إدارية جديدة ومنهجية جديدة للتعامل مع النشاطات التطوعية التي تقوم بها الجمعيات .

لهذا كان لزاما على الإدارة أن تتوقف عن نظرتها القاصرة التي تعتبر من خلالها أن الجمعيات تنافسها في سلطتها العمومية، أوأنها رقيب أو مفتش غير مرغوب فيه، أو أنها إحدى لواحق نشاطاتها مما يؤدي إلى عدم الاعتراف لها بأي دور معارض أو مكمل أو استقلالية، لذا بات من الضروري قيام علاقات جديدة بين الإدارة والجمعيات تقوم على أساس التعاون والتشاور والاتصال.

## المبحث الرابع: معوقات المجتمع المدني الجزائري وأفاقه.

سنتوجه هنا إلى تحديد مجمل العوائق التي عرقلت وتعرقل نمو وتطور مجتمع مدني جزائري، وتقف أمام فعالية دوره، وهي عوائق تتباين ما بين سياسية، اجتماعية، قانونية. جعلت من مكانة المجتمع المدني، جد متواضعة إن لم نقل هشة ليس في البناء الدستوري الشكلي فحسب، وإنما حتى في البناء السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي للدولة .

بحيث ستتناول الدراسة تحديد العوائق التي تحول دون إمكانية قيام مجتمع مدني جزائري بدوره مخصصة المطلب الأول لذلك في حين جعلت المطلب الثاني في مجمل الأفاق والوسائل الكفيلة بتفعيل وتدعيم دور المجتمع المدني الجزائري.

### المطلب الأول: عوائق بناء المجتمع المدني في الجزائر.

من المعوقات الأساسية التي تعرقل نمو مجتمع مدني جزائري فعال، يقوم بأدواره ووظائفه، فقدان مشروع نهضوي، حضاري وفكري قائم على أسس ديمقراطية تستجيب لخصوصيات المجتمع المدني وتكون الدولة فيه الإطار السياسي والاجتماعي.

فالدولة لا تستطيع تعويض المجتمع المدني، كما أن المجتمع المدني لن يستطيع هو كذلك تعويض

الدولة[1]، كما أن الانتقال إلى الديمقراطية لا يتم ضد الدولة لكن مع الدولة، وكل صدام ما بين المجتمع المدني والدولة لن يسمح ببناء مشروع اجتماعي وسياسي ناجح[2].

فالديمقراطية لا يمكن أن تعيش إلا في مجتمع مدني المواطنة فيه هي أساس العلاقة بين النـــاس[3] فلن يكون تحقيق الحرية لجميع فئات الشعب، كتأكيد لديمقراطية قائم إلا بواسطة تمثيل جميـــع الطبقـــات في المؤسسات الدستورية وتمكنها من إبداء وجه نظرها بطريقة منظمة ومشروعة[4].

وعلى الرغم من أن النظام السياسي الجزائري يعيش التجربة الديمقراطية بكل أبعادها منذ عشرية أو أكثر، إلا أن أهمية دور المجتمع المدني ومؤسساته تبقى غامضة، وقد يرجع ذلك إلى كون أن عبارة أو مفهوم المجتمع المدني بالجزائر يظهر وأنه تم قبوله من طرف الشعب الجزائري في مجموعة دون إثارة نقاش كبير، وبالتالي فهو يحتاج إلى نضج العملية السياسية وإلى تطور الفعـــل السياســـي والاجتمـــاعي للدولة والمجتمع وإلى تحقيق تراكم سياسي ثقافي. وبسبب ما عرفتـــه التجربة الديمقراطية التعددية من فوضى سياسية وما سميته بالمجتمع المدني انتكاســـات وعنـــف، فـــان البعض تحفظ عن دور المجتمع المدني حاضرا ومستقبلا:" إنني من الناحيـــة المبدئيـــة أرفـــض تقســـيم المجتمع المدني وغير مدني، لقد عانينا في عهد الاحتلال الكثير من التقسيمات التي تضعف وحدة الأمـــة وتعرض صفوفها للتصدع، هذا لا يعني أن ما سميته بالمجتمع المـــدني غيـــر موجـــود، وافتـــرض أن المقصود بهذه التسمية يشير في ذهن مستعملها إلى وجود فئة اجتماعية تتبنى قضـــايا معينـــة كالتمســـك بالديمقراطية والتعددية، الاعتزاز بالهوية الوطنية والمطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة والتفـــتح علـــى العالم الخارجي، والأخذ بالإسلام كدين انطلاق لا كدين جمود، وأود أن أقول أن هذه المطالـــب ليســـت حكرا على فئة معينة بل تشترك فيها كل فئات المجتمع الجزائري وتعد من انشغالاتها الأساسية، وإنمـــا الاختلاف بين هذه الفئة وتلك يكمن في تقديري في سلم ترتيب هذه المطالـــب والاتفـــاق علـــى بعـــض جزئياتها لان هناك من يفضل جانب على جانب أو يعطيه مفهوما يختلف عن غيره، إن هذا الاخـــتلاف جعل الساحة الوطنية تعج بآراء وتصورات متناقضة ومتضاربة إلى حد يكاد معه المـــرء ييـــأس مـــن

---

[1] --PercyB-Lehning,Vers une Société Civile multiculturelle, e role du capital social et de la citoyennté démocratique, séminaire « Société civile et le développement inter-national,centre de développement de l'organisation de coopération et de développement économique »,1998,p4

[2] --FiFi Ben Aboud,la société civile dans l'espace euro-méditerranéen séminaire « société civile et le développement international,op cit,p143.

[3]–نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، 1982، ص69.

[4]–زعموش فوزية، المجتمع المدني في التجربة الدستورية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع القانون العام، جامعة متنوري قسنطينة، كلية الحقوق، السنة االجامعية2001–2002، ص95.

إمكانية التوفيق بينها[1] .

من أجل هذا فسوف تخصص الدراسة هنا الأسباب والعوائق السياسية والاجتماعية التي تحد من حركية المجتمع المدني سواء كان من الخارج أو من داخل المؤسسات في حد ذاتها. ولنجعل **الجزءالأول:** يركز على المشاكل والعوائق الخارجية للمجتمع المدني، في حين يكون **الشق الثاني منه:** متمحورا حول العوائق على مستوى المؤسسات في حد ذاتها أي من الناحية الداخلية.

**أولا:<u>العوائق الخارجية للمجتمع المدني في الجزائر</u>** .

إن أهم المميزات الأساسية التي يتميز بها النظام السياسي الجزائري عبر كامل تجربته السياسية والتي تقف حائلا أمام تطور المجتمع المدني :

**1**-ضعف فعالية ودور المنظمات والجمعيات في تجسيد مشاركتها السياسية باعتبارها قوى قادرة على تفعيل دور المجتمع المدني سياسيا وقادرة على ضبط علاقة السلطة به .

**2**-غياب ثقافة سياسية قائمة على أساس احترام المبدأ حقوق الإنسان والحريات العامة، مبدأ المشاركة السياسية، مبدأ سيادة القانون وغيرها من المبادئ والقيم الجوهرية الضرورية للبناء المجتمع المدني .

إن اتصاف النظام السياسي بهاتين الصفتين مرات خاصة إلى الممارسة السياسية في عهد الحزب الواحد، وحتى في ظل الانفتاح السياسي الذي تعرفه السلطة الجزائرية منذ بداية التسعينات. والتي شهدت ظهور عدة جمعيات ومنظمات لكن المهم ليس في الكم والحجم أي حجم التنظيمات التي برزت حتى وإن كان ذلك مؤشر يدل على صحة أو صحية ظاهرة والتوجه لكن يجب الاهتمام أكثر من الاهتمام بالهياكل أي الاهتمام بنشر ثقافة سياسية داخل هذه الجمعيات لأن القيم السياسية الجزائرية لا تعرف أي تراكم حقيقي لهذه الثقافة السياسية وتبقى تحتاج إلى اكتساب تجربة سياسية أكثر تنوعا ونضوجا بالإضافة إلى مجموعة من العوائق التي وقفت ولا تزال تقف أمام مجتمع مدني جزائري فاعل ونشيط في أداء دوره .

**3**-**<u>الأزمة الجزائرية</u>**:و يقصد بها الأزمة الأمنية الخانقة التي عانت منها البلاد لعشرية من الزمن ذات أبعاد متعددة والتي أدت بالبلاد إلى حالة أللاستقرار، بدءا بأحداث 5 أكتوبر1988 وتبني الجزائر التعددية السياسية وفق مجريات عملية التحول الديمقراطي، ما اضطر البلاد للقيام بعدة إصلاحات اقتصادية وفق ما ينص عليه النظام الاقتصادي الجديد المتمثل في اقتصاد السوق. وكان لهذه الإصلاحات انعكاسات جد سلبية على المجتمع الجزائري وذلك لأنها أدت إلى:

---

[1]- طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية، الأزمة والحل، دار الأمة، 1997، ص109 .

أ-**إنهاء العمل بالقوانين:**التي كانت تضمن الوظيفة ومنصب الشغل الدائم للجزائري.

**ب-تسريح العمال:**مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير وبالتالي فقد ارتفعت نسبة الفقر إلى 28% من مجموع السكان لسنة1990 أي بمعدل 6 مليون واتساع ظاهرة الفوارق الاجتماعية[1] وعليه فإن تدني مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الفقر والبطالة مهد لظهور أزمة أمنية، اقتصادية، سياسية واجتماعية خانقة. فبتآكل شرعية الدولة والحزب الواحد والإخفاقات المتلاحقة التي حققاها، ومع ازدياد غضب وكراهية وسخط الشعب، إضافة إلى انعدام الثقة إلى كل ما يرمز للدولة وجعل الحركات الإسلامية وعلى رأسها "**الجبهة الإسلامية للإنقاذ**" تستغل هذه النقطة أحسن استغلال لتعبئة الرأي العام وفق ما يخدم مصالحها، وإقناعه بأنها البديل المقنع والأمل الوحيد للخروج من الأزمة العويصة التي تعرفها البلاد، وبالتالي استطاعت احتواء إخفاقات الدولة وتناقضات المجتمع وتمكنت من استقطاب قاعدة شعبية كبيرة جلها من الشباب[2].

إن التأييد الشعبي والكبير الذي حظيت به"**الجبهة الإسلامية للإنقاذ**" أهلها للفوز ب188 مقعد، في الانتخابات التشريعية التي جرت جولتها الأولى في ديسمبر1991 وعلى اثر هذا الفوز الكبير تخوفت العديد من الأحزاب السياسية والجمعيات، من فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجولة الثانية ووصول هذه الأخيرة إلى السلطة وإقامة دولة إسلامية، وعليه قامت بعض الجمعيات برفض هذا الاحتمال ما أدى إلى صراع سياسي والذي استوجب تدخل الجيش وتوقيف المسار الانتخابي.

وبعدها قامت الدولة بحل"**الجبهة الإسلامية للإنقاذ**"وحل الصحف والنقابات لها كما منعت الجمعيات أن تسمى بأسماء إسلامية، ونتيجة لكل ذلك دخلت الجزائر في دوامة دموية سببتها الحرب الأهلية والأزمة الأمنية الخطيرة، والتي أثرت بشكل سلبي ومباشر على الحركات الجمعوية بمختلف أنواعها، والتي وجدت نفسها بين "المطرقة والسندان"أي بين الجماعات الإرهابية والتي كانت تستهدف المثقفين، وبين الدولة التي قلصت هامش الحريات بسبب دخول البلاد في حالة الطوارئ[3] إضافة إلى الأزمة الاقتصادية والتي أثرت أيضا على المجتمع الجزائري وعلى الحركة الجمعوية، بسبب تزامن عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية

---

[1]- زبير عروس، المجتمع المدني:الأداة الرأي والفراء الجدد، كرسات CREAD. . عدد، 200053ص21.

[2]-المنصف الوناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر:محاولة في قراءة انتفاضة اكتوبر1988، في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أوت 1999ص246.

[3]-إبراهيم ايمن الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 259، مارس2000، ص73.

ببدء عمليات التخريبية الإرهابية المسلحة. إذ خسرت الجزائر خلال سنة1993الى1997نحو مليوني دولار أمريكي في قطاع الصناعة، وحوالي 3 بلايين دينار جزائري في قطاع النفط، وعليه فقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية وازدادت الأسعار بشكل كبير، خاصة في المواصلات(ارتفعت بنسبة 40 % أما أسعار الخبز فبنسبة 75 % والحليب 100% في حين ارتفعت نسبة البطالة منذ سنة 1996 إلى 20% منهم 70% تقل أعمارهم عن 30 سنة)[1].

كل هذه الظروف أثرت وبشكل سلبي على فعالية المجتمع المدني وعلى أي مشروع تقدمي كما أجهضت المسار الديمقراطي إلى حد بعيد . واستمرت الأوضاع على حالها إلى غاية سنة 1999، حيث لوحظ أن الأوضاع الأمنية قد بدأت في التحسن، وخاصة بعد مصادقة البرلمان وتزكية الشعب الجزائري لقانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية، وعلى إثر ذلك تحسنت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية للبلاد، فقد عادت الحركات الجمعوية من جديد إلى البروز على الساحة الوطنية وبقوة من حيث الكم. كما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول يوضح وتيرة تطور الجمعيات الجزائرية:**

| السنوات | 1989 | 1990 | 1995 | 1999 | 2001 | 2002 | 2005 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الجمعيات | 8100 | 15100 | 13500 | 54000 | 64000 | 70000 | 75000 | 80000 |

**المصدر:**

**-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الوزارة الداخلية والجماعات المحلية. المديرية الفرعية للجمعيات. تقرير عن الإحصائيات السنوية للجمعيات الجزائرية. 2007.**

**4-<u>اللاستقلالية الجمعوية</u>:** رغم ما تقدمه الدولة من مجهودات ومساعدات كبيرة لتدعيم مؤسسات "المجتمع المدني "من دعم مادي، المتمثل في الإعانات المالية ومنح المقرات والوسائل التكنولوجية الحديثة التي تتكفل بها القطاعات الوزارية حسب الاختصاص، إضافة إلى تنظيم دورات إعلامية وتدريبية لإطارات الجمعية. إلا أن هذه المساعدات ما هي إلا طريقة لينة لإبقاء "المجتمع المدني"تابعا لها، وذلك من خلال "الدعم المالي التفضيلي" والذي تقدمه الدولة للجمعيات على حساب الجمعيات الأخرى وفق معادلة الاقتراب والابتعاد من

[1]-إبراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار الأمين-للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص239

السلطة، وهذه المعادلة تنطبق أيضا على توفير ومنح المقرات والتجهيزات الضرورية، وفي هذا الصدد تستحوذ الجمعيات الوطنية على التمويل والدعم الحكومي أكثر من الجمعيات المحلية والتي تعتبر الأكثر قربا من مشاكل المواطنين، ما يبقي الجمعيات في حالة تبعية دائمة للدولة وهذا ما يلغي عنصر الاستقلالية[1]إن هذه التبعية أدت إلى ظاهرة تسييس وأدلجة معظم مؤسسات المجتمع المدني، والتي تتنافس سياسيا وإيديولوجيا للسيطرة على الساحة الاجتماعية خدمة لأغراض حزبية بحتة المؤيدة بدورها للدولة. هذا ما أدى "بالمجتمع المدني"إلى إهمال القضايا الأساسية التي وجدت من أجلها، والتخلي عن العديد من وظائفها المهمة، وتحولت على اثر ذلك إلى قنوات لتحقيق المشاريع الحزبية، وهنا نلاحظ أن الجمعيات تخلط بين مفهوم العمل الحزبي ومفهوم العمل الجمعوي ويرجعها البعض إلى حداثة التجربة وعدم نضجها[2].

**5-تهميش "المجتمع المدني"**:رغم ما نراه من تشجيع وبشدة في الخطابات الرسمية والسياسية لمؤسسات"المجتمع المدني"لكونه ضابط اجتماعي مهم وقاعدة التحتية ضرورية للبناء الديمقراطي إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك من خلال العلاقات التي تربط كل من الدولة و"المجتمع المدني"، ذلك لكون المؤسسات الحكومية تتعمد استبعاد مؤسسات"المجتمع المدني"في العديد من مناقشاتها وقراراتها الهامة، وعليه فالدولة تقوم بتهميشه فيما يخص مشاركته في رسم السياسات العامة. وبالتالي فإن"المجتمع المدني"في الجزائر لا يلعب دور وسيط بين الدولة والمجتمع إنما دور المهيمن عليه.

**6-ظهور ظاهرة اللامبالاة**:وذلك في الأوساط المجتمعية بحيث أصبح الفرد الجزائري غير مكترث بالقضايا السياسية ولا حتى بالمشاركة فيها، إذ وصلت نسبتها إلى 5% أما نسبة الانخراط فهي مقدرة ب2 % وهذا راجع إلى:

أ-عدم القدرة على تجنيد العنصر المتطوع والذي يعتبر من عناصر الأساسية للعمل الجمعوي.

**ب**-انعدام الثقة لكل ما يرمز إلى الدولة، وبالأخص الجمعيات والأحزاب السياسية التي لا تظهر إلا في المناسبات، لترمي بوعودها وشعاراتها المعتادة، ما أدى إلى إحداث هوة كبيرة بين المجتمع والذي أغلبه من الشباب بنسبة 70% وبين مؤسسات الدولة[3].

---

[1]-زبيرعروس، حوصلة وتقييم، في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والأفاق، مركز الوطني للبحث في الانتربولوجيا الاجتماعية وثقافية، رقم 13، 2005، ص136.

[2]-جلالي عبد الرزاق، الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي، مجلة المستقبل العربي، العدد314، 2005، ص140.

[3]-مليكة بوجيت، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر دراسة في خلفيات التفاعلات والأبعاد، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997، ص176.

**ج**-غياب دور الإعلام الذي من شانه تعزيز وإبراز دور وعمل هذه الجمعيات وتقريبها من المواطن الذي لا يدرك أهمية العمل الجمعوي ودوره في ترقية المجتمعات.

**د**-وفق ما يخدم المصلحة العامة، وبالتالي فإن إهمال هذه القيم يمثل قفزة على حقائق المجتمع الجزائر.

**و**-إضافة إلى تبني جل الجمعيات أفكار غربية وغريبة على المجتمع الجزائري ومحاولة تطبيقهاعليه، وهذا بدل من أن تعمل على استثمار العادات والتقاليد والقيم الجزائرية المسلمة وفق ما يخدم المصلحة العامة، وبالتالي فان إهمال هذه القيم يمثل قفزة على حقائق المجتمع الجزائري الذي مل الوعود والشعارات التي لا تساعد أبدا في حل مشاكله وبالأخص الفئة الشبانية[1].

7- **<u>الإطار القانوني</u>:**والمتعلق بقانون الجمعيات 90-31 والذي جاءت بنوده جد ميسرة إذ سمح بانتشار عدد كبير من الجمعيات من حيث الكم وإهمال الجانب الكيفي مع عدم مراقبة الدولة لأدائها ونتائج عملها، لذا أجمعت معظم الجمعيات على أن القانون الجمعيات 90-31 يحتاج إلى العديد من التعديلات الجوهرية، وكذلك لأنه يبقي الجمعيات في حالة تبعية للدولة بطريقة قانونية من خلال الإعانات المادية، خاصة تلك القوانين التي تقيد إمكانية قبول الإعانات الأجنبية وحصرها في إعانات الأعضاء وما تقدمه الدولة. إضافة إلى تطبيق حصانة قانونية تحمي الجمعيات من التعسف الإداري، وجعل القاضي وحده المؤهل للقيام بإجراءات التعليق والحل كما هو منصوص في القانون وذلك لتحرر من القيود البيروقراطية التي تعيق من تفعيل أدائها، كالتعاقد المسبق مع الوزارة الوصية.

## <u>ثانيا: العوائق الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر.</u>

ويقصد بها العراقيل الكابحة للفعالية الوظيفية لمؤسسات المجتمع المدني، بمختلف أنواعها والنابعة منها في حد ذاتها وتتمثل في:

**<u>1-مصادر التمويل الذاتي</u>:**و يقصد بها كل أنواع الدعم المادي التي تتحصل عليها الجمعيات بطريقتها الخاصة بعيدا عن الإعانات المالية. إن التمويل الذاتي للجمعيات الجزائرية ضعيف جدا إذ تتراوح قيمة اشتراكات الأعضاء ما بين 100 دج إلى 200 دج للسنة، هذا ما يجعل الحجم الإجمالي لهذا التمويل ضعيف جدا الشيء والذي يعرقل جملة العناصر المكونة لمقدرات الجمعيات في لعب أدوارها وتأدية وظائفها على أكمل وجه وهذا ما أثبتته الدراسات التي أجراها الاتحاد الأوروبي حول 20 جمعية جزائرية لسنة 1998(استثنى منها الجمعيات النسوية والجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان)

---

[1]-عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر واقع وأفاق، مجلة الفكر البرلماني، عدد15، فيفري2007، ص153.

وتوصل إلى أن التمويل الذاتي للجمعية موزع إلى:

- ❖ اشتراكات الأعضاء **45%**
- ❖ القطاع الخاص **23%**
- ❖ المولون الأجانب **16%**
- ❖ تبرعات الأفراد **13%**
- ❖ آخرون **3%**

1- وهذا ما يؤدي بأغلب الجمعيات إلى الاتكال وبشكل كبير على الدعم الذي تقدمه الدولة ما يجعلها خاضعة لها على الدوام عوضا على التأثير عليها وفق ما يتماشى ومصالح الفئات التي تمثلها[1].

2-**<u>عدم وجود الكفاءة القيادية</u>:** إن معظم الجمعيات تقوم على فكرة الرئيس فيما يخص التسيير الداخلي للجمعية، بمعنى أن الرئيس هو صاحب القرار الأول والأخير أما باقي الأعضاء فيقومون بعملية التنفيذ، وعليه فالمناخ الداخلي للجمعيات لا يحتوي على عنصر المشاركة الفعلية أو روح الفريق أو الشفافية ولا حتى الثقافة الديمقراطية[2].

وهنا نلاحظ أن الرئيس في حد ذاته متشبع بعقلية المهيمن في القرارات المتعلقة بالجمعية، إذ يعتبر أن باقي الأعضاء ما هم إلا موظفين إداريين قابلين لتهديد أو الطرد إذا ما خالفوا توجيهات الرئيس، ( وهنا نلاحظ استبداد معظم قادة الجمعيات وإن كان هذا الاستبداد يمارس بدرجات متفاوتة وذلك بحسب الصلاحيات والسلطات المخولة لهم. إن هذه الظاهرة هي من بين الذهنيات السلبية التي ترسخت في المجتمع الجزائري، وعليه فمجتمعنا يحتاج إلى وقت أكبر حتى يستوعب الثقافة الديمقراطية ويطبقها.

وهنا نجد أن هذه الجمعيات متناقضة مع نفسها إذ كيف تطالب الدولة بأن تكون واضحة وديمقراطية إذ لم تمتلك هي في حد ذاتها هذه المواصفات؟ودليل على جل الجمعيات الجزائرية تقوم على فكرة الرئيس هو أن معظم الجمعيات تزول بزوال الرئيس الذي أسسها، وفي العادة يكون سبب هذا الزوال نتيجة لتصارع مصالح رئيس الجمعية والأعضاء المنتمين

---

[1]-عمر دارس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر واقع وأفاق، مجلة إنسانيات، مجلة جزائرية في الانثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، عدد28، جوان 2005، ص96.

[2]- زبير عروس، المرجع السابق، ص137.

إليها، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى قلة الخبرة في التنظيمات المدنية بسبب عدم انتقال الخبرة من جيل إلى آخر. إضافة إلى تفشي ظاهرة الرشوة الاجتماعية والاقتصادية والمحسوبية والتفكك الاجتماعي بشكل واضح وكبير في المجتمع الجزائري، والتي للأسف تربت عليها الأجيال الجزائرية بفعل النظام الاقتصادي الذي تحركه النذرة وحالة اللاستقرار.

فرغم مجهودات الدولة الجزائرية للقضاء على الأزمة الأمنية والاقتصادية إلا أنها غير قادرة في الوقت الراهن على القضاء على مثل هذه الدهنيات المغروسة في المجتمع الجزائري والذي ينتمي إليه كل قادة وأعضاء الجمعيات حيث أن معظم الذين انضموا إلى مؤسسات المجتمع المدني، يسعون لتحقيق منافعهم الخاصة قبل العامة وجلهم يطمح في احتلال المناصب السياسية مستقبلا، وخير دليل على ذلك هو ما حصل في الانتخابات التشريعية في17 ماي 2007 حيث شهدت الساحة السياسية تسابق قيادات الجمعيات لكي يكون لهم حضور قوي في قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية 2007 وذلك تحت لواء الأحزاب أو الترشح في القوائم الحرة، إذ نجد على سبيل المثال في ولاية" باتنة "أن من تصدر قائمة حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية "فهو رئيس جمعية محاربة[1]الفقر، إضافة إلى الجمعيات الوطنية الكبرى مثل"أبناء الشهداء"و"الشبيبة الجزائرية والكشافة"[2] ويمكن إرجاع ظهور وتفشي هذه الظواهر السلبية إلى عدم وجود القدرة الحسنة والمتمثلة في قادة الجمعيات، والذين من المفروض أنهم يسعون لحل مشاكل المجتمع ومحاربة الظواهر الدخيلة عليه، ما أدى لانتقال هذه الظاهرة المرضية من أعلى الهرم أي "القائد"إلى قاعدته أي"الأعضاء"، الذين يسعون بدورهم إلى تحقيق مصالحهم متناسين في ذلك الأهداف التي أسست من أجلها الجمعية، والمشاكل المجتمعية التي تزداد تراكما يوم بعد يوم وذلك لغياب الضابط الاجتماعي والمتمثل أصلا في مؤسسات المجتمع المدني.

وعليه فقد أصبحت معظم الجمعيات تشكل شبكات لاستغلال وتبديد أموال العامة، وذلك لسوء التسيير والتخطيط والتقدير من طرف رؤساء الجمعية، وضعف واضح في وضع البرامج وتحديد المشاريع، إضافة لانتشار روح الانتهازية في البيئة الداخلية للجمعيات، وقد عبر الرئيس"**عبد العزيز بوتفليقة**" عن هذه الوضعية بقوله :"هناك بعض الجمعيات أصبحت تتصرف كقواعد تجارية، تستجيب لمصالح غير التي وجدت من أجلها أصلا" فإذا كانت بعض الجمعيات الدينية والتي من المفروض أن يمتاز أعضائها بالأمانة والصدق. تعمل من اجل

---

[1]–عبد الناصرجابي، النظام السياسي الجزائري:المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال، في وعي المجتمع بذاته، المرجع السابق، ص209.

[2]–فيروز حنيش، إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر (1989–2005)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص8.

مصالحها الخاصة فماذا عسانا نقول عن الجمعيات الأخرى؟ إذ نجد 166 جمعية دينية حلت من أجل الاختلاسات و159حلت بسبب الإهمال و66 بحجة الخروج عن الهدف والاختصاص[1].

وعليه ونظرا للاستعمال غير العقلاني للمال وتبديده من طرف هذه الجمعيات وللضجة الإعلامية حول هذا الموضوع، قامت الدولة بتقليص حجم الدعم المالي الموجه للنشاط الجمعوي، في انتظار سن قانون الجديد والذي سيحدد ميكانيزمات رقابية تكون أكثر صرامة فيما يخص عملية الإنفاق المال العام، وعليه فقد قدمت المساعدات المالية للجمعيات القادرة تنظيما وبشريا على تنفيذ مشاريع البرامج التعاقدية وبذلك نزل عدد الجمعيات المستفيدة من 82. 75%سنة 1994 إلى 20. 68% سنة 1999.

**3-غياب الثقافة السياسية:**

على خلاف الثقافة السياسية التي اكتسبها الفرد في إطار التجربة الغربية الليبرالية والتي كانت نتاج النضلات والتطورات السياسية الطويلة التي عرفتها هذه المجتمعات والدول، فأصبحت مفاهيم كحقوق الإنسان والحريات العامة، احترام الرأي والرأي الأخر، خضوع الأقلية لحكم الأغلبية وغيرها من القيم، بمثابة أسس جوهرية تشكل إطار ثقافته السياسية، يجب احترامها والعمل على تجسيدها موضوعيا من طرف أي سلطة سياسية، كضمان لحرية الفرد والمجتمع المدني في مواجهة السلطة الحاكمة فكما يرى الباحث "عبد الله ركيبي" أن لدينا أفكار سياسية ولا نملك ثقافة سياسية، ويؤكد أن السياسة التي تفتقر إلى ثقافة وليس لها قناعات فكرية وفلسفية تمكنها من الذهاب بعيدا أمالها الفشل، ثم أن العلاقة بين الثقافة والسياسة كانت دائما منذ" أرسطو" مرورا بالفلاسفة العرب إلى العصر الحديث متلاحمة[2].

فالتجربة السياسية لحكم الحزب الواحد بكل ما تتميز به من خصائص*[3] قلصت من هامش الحرية الفردية والجماعية، لأنها لم تشجع لا الفرد ولا المجتمع على اكتساب ثقافة تؤهله للدفاع عن القيم الديمقراطية الأساسية والتي تكفل بناء نظام حكم حافظ لحقوق الفرد والمجتمع .

فطبيعة السلوكيات السياسية للنظام الجزائري بعد الاستقلال جعلت من الثقافة السياسية للفرد

---

[1]- المرجع السابق، ص86.

[2]-جريدة الخبر، المؤرخة في 12 افريل 2000، حوار مع الباحث الجزائري عبد الله ركيبي.

*ذلك أن غياب الأحزاب السياسية له تأثير سلبي لان الأحزاب السياسية تعمل على توضيح مشاكل الشعوب وبسط أسبابها واقتراح وسائل حلها ومن كل هذا تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة والحكم عليها حكما اقرب إلى الصحة.

[3]-كشكاش كريم، ضمانات الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، منشاة المعارف بالإسكندرية، 1987، ص543.

الجزائري ذات توجه واحد، فقد نتج عن هذه الممارسات هيمنة شاملة على جميع تنظيمات المجتمع المدني على أساس أنها وسائل لتدعيم أركان النظام السياسي وإعادة إنتاج خطابه الإيديولوجي وترسيخ مبادئ والعمل على قبولها، مما خلق ثقافة سياسية ذات اتجاه وتوجه واحد لا يخدم إلا أهداف السلطة القائمة ويقهر ويقمع الثقافة الأخرى لذا فقد أصبح البعض ينادي ويلح على ضرورة احترام الحقوق الثقافية للفرد فضلا عن احترام الحقوق السياسية المدنية، الاقتصادية والاجتماعية، لأنه أصبح من الضروري معرفة دور البعد الثقافي في تحديد أساس هوية كل فاعل اجتماعي، لأن الأمر الجديد هو ضرورة إظهار أن هذا البعد يشكل عنصرا أساسيا بالنسبة لثقافة الديمقراطية باعتباره وسيلة الشعب لممارسة سيادته، فالحقوق الثقافية تسمح لوحدها، بمعرفة أو تحديد مفهوم الجماعة بصفة واضحة ومرئية دون أن تنتقص من مكانة الفرد عندما تضعه في مواجهة الآخرين، كما أن الهدف على الجماعات المختلفة والمتنوعة، هو أن اختلاف ثقافتها يشكل غنى المجتمعات المدنية والشعوب[1] فغياب الثقافة السياسية في الأدبيات السياسية الجزائرية خاصة وأن التطورات الأخيرة أكدت أن الإنسان الجزائري وصل فعلا إلى مستوى من الحرج مع المجتمع والسلطة. فهذه الأخيرة تراجعت وابتعدت عن واقع المجتمع لا تعبر عنه ولا تقيم معه أي صلة من صلات التمثيل الشرعي[2] فالمثقف الجزائري أصبح دوره محصورا في نطاق ضيق رغم أنه فاعل اجتماعي يستطيع من خلال الدفاع عن الحريات واختيارات المجتمع المدني إحداث التغيير الاجتماعي اللازم لذلك. فالمثقف يستطيع لعب وأداء هذا الدور الجوهري خاصة إذ تحول من مثقف منعزل إلى مثقف فاعل عضويا ملتحم مع أفراد شعبه قادر على تبني طموحات وقضايا مجتمعه المدني. لذا فإن الإجابة عن التساؤل حول أسباب ضعف تطور الثقافة السياسية للفرد الجزائري، فإن ذلك يمر حتما عبر التطرق إلى عنصريين أساسيين:

أ-سلبية دور المثقف الجزائري أو الطبقة المثقفة الجزائرية وانعدام تأثيرها في الحياة السياسية رغم أنها عماد "المجتمع المدني".

**ب**- ضعف تطور الوعي السياسي للفرد الجزائري.

## المطلب الثاني:المجتمع المدني أمام رهانات البناء ومقاربات تحديث المجتمع.

*- التأكيد على الاستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني تجاه الدولة[3]بمعنى، أن تشديد قبضة السلطة

---

[1]-Patric Meyer-bish,la democratisation au regard des droit culturels, herlmes université de Fribourg, Suisse, 1996, p253-255 .

[2]- ثنيو نور الدين، الدولة الجزائرية . . . المشروع العصبي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد242، أفريل، 1999، ص23.

[3]-عمر دارس، المرجع السابق، ص35.

على مؤسسات المجتمع المدني عن طريق محاصرتها بالقيود القانونية، والسعي لتعطيلها من الناحية الثقافية سيؤثر سلبا على دورها كمنظم للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وقد يدفع بها هذا الوضع لتحيد عن هدفها كقوة للاقتراح والتصور والمشاركة في عملية التحديث السليمة وتصبح حاملة وحافظة لمشاعر الحقد والانتقام وسيفتح هذا الوضع الباب لتكرار تجربة السنوات الأخيرة من فترة الحكم الأحادي في الجزائر[1] بالإضافة إلى ذلك لا يتسنى للمجتمع المدني والدولة أن يكون لهما القوة اللازمة، فإن كل واحد منهما لا يستطيع الاستغناء عن الأخر، الدولة تلعب دورا حاسما بخصوص المجتمع المدني وهذا عن طريق ضمان السير الحسن للنظام القضائي بتقريبه من المواطن والسهر على خلق مجال عام محمي من طرف القانون مما يسمح للمجتمع المدني بالازدهار بدون أن يتعرض لتداخلات المستمرة للدولة، وفي غياب مجتمع مدني قوي، فإن الدولة لا تجد ما تقيم عليه شرعيتها، وتجد نفسها تحت رحمة المصالح السياسية والاقتصادية[2]، والأموال، هذا التنسيق هو الخطوة الضرورية لتكوين اتحاد لكل جمعية على حدا على مستوى كامل التراب الوطني يتعاون مع أجهزة الحكومية المختصة والجمعيات، والأحزاب السياسية، وبهذا تستطيع منافسة التنظيمات الدولية الغربية في مجال طرح القضايا .

*- تطوير العلاقة داخل المؤسسة الواحدة، وتطوير العلاقة بين المؤسسات المختلفة وذلك لغرض خلق نوع من التناغم والانسجام بما يواكب التنمية داخل المجتمع[3].

*- أن يقوم المجتمع المدني في الجزائر بكافة أنواعه وتنظيماته بالتركيز على الجانب الثقافي في البداية. أي الاهتمام بنشر وترسيخ الأفكار والقيم والممارسات والثقافات القومية والإنسانية[4] لأنها أساس التغيير الاجتماعي، وأساس أي تغيير ايجابي في المجتمع، ويكون ذلك عن طريق تنظيم أبحاث وندوات حول القضايا الأكثر حساسية .

*- الاهتمام بالجوانب القانونية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، لجعل تشكيلات المجتمع المدني رافدا حقيقيا من روافد الديمقراطية، وبناء التعددية السياسية وتحقيق السلم والرقي للجزائر.

*-الاهتمام بتنمية الحركة الجمعوية كشكل من أشكال المجتمع المدني من الأولويات الإستراتجية اللازمة الاقتصادية والاجتماعية المفروضة على المجتمع الجزائري، والمقرونة بعدم قدرة الدولة على

---

[1]-صالح زياني، تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد17، ديسمبر2007، جامعة باتنة، الجزائر، ص ص104-105.

[2]-annexe, la société civile et la coopération du développement ,rapport final du groupe de travail 10 ADOHC du CAD sur le développement participatif et la bonne gestion des affaires publique ,société civile et le développement internationale, p153.

[3]- مولود زايد، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، ط1، عمان(الأردن)، 2001، ص169.

[4]- نفس المرجع، ص171.

تقديم المنافع والخدمات العامة التي كانت وإلى وقت قريب من أقدس المقدسات وأحد المحاور الرئيسية في المنظومة القانونية الجزائرية[1].

*- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي لأنه الإطار المناسب لصيانة حقوق الأفراد والمواطنين ويضع دعم هذا المسار مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر أمام خيارات صعبة ومنها:

أ/إما أن تستمر هذه المؤسسات في المطالبة بالديمقراطية في شكلها الحقيقي كالمطالبة بحرية التنظيم والتعبير، والتي أصبحت من تنازلات النظام طوعا أو كرها، وهذا الوضع قد يؤدي إلى فقدان الطالب والمطلوب.

**ب**/الدخول في ميدان ملغم، صعب الممارسة، وهو ميدان الحقوق الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وبعد هذا المطلب من الأولويات في الوقت الحاضر وتحديدا في ظل إرهاب الإصلاحات الاقتصادية.

*- أن تقوم وسائل الاتصال الجماهيري بنقل الأخبار والمعلومات من المواطن إلى الدولة وبالعكس وأن تتحرى الصدق والدقة في ذلك، كما يجب أن تقوم بالرد على الدعاية المفرضة والأفكار الهدامة التي تسربها وسائل الإعلام المعادية للمجتمع. [2]

*- الاعتراف بأهمية المرأة ودورها الكبير والمتميز في المجتمع حيث أن تعطيلها يعتبر تعطيلا لطاقات نصف المجتمع تقريبا[3].

*- القطيعة مع الماضي وخلق خطاب جديد يتناسب مع المطالب الحالية.

*- توصل جميع القوى الجزائرية الفاعلة من الوصول إلى عقد وطني مشترك يكون قادرا على الانطلاق نحو مستقبل واعد، وهذا العقد المشترك يكون في التفاهم بين النخب (رجال الأعمال، أصحاب السلطة الدينية، المثقفون، وغيرهم. . . )[4].

*- يقترن تعزيز دور المجتمع المدني على المستويين التنظيمي والعملي بعد تعزيز مقوماته على أكثر من صعيد، حيث تمثل الثقافة المدنية واحدا من أهم –إن لم يكن أهمها على الإطلاق- مقومات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن الدولة، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها ما لم تسبقها وتعززها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقييد السلطات الهامة وبحدود معينة في تعاملها مع المواطنين واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير

---

[1]-مقابلة مع السيد فضيل بومنجل، الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين بولاية قسنطينة، يوم 20 مارس 2007.

[2]-مولود زايد، المرجع السابق، ص17.

[3]-نفس المرجع، ص17.

[4]-منير صوالحية، المرجع السابق، ص 220.

والتعبير[1] وأن تقترن هذه المحددات بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك تنسق معها ولا يستقيم لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون فاعلة من دون وجود هذا الإطار الثقافي، الذي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها، وعلى اعتبارها أهم المقومات فان تدعيم الثقافة المدنية لدى تلك الفعاليات وعموم الجماهير يقتضي بالضرورة إلى جانبه وفي المقام الأول العمل على تحسيس تلك المفاهيم على أهمية دور المنظمات في تحديث المجتمع، وهو العامل الذي يساهم في تدعيم فاعلية المشاركة وتحصين التعاون أو التفاعل المجدي على المستوى المدني من منطلق أن عموم الناس في حاجة إلى تنوير للاقتناع بهذه المقاربة الشاملة.

بمعنى آخر، أن تفعيل دور المجتمع المدني يعد ضروريا في ظل الظروف المتأزمة التي تمر بها الجزائر حاليا، إذ أن الاهتمام بترقية مؤسسات المجتمع المدني سيساهم في التخفيف من الصبغة التسلطية لنظام الحكم في الجزائر[2] كما أن تفعيل هذه التنظيمات سيساهم كذلك في المحافظة على عدم تفكك الدولة وسيساعدها لتتصدى للعديد من التحديات التي ستواجهها خلال العقود القادمة، لا سيما في ظل تنامي ظاهرة العولمة بإفرازاتها المختلفة، أين تصبح الدولة عرضة لضغوط متنوعة، يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تخفف من وطأتها عن طريق رفضها ومحاربتها لمساوئ هذه العولمة.

*- إدراج مادة (أو أكثر) داخل القانون الداخلي للبرلمان يحدد العلاقات بين الطرفين-البرلمان والمجتمع المدني- ويسمح بإشراك مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالموضوع المطروح للنقاش داخل هياكل البرلمان وإبداء الرأي، خاصة داخل لجان البرلمان المتخصصة، بما يضمن احترام مهام وصلاحيات وأدوار كل مؤسسة.

فلكي يكتسب النظام الجزائري الشرعية اللازمة، يحتاج إلى احترام المعيارين الأساسين – وحتى العالميين –وهما:

*-احترام حقوق الإنسان.

*-تأسيس مجال وفضاء عام للحوار والمشاركة السياسية للأفراد .

إن إنشاء هذا المجال العام يبقي الفضاء الوحيد، أين يتم تبادل الآراء اتخاذ القرارات بعد نقاش واسع يجمع الرأي والرأي الآخر فهو ميدان مفتوح للمشاركين من ميادين مختلفة سواء كانوا فاعلين أو حاملين

---

[1]-المجتمع المدني في الجزائر: مسيرة وجود بحثا عن شهادة ميلاد، جريدة القراء، العدد 663، 5 أفريل، 2010، ص06.

[2]-صالح زياني، المرجع السابق، ص108.

لمعرفة، إن الثقافة الديمقراطية تظهر أهميتها في حيوية الحركة الجمعوية الضرورية لبناء هذه الفضاءات العامة والمتعلقة بمختلف مظاهر الحياة السياسية .

وهذا يعتبر من صميم مهام المجتمع المدني والسلطات العامة في مختلف الميادين :الإعلام، التربية، العدالة، الأمن، الاقتصاد، تهيئة المحيط، قضايا التكامل والاندماج، العلاقات الدولية، وهذا ما عبر عنه بالحوار الدستوري المبني على هذه الأسس كدليل على وجود ثقافة ديمقراطية[1]

يمكن القول أنه أصبح الحديث عن أهمية المجتمع المدني من خلال التجربة الجزائرية، قضية محورية يفرضها علينا الواقع الدستوري والسياسي المتغير.

فالتجارب السياسية والدستورية التي عرفتها الدولة الجزائرية لم يكن لها الأثر الكبير في تعميق الوعي الديمقراطي ونشره، بشكل واسع ولم يتمكن المجتمع المدني بمختلف تنظيماته لا إلى احتلال موقع الصدارة في الاهتمام الجزائري فقد غلبت عليه الأهداف المرتبطة بهموم تحقيق الاستقلال الوطني ثم بناء الدولة الجزائرية.

فأثناء فترة الاستعمار الفرنسي وضمن حركية الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف اتجاهاتها وتنظيماتها، انحصر مفهوم المجتمع المدني الجزائري حول هدف تحقيق الاستقلال الوطني بالدرجة الأولى.

فقد كانت الحركة الوطنية الجزائرية أساسا حركة وطنية فعلا تهدف إلى تحرير البلاد من السيطرة الاستعمارية الفرنسية استرجاع السيادة الوطنية ولم تكن بحكم ظروفها قائمة على مبدأ تطوير المجتمع المدني كفضاء للحريات والمشاركة السياسية إلا في حدود ما يساعدها على تحقيق الاستقلال.

وبعد الاستقلال تغلبت أهداف بناء الدولة الجزائرية بما يعني ذلك من بناء أجهزتها وعليه يمكن القول أن هدف بناء دولة مركزية فعالة، طغى على التوجهات التي كانت تسعى إلى تحقيق مشاركة أوسع لمؤسسات المجتمع المدني واحترام أفضل لحقوق أفراده، لذا كان المفهوم السائد هو محو المجتمع المدني بمؤسساته الفاعلة كالنقابات العمالية والمهنية وإخضاعها مباشرة لسلطة السياسية والقضاء على استقلال المؤسسات الثقافية .

لكن التطورات الراهنة التي عرفتها الجزائر من انتقال نحو تحقيق الديمقراطية وترسيخ عهد التعددية السياسية أدى بها إلى اهتمام أكثر بمسالة المشاركة الفعالة للمؤسسات المجتمع المدني في بناء الدولة والمجتمع، شكل تعبيرا صريحا لصعود الحركة الدستورية كشكل راقي لبروز الوعي الديمقراطي

[1]- Patric Meyer –bish, Réhabiliter la parole priorité au droit à la culture dans la définition. d'une Stratégie de paix ,institut inter-dixplinaire d'éthique et des droits de l'homme ,université de Fribourg,Suisse,Septembre1996,p3.

بما يخدم عليه تشكيل المجتمع المدني.

وما دام الجزائر تشهد حالة انفتاح ديمقراطي وحتى لا يأتي نمو الديمقراطية في الجزائر جزئي بحيث نكون أمام احتمال تأسيس ديمقراطية دون الاهتمام بوجود مجتمع مدني، ذلك أن متانة، قوة ورسوخ مؤسسات المجتمع المدني هي الضمانة الأساسية والدائمة لحماية الديمقراطية

إلا انه ورغم هذا الاهتمام إلا أن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر لا تزال تعاني من جملة كبيرة من العوائق التي تقف أمام فعالية دوره ووصوله إلى تحقيق تلك الغايات التي وجد من اجلها ومن ثم عليه التحلي بجملة الحلول التوصيات التي ذكرت سابقا.

رأينا كيف أن حياة الديمقراطية ترتبط بدور حقيقي وقوي "بالمجتمع المدني"، فالمجتمع المدني هو القطاع غير الحكومي الذي يطلق عليه أحيانا "القطاع الثالث"،لتمييزه عن الحكومة من ناحية والقطاع الخاص من ناحية ثانية،فهو يتكون من منظمات وجمعيات وروابط تقوم على العمل التطوعي ولا تسعى لتحقيق الربح،وفي اللغة الانجليزية تستخدم كلمة المجتمع المدني"Civil Society "و التي كانت حتى وقت قريب تترجم في اللغة العربية إلى المجتمع الأهلي، لتدل على ارتباط مجموعة من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية التي تنشا لتحقيق أهداف اجتماعية للأهل والأقارب بما يوحي بمعاني التضامن والولاء وقوة الارتباط.

ولكن تعقد الحياة في المجتمع أدت إلى اتساع نطاق تلك المنظمات بحيث لم تعد قاصرة على الروابط الضيقة بين أفراد عائلة معينة أو سكان منطقة معينة،وإنما صارت تضم أفرادا من انتماءات أسرية متعددة لا تجمعهم صلة دم أو قرابة،وإنما يشتركون في مصالحهم الاقتصادية أو اهتماماتهم الاجتماعية والفكرية (كالدفاع عن مصالح أو قضايا فئات معينة). وأصبح المجتمع المدني يشمل أي منظمة أو مؤسسة لا تنشأ بواسطة الحكومة ولا تخضع لتوجيهها المباشر،وإنما يؤسسها الأفراد بإرادتهم الحرة المستقلة،وينظم إليها غيرهم بشكل اختياري ويكون لديها أهداف اجتماعية ونشاط تطوعي ايجابي يخدم مجموعة الأعضاء والمجتمع عموما، باستخدام الوسائل السلمية التي يجيزها النظام ويبيحها القانون دون اللجوء إلى استعمال العنف أو القوة المالية.

وقد رأينا أيضا، كيف كان المجتمع المدني قاطرة التحول والانتقال بالمجتمع نحو الأفضل، فالديمقراطية واحترام الحريات والحقوق الإنسانية وإنصاف الفئات المضطهدة التي تعاني الظلم أو الإهمال أو التمييز ضدها وتحقيق الاستقرار وحفظ النظام والسلام الاجتماعي وانجاز التنمية بمعناها الشامل الاجتماعي والاقتصادي والبشري، هي جميعا غايات ينشدها كل مجتمع.و الموازنة بينها هي مفتاح التوفيق بين سعادة الفرد ومصالحه الخاصة، وسعادة المجتمع ومصلحته العامة، ومن خلال هذا لاحظنا قدر الاهتمام التي توليه دول المغرب العربي لهذا القطاع في تفعيله للكثير من القضايا التي

تراجعت الدولة المغاربية في تحقيقها ، إذ عملت على أن تجعل المجتمع المدني بكافة الأطر والتشكيلات عبارة عن القنوات المستقلة للمشاركة والتعبير والاتصال وتبادل الآراء والمعلومات، هو الشرط الضروري لنجاح أي مجتمع في تحقيق هذا التوازن بين الحرية والنظام وبين الفرد والمجتمع وبين التضامن والتسامح .تلك الأهمية الحيوية للمجتمع المدني تبرر اهتمام دول المغرب العربي بتشجيع هذا النوع من المنظمات وتوسيع المجال أمام حركتها، إلا انه وبالرغم من الدور الاستراتيجي والحيوي الذي يقوم به المجتمع المدني في المجتمع من جهة واهتمام دول المغرب العربي به في زمن عرف بالتعددية السياسية والانفتاح الديمقراطي ومشاركة كل الفواعل من جهة أخرى، إلا أن هذا الاهتمام يشوبه الضباب إن لم نقل أن هذه الأخيرة –الدول المغاربية– تضع من القيود والعوائق ما يبقي دور المجتمع المدني يتصف بالهش والضعيف ويتكفل إلا بالأعمال الخيرية الخدماتية ولا يرتقي إلا المشاركة في رسم السياسات وصنع القراروضع البرامج وهذا بسبب عامل التبعية واللاستقلالية التي يتميز به المجتمع المدني في المغرب العربي .

إن التطورات الراهنة التي عرفتها الدولة الجزائرية من الانتقال نحو تحقيق الديمقراطيـــة والاهتمـــام أكثر بمسالة المشاركة الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني في بناء الدولة والمجتمع، شكلت تعبيرا صريحا لصعود الحركة الدستورية كشكل راقي لبروز الوعي الديمقراطي بما يخدم عملية تشكيل المجتمع المدني وما دام أن الجزائر تشهد حالة انفتاح ديمقراطي، وحتى لا يأتي نمو الديمقراطية فـــي الجزائـــر جزئـــي بحيث نكون أمام احتمال تأسيس ديمقراطية دون الاهتمام بوجود مجتمع مدني، ذلـــك أن متانـــة، قـــوة ورسوخ مؤسسات المجتمع المدني هي الضمانة الأساسية والدائمة لحماية الديمقراطية والوصـــول إلـــى تحقيق التنمية المستدامة .فالجزائر تنظر للمجتمع المدني كشريك في عملية التنمية والتطور، ويكفـــي أن نشير إلى التطور الهائل للجمعيات المختلفة في مجالات اهتماماتها من رعاية الأمومة والطفولة، رعايـــة الأسرة، المساعدات الاجتماعية، رعاية الفئات الخاصة والمعوقين، رعاية الشيخوخة، الخدمات الثقافيـــة والعلمية والدينية ، تنمية المجتمعات المحلية، تنظيم الأسرة، الصداقة بين الشعوب.إلا أن هذا لا يمنع من القول أن المجتمع المدني في الجزائر يعاني هو الأخر من جملة من العوائق والمشاكل التي تقـــف أمـــام نوعية الدور الفعال الذي يريد تأديته على كافة الأصعدة وفي كل المجالات ولا سيما مشاركة السلطة في صناعة القرار ووضع البرامج والخطط . ومن هنا يمكن القول أن أزمة الديمقراطية في بلادنا والتعثـــر ثم الإخفاق تعود أسبابه إلى غياب أو ضعف تنظيمات المجتمع المدني وتـــدمير قيمـــه.و جعلـــه يتكفـــل بالأدوار المرتبطة بالمناسبات وبالدولة .

وعليه فالمجتمع المدني هو رهان المستقبل وهو الشرط الموضوعي لتحقيق وتفعيل الديمقراطية ولن تتأصل هذه الأخيرة، فكرا أو ثقافة لدى السلطة المغاربية من جهة والمواطن المغاربي من جهة أخـــرى، ولن تتأسس في وعيه حتى تتحول إلى قناعة لا تتزعزع كقناعة العقل بضروريات البديهـــة إلا بتفعيـــل تنظيمات المجتمع المدني وإفساح المجال أمامها لتؤدي دورها الضروري.فالمجتمع المـــدني إذن يلعـــب

دورا جوهريا في تأسيسه للديمقراطية، في تأكيده لأولوية حقوق الإنسان والقانون وممارسته لنشاطات تكمل دور الدولة ومساعدته على إشاعة قيم المبادرة والجماعية .

ومنه لا بد على دول المغرب العربي أن تعي تماما أن المجتمع المدني ليس بديلا لها، وإنما هو مكمل لوظائفها ومسؤولياتها، ويخطئ من يقول أن وجود"المجتمع المدني"و ضرورة تنميته وتفعيله يعنيان التخلي عن الدولة وضرورتها أو إضعافها لحسابه إذ لا يستقيم وجود مجتمع مدني مغاربي قوي، ودولة مغاربية ضعيفة.

وعلى ضوء دراستنا لموضوع دور المجتمع المدني في المغرب العربي يمكن التوصل إلى جملة من التوصيات الأساسية:

*-ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل الاستقلالية النسبية، حيث يجب أن تكون علاقة تعاون ومشاركة وتكامل، وليست علاقة تنافس وصراع وتسلط وتبعية بحيث أن تقوم هذه الدولة بتوفير جو ديمقراطي حقيقي.

*-زيادة فاعلية المجتمع المدني المغاربي من خلال تدعيمه بقوى اجتماعية وفاعليين اجتماعيين نشيطين، يكون للنخبة المثقفة مكانا بهدف المساهمة الفعلية في دفع مختلف الفئات نحو المشاركة في الحياة العامة والتعبير عن أرائها في إطار رسمي.

*-أن بناء مؤسسات المجتمع المدني لا يعني بالضرورة النقل الحرفي لخبرات المجتمعات الغربية في هذا المجال، إذ أن الديمقراطية الليبرالية نظام غربي لا يصلح لمجتمعاتنا فلا بد من اتساع نموذج سياسي ديمقراطي يعكس خصوصية مجتمعاتنا المغاربية.

*- إدراج مادة (أو أكثر) داخل القانون الداخلي للبرلمان يحدد العلاقات بين الطرفين-البرلمان والمجتمع المدني- ويسمح بإشراك مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالموضوع المطروح للنقاش داخل هياكل البرلمان وإبداء الرأي، خاصة داخل لجان البرلمان المتخصصة ، بما يضمن احترام مهام وصلاحيات وأدوار كل مؤسسة.

*-ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي لأنه الإطار المناسب لصيانة حقوق الأفراد والمواطنين ويضع دعم كبيرا لمؤسسات المجتمع المدني بدول المغرب العربي.

*-لا بد من الوعي، ، نه ومن خلال التطورات الراهنة أصبح من الواضح أن مصير العالم لم يعد رهينة الصراع بين القوى التقليدية العظمى بل ظهرت قوة ثالثة أخرى تتمثل في المجتمع المدني الذي بدا يوحد صفوفه على مستوى العالم ويتخذ بذلك طابعا عالميا، تتكتل تحته المنظمات والمؤسسات والجمعيات والاتحادات، وكل التنظيمات غير الحكومية في كل أنحاء العالم، بحيث ظهر تعبير جديد يعبر عن واقع الحال وهو المجتمع المدني الكوكبي.

## قائمة المراجع

**-باللغة العربية:**

**أ-الكتب:**


**1-** إبراهيم رحماني، **دور المجتمع المدني في التنمية الثقافية في المجتمع المدني ودوره في التنمية... الأدوار والتحديات**، الرابطة الولائية للفكر والإبداع، محاضرات الندوة الفكرية الخامسة، شركة مزوار، الوادي، 2005.

**2-** أحمد شكر الصبحى، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 بيروت ، 2000.

**3-** أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية والإستراتيجية، د.ط، القاهرة، 2004.

**4-** أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000 .

**5-** إسماعيل قيرة، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002

**6-** إشراف عبد الله حمودي، **وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، ندوات معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا واسيا الوسطى برينستون، دار توبقال للنشر، ط1، 1998، المغرب .

**7-** أماني قنديل، **إلى أي حد يمكن الحديث عن المجتمع المدني متطور في مصر؟** ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، جامعة تنمية الديمقراطية، القاهرة، 1997.

**8-** برهان غليون، **المحنة العربية(الدولة ضد الأمة)**، مركز دراسات الوحدة العربية، د.ط، بيروت 1994.

**9-** بوتومور، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة وميض نظمي، دار الطليعة، ط1، بيروت، مارس 1986.

**10**-ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دراسة معاصرة في إستراتجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن (عمان)، 2004.

**11**-ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، القاهرة، 1998.

**12**-جاك مارك بيوتي، ترجمة جورج طرابشي، **فكر غرامشي السياسي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1975.

**13**-جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا إلياس، منشورات عويدات، ط3، بيروت، 1983.

**14**-جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي -دراسة قانونية وسياسة-**، دار العلوم للنشر والتوزيع، د.ط، عنابة (الجزائر)، 2004.

**15**-حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟ إفريقيا الشرق**، د.ط، الدار البيضاء، 1997.

**16**-حليم بركات، **المجتمع العربي، في القرن العشرين**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000.

**17**-رابح كمال لعروسي، **المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر**، دار قرطبة، ط1، 2007، الجزائر.

**18**-راتب السعود، **الإنسان والبيئة: دراسة في تربية البيئة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، د.ط، عمان (الأردن)، 2004.

**19**-راتب السعود، **الإنسان والبيئة، دراسة في تربية البيئة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، د.ط، عمان (الأردن)، 2004.

**20**-رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السياسي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط1، الجزائر، 2002.

**21**-رعد صالح الألوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان(الأردن)، 2006.

**22**- رياض عزيز هادي، **العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية**، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1995.

**23**-زياد عبد الصمد، **المجتمع المدني وتحديات التنمية الديمقراطية في عالم متغير**، بحث مقدم إلى مؤتمر: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت، 18-20/نيسان-أفريل 2004.

**24**-سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، المجلد الثامن المجتمع المدني**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

**25**-سعد الدين إبراهيم، **تقديم لدراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار أمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.

**26**-سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى، الجزائر، 1990.

**27**-السيد ولد اباه، **الدولة والقوى السياسية في موريتانيا:** الثقافة والدولة والمجتمع، سلسلة الثقافة القومية، 27 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

**28**-شيخنا محمد ولد الفقيه، **الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا: قراءة أولية في الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، ط1، بيروت، 2004.

**29**-شيخنا محمد ولد الفقيه، **الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا:** قراءة أولية في الدبيروت، 2004.

**30**-طالب الإبراهيمي، **المعضلة الجزائرية، الأزمة والحل**، دار الأمة، الجزائر، 1997.

**31**-عبد الإله بلقزيز، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، د.ط، بيروت، 2001.

**32**-عبد الحميد متولي، **نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية**، منشاة المعارف بالإسكندرية، دار نور الفجر للطباعة و التجليد، د.ط، د.س.

**33**-عبد الغفار شكر، **المجتمع الأهلي**، دار الفكر، دمشق، 2003.

**34**-عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية(مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1998.

**35**-علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه(51)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، فيفري2005، بيروت.

**36**-علي الدين هلال، نيفين سعد، **النظم السياسية العربية -قضايا الاستمرار والتغيير**-مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000.

**37**-علي الكنز، **حول الأزمة: 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، دار بوشان النصر، الجزائر، 1990.

**38**-علي حرب، **العالم مأزقه، منطق الصدام ولغة التداول**، المركز الثقافي العربي، ط2، 2007، المغرب.

**39**-علي خليفة الكواري، **في مفهوم الديمقراطية، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب العربي (19)، ط1، بيروت، 2002.

**40**-علي ليلة ، **النظرية الاجتماعية المعاصرة** ، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، القاهرة، 1981.

**41**-عماد صيام، **المنظمات غير الحكومية في مصر ومكافحة الفقر**، تحديات المستقبل (أفكار للنقاش)، في المجتمع المدني و سياسات الإفقار في العالم العربي، ميريث للنشر والمعلومات، ط1، 2002، القاهرة.

**42**-عمار عوابدي، **مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقاته في النظام الإداري الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص15.

**43**- قارة عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار هومة، الجزائر، 2005.

**44**-الكسيس دي توكفيل، **الديمقراطية في أمريكا**، ترجمة وتعليق لامين مرسي قنديل، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1991.

**45**-كشكاش كريم، **ضمانات الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، منشاة المعارف بالإسكندرية، 1987.

**46**-متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية-دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**-مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2002.

**47**-محمد الزاهي المغيربي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع.

**48**-محمد الغيلاني، المجتمع المدني حججه، مفارقاته، و مصائره، هل سيتم الاحتفاظ به؟دار الهدى، ط1، بيروت، 2004.

**49**-محمد زاهي المغيربي، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة**، منشورات جامعة قار يونس، بن غازي، 1998.

**50**-محمد زاهي المغيربي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**، مركز ابن خلون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، د.ط، د.س، القاهرة.

**51**-محمد كرو، **المثقفون والمجتمع المدني في تونس**، في الثقافة والمثقف في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، ط1، بيروت، 1992.

**52**-معمر القذافي، **الكتاب الأخضر**.

**53**-منار محمد الرشواني، **خلق الخصوصية وحقوق الإنسان العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

**54**-المنصف الوناس، **الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر**: محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر 1988، في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أوت 1999.

**55**-مولود زايد، **التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع المؤسسة العربية الدولية** للنشر، ط1، عمان(الأردن)، 2001.

**56**-ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مديرية النشر لجامعة قالمة، قالمة (الجزائر)، 2000.

**57**-ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.

**58**-نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، 1982.

**59**-يونس مجاهد، **المجتمع المدني والتجربة المغربية، في المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، تجمع الباحثات اللبنانيات، مؤسسة فريدريش ايبرث، لبنان، أفريل، 2004.

**الدوريات والمجلات:**

**1**- إبراهيم ايمن الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، **المستقبل العربي**، العدد259، مارس 2000.

**2**- أحمد ثابت، المجتمع المدني: الصلاحية المنهجية وضرورة التطـــوير، مجلـــة **النهضـــة**، العـــدد5، أكتوبر2000.

**3**- احمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، **مجلة السياسة الدوليـــة**، العدد106، السنة أكتوبر، 1991.

**4**- أماني قنديل، "تطور المجتمع المدني في مصر"، **عالم الفكر المجلد**(2)، العدد3 يناير، مارس 1999.

**5**-باقر سليمان النجار، المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى إصلاح **المستقبل العربي**، العدد338، السنة29نيسان(ابريل)2007.

**6**-ثنيو نور الدين، الدولة الجزائرية...المشروع العصبي، مجلة **المستقبل العربي**، مركـــز دراســـات الوحدة العربية242، أفريل، 1999.

7-جلالي عبد الرزاق، الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة و الاستقطاب الحزبي، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 314، 2005.

8-حامد خليل، "الوطن العربي والمجتمع المدني كراسات إستراتيجية"، مجلة فصلية تصدر عن **مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية** بجامعة دمشق.

9-حسين قادري، المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي، **مجلة الفكر**، العدد الرابع، السنة أفريل 2008، كلية الحقوق و العلوم السياسية بسكرة(الجزائر).

10- زبير عروس، المجتمع المدني، الأداة، الرأي، القراء الجدد، **كراسات CREAD**، عدد52، 2000.

11- زبير عروس، حوصلة وتقييم، في الحركة الجمعوية في الجزائر واقع و أفاق، **المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية**، رقم 13، 2005.

12- سعد الدين إبراهيم، مستقبل الحركات الإسلامية في الوطن العربي، **مجلة العربي**، العدد 337 السنة 1990 .

13- سعد ناجي جواد، إفريقيا و التحول نحو التعددية و الديمقراطية، **مجلة كلية العلوم السياسية**، السنة الرابعة، العدد التاسع، شباط 1993.

14- سعيد زيداني، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية، **المستقبل العربي**، السنة13، العدد135، ايار/مايو1990.

15- شفيق عبد الرزاق السامرائي، الأحزاب السياسية في العالم العربي، رصد وعرض، **مجلة المنار**، العدد 67.

16- صالح زياني، تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة **العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد17 ديسمبر2007 جامعة باتنة (الجزائر).

17- عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: واقع وأفاق، **مجلة الفكر البرلماني**، عدد15، فيفري2007.

**18**- عثمان مخون، التنمية البشرية والتجارة ودور هيئات المجتمع المدني، **مجلة دفاتر جمعوية**، الفضاء الجمعوي، المغرب، العدد3، أكتوبر2006.

**19**- عمر دارس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وأفاق، **مجلة إنسانية في الانثروبولوجية و العلوم الاجتماعية**، عدد 28 جوان، 2005.

**20**- العياش عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، **مجلة إنسانيات**، العدد 13، افريل2001.

**21**- فرجاني نادر، الحكم الصالح رفعة العرب في صلاح الحكم في البلاد العربية، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد256، جوان2000، بيروت.

**22**- المجتمع المدني العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (ملف)، **المستقبل العربي**، السنة14، العدد158 (نيسان/ابريل1992).

**23**- محمد عابد الجابري، **سلسلة موقف**، العدد39، مايو/أيار، 2005.

**24**- منير صوالحية، المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البنية والأهداف، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 19، ديسمبر 2008، باتنة.

**25**- وفاء زينهم، موريتانيا و التجربة الديمقراطية بين الحكومة والأحزاب، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 119، السنة يناير 1995.

**26**- وليد عبد الحي، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، العدد 267، مايو 2001، بيروت.

**27**- ياسين العيوطي، إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، **المجلة السياسية الدولية**، العدد106، جويلية 1991.

**المذكرات (الرسائل الجامعية):**

**1**-حياة قزادري " **علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية**"، جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ديسمبر 2001 .

**2**-زعموش فوزية، "**المجتمع المدني في التجربة الدستورية الجزائرية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة، 2001-2002.

**3**-شوبيلة العايب، "**عناصر تحليل الحركة النسوية في الجزائر**"، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1994.

**4**-الصيد حاتم، "**الإشاعة و الرأي العام الجامعي**"، دراسة ميدانية ببعض معاهد جامعة منتوري، قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، 2001

**5**-فيروز حنيش، "**إشكالية المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر(1989-2005)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2007-2008.

**6**-مليكة بوجليت، "**ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر -دراسة في خلفيات التفاعلات و الأبعاد**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1997.

**7**-ناجي عبد النور، **تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري1989-2004**، بحث مقدم لنيل شهادة دكتورا في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي. والإداري، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2005.

**8**-نادية خلفة، "**المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية-دراسة تحليلية قانونية**-"مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة باتنة، 2002-2003.

**9**-نصيب ليندة، "**الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني، جمعيات عنابة نموذجا**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة.

**10**-هشام عبد الكريم، "**المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر(1989-1999)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر العاصمة، 2006.

**<u>الوثائق الرسمية:</u>**

**1**-الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ، الصادرة عن المجلس الأوروبي بتاريخ 1950/11/04، وكذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب الصادرة عن الدورة السادسة عشر لمؤتمر

رؤساء الدول الحكومات العضوة في منظمة الوحدة الإفريقية، المنعقد في ليبيريا، بتاريخ17الى1979/07/20.

**2**-اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، سنة 1966 والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1976/03/23.

**3**-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

**4**-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

**5**-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون 90-31 الخاص بالجمعيات المؤرخ في 17 جمادى الاول عام 1411 هـ الموافق لـ 04 ديسمبر 1990.

**6**-حزب جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر، 1964.

**7**-الدستور الجزائري، لسنة 1996، الجريدة الرسمية، العدد 61، المؤرخة في 1996/10/16.

**8**-قانون 90-09 المتعلق بالولاية.

**9**-قانون رقم 03-10 مؤرخ في يونيو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجزء الرابع، العدد 2003/43.

**10**- قانون رقم 15/87 المؤرخ في 21 جويلية 1987 المتعلق بالجمعيات.

**11**-القانون رقم 90-08 و المؤرخ في 12 رمضان عام1410والموافق ل17 افريل 1990 والمتعلق بالبلدية.

**12**-المرسوم الرئاسي رقم 270/200 مؤرخ في 20 جمادى الثانية عام 1421 الموافق 19 سبتمبر 2000 والمتعلق بأحداث منحة مدرسية خاصة لصالح الأطفال المتمدرسين المحرومين.

**13**-النظام الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

**<u>المعاجم والموسوعات:</u>**

**1**-برتراند بادي، ترجمة هيثم اللمع ، معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط1، 2005.

**2**-ناهد عز الدين، موسوعة الشباب السياسية، سلسلة خاصة يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام، القاهرة، 2000.

**الملتقيات والندوات و المؤتمرات:**

**1**- زهير الكايد، "**الحكمانية**"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول: المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة ، الشارقة: 17-18 ديسمبر، 2000.

**2**- عبد الرحمان برقوق، **المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر** ، مداخلة من أعمال الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، المنعقد يومي 11/10 ديسمبر بجامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.

**3**- فتيحة مرابط، **المجتمع المدني في العالم العربي**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن من حول المجتمع المدني و تنمية الدولة، الجزائر، جامعة ادرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005.

**4**- ندوة **المجتمع المدني في الوطن العربي**، سلسلة بحوث سياسية كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1995.

**5**- ندوة **المجتمع المدني و دوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1992، بيروت.

**6**- وناس يحي، **العلوم الاجتماعية و حماية البيئة، رهان و تحديات** ، مداخلة ألقيت في إطار اليوم العلمي، العلوم الاجتماعية والمجتمع، الاثنين 03 ماي 1999 قسم العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم .

**الجرائد:**

**1**- جريدة الأفق4، الصادر بتاريخ: 30 أكتوبر1991.

**2**- جريدة الخبر، المؤرخة في 12 افريل 2000.

**3**- فيصل ش: جمعيات المجتمع المدني قسنطينة: دعوة لعمل تنسيق مع الدائرة، جريدة الخبر، العدد4545، 2001/11/14، ص13.

**المراجع بالانجليزية:**

1. **Frédéric Volpi, Islam and democracy** : **the Failure of Dialogue in Algeria** ,Pluto Press,Londan,2003
2. **Hammdy Abdel Rahman Hassan,The State and Civil Society in Africa Perspective**, African Journal of Political Science and International

Relations ,Full length Research paper , Political Science, Faculty of Economics and Political Science ,Cairo University,12 Januaray2009,P69

3. **Jean cohen and Andew** : **Civil Society and Political Theory**.Cambridge,Mitpress.August.London.1993 Vol 2
4. **Saad Eddin Ibrahim"**,**The Role of NGOs in Europe and the Maghreb ,Mashreq Countries"** : Political, Social and Cultural Trends, The Euro-Arab ,Partnership: A Perspective on Arab NGOs in The Role of NGOs in the Development of Civil Society: Europe and the Arab Countries ,International Dialogues Series ,Proceedings of a Seminar held in Amman, Jordan on December 6-7,1997.

**المراجع باللغة الفرنسية:**

1. Adam,ELBACK , « **La Société Civile en Afrique : La réalité et les défis** »,dans Le Rôle de la société civile dans le Développement de l'état,8eme Colloque International, Algerie ,université D'adrar,20-22 novembre 2005.
2. Ahmed Reddaf. **Politique et droit de l'environnement en Algérie**, Thèse université du Marine,1991,pp263-305.
3. annexe, **la société civile et la coopération du développement**, rapport final du groupe de travail 10 ADOHC du CAD sur le développement participatif et la bonne gestion des affaires publique, société civile et le développement internationale.
4. HADDOUCHE HALIMA**,Les grandes familles Constantinoise**,thése de magistér en sociologie du devlopement,Constantine ,1999.
5. Le petite Larousse.
6. LESTERM. Salmomon et Helmut k. Anherer. **Le Secteur de la Société civile ,une Nouvelle Force Sociale** .La Revue du MAUSS, Semestrielle N°11,1998 1er Semestre .
7. Patric Meyer –bish, **Réhabiliter la parole priorité au droit à la culture dans la définition**. d'une Stratégie de paix ,institut inter-dixplinaire d'éthique et des droits de l'homme ,université de Fribourg,Suisse,Septembre1996.

Patric Meyer-bish,**la democratisation au regard des droit culturels** .8
,herlmes université de Fribourg,Suisse,1996.

9. PercyB-Lehning,**Vers une Société Civile multiculturelle**, e rôle du capital social et de la citoyenneté démocratique, séminaire « Société civile et le

développement inter-national,centre de développement de l'organisation de coopération et de développement économique »,1998,p4

10. RAMDANE BABADJI , « **Le phénomène associatif en Algérie** » Genese et perspective,Annuaire d'afrique du nord,C.N.R.S ,1989.
11. ZGHAL.A. **Le concept de société civile et la transition vers le multipartisme** ,Annuaire du l'Afrique du nord ,Edition du C.N.R.S ,1989.

**مقالات على شبكة الانترنيت:**

**1**-عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني وإطاره التنظيمي متحصل عليه من :

http: //www.pydBe/pud/arabic/00000086.htm.

**2**-عبد الغفار شكر، دور المجتمع في بناء الديمقراطية-الجزء الثالث-متحصل عليه من:

http: //www.rezgar.com/m.asp ?=459.

**3**-إسماعيل اليعقوبي، المجتمع المدني في الفكر المعاصر، الحوار المتمدن، العدد 2368 متحصل عليه من: http: //www.ahewar.org/debat/show.art asp ?aid=143435

**4**-المجتمع المدني، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية متحصل عليه من:

http: //www.ahram. org/acpss/index_arabic.asp

**5**-بيان إلى الرأي العام الفرنسي، بمناسبة زيارة معمر القذافي دكتاتور ليبيا لباريس متحصل عليه من:

http: //www.des continents.L'hypthése de wegener de la dérive des Continents a été Confirmée depuis une trentain.libya- alhora.net/host/files/ zjF2mtmrkt5 wnnhmmwmh.jpg

**6**-جورج الراسي، المعارضة الليبية: شرخ في الداخل وشرخ في الخارج-جريدة المستقبل اللبنانية- الأربعاء 27 تموز/يوليو 2005 متحصل عليه:

http://www.aljazeera.net/NR/exetes/Bc5cE9F3-B7D8-4530-B781-35DD 2AB8 6E2D.htm.

**7**-توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل: دراسة تاريخية سياسية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006 متحصل عليه من: www.Awu-dam.org.

**8**-إدريس ولد القابلة: الحوار المتمدن، المسار المغاربي ينتظر التفعيل متحصل عليه من:

10654.http: //www.ahewar.org/debat/showw.art.asp ?=

**9**-قسم البحوث و الدراسات: دول المغرب العربي، معلومات أساسية متحصل عليه من:

http: //www.aljazeera.net/NR/Exares/F c66bffd.bdff-4122

**10**-أمحمد الداسر، التحول الديمقراطي في المغرب العربي متحصل عليه من:

w3ena.ac.ma/Ena Final/démocratie-dans_le_MA_PDF.

**11**-محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي..الصعوبات و التحديات متحصل عليه من:

http: //www.Islam online.net Arabic maFaheem 2004 04 article 01 shtme.

**12**-صلاح الدين الجورشي، منظمات المجتمع المدني و معضلة التحول الديمقراطي في العالم العربـــي متحصل عليه من:

http: //www.annd.org/images stories/democracy doc/salah_el-dim-al-Jourshi.doc

**13**-رشيد جرموني، المجتمع المدني و التجربة المغريبية بين السياق الكوني متحصل عليه من:

http://www.maktoobolg.com/wp-content/blogs.dir/73627/Files/2009/07/almojtamae-lmadani.doc

**14**-عبد الإله بلقزيز، التناوب التوافقي في المغرب استثناء ، أم قاعدة متحصل عليه من:

http: //www.Arabr reneual-aryl-articles/gwir8.

**15**-محمد موافق، مميزات العمل الجمعوي بالمغرب متحصل عليه من:

http: //test.tanmia.ma/article.php3 ?id_article=1689&lang=ar

**16**-عبد السلام، المجتمع المدني في تونس: ثمرة وفاق وطني، مجلة فكرية متحصل عليه من:

www.afkaronline.org/arabic/archives/Sep-Oct2006/dammak.htm

**17**-برنامج إدارة الحكم في الدول، الحكم الراشد"المجتمـــع المـــدني" "...رغـــم إقـــرار ميثـــاق الســـلم والمصالحة الوطنية "متحصل عليه من:

http: //www.pagar.org/arabic/countries civil.Asp ?cid=5

**18**- -علاقة الدولة المجتمع المدني في الجزائر، متحصل عليه من:

http: //www.awfarab.org/page/jaz/2004/a.htm

خريطة المغرب العربي المصدر:

http: //images.google.com/imgres?imgurl=http: //geogafsa.iquebec.com/mndearabe.jpg&imgrefurl=http: //www.25q8.com/vb/showthread.php%3Ft%3D42745&usg=__vZTvCwA-8

**19**-مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، " التقرير الاستراتيجي العربي"، 2002-2003 .

<http: //acpss.ahram.org.eg/AHRAM/2001/1/1/R2RB20.HTM>

**20**-عمران الرشق ، "هوية الأقليات بين الدولة و المجتمع المدني " ،

<http: //www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue22/article22article07.htm>

**21** -هانسبيتر ماتيس ، "مكافحة الارهاب أنظمة عربية تخشى مكافحة الارهاب، ( ترجمة شـــيرين حامد فهمي )" ،

http: //www.islamonline.net/arabic/polities/2005/05/article07.shtml

**22** -الصراعات الداخلية في العالم العربي ، " الحالة الجزائرية " ،

http: //www.aljazeera.net/NR/exeres/664B7AE9-F470-4AB2-691E-

**23**- بوجمعة غشير ، "ملف الإصلاح يجب أن تتولاه مؤسسات المجتمع المدني لا 4878BB7E الحكومات"، 2005/05/05.

http: //www.amanjordan.org/arabic-news/wmview.php?artID=17078

**24**-ياسرقطيشات: المجتمع المدني والديمقراطية رؤية في صلب النظرية في الواقع العربي:
Yasser_quetchat,maktoobblog.com

**المقابلات:**

1. مقابلة مع الطالب: لعبيدي مسعود، ماجستير في العلوم السياسية بجامعة 7 افريل الزاوية ليبيا.
2. مقابلة مع رئيس الاتحاد العام الطلابي الحر السيد، "زقرور" بجامعة منتوري قسنطينة حول دور الاتحاد ، بصفته يمثل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني يوم الاثنين 19 أفريل 2010 على الساعة 14: 00.
3. مقابلة مع السيد فوضيل بومنجل، الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، بولاية قسنطينة يوم 20 مارس 2007.
4. مقابلة مع الأستاذ عبد الحميد أبو لاس: يومي 03-04 مارس 2009 بجامعة محمد خيضر ببسكرة، اثر مجيئه لحضور ملتقى حول الجماعات المحلية بالمغرب العربي، و هو أستاذ في الحقوق وينشط في مجال المجتمع المدني بالمغرب "طنجة".
5. مقابلة مع الأستاذ "عصام بلحسن"، يومي 03-04 مارس 2009 بجامعة محمد خيضر ببسكرة، اثر مجيئه لحضور ملتقى حول الجماعات المحلية بالمغرب العربي، و هو أستاذ في الحقوق بتونس"سوسة".

## فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة**..... | أ |
| **الفصل الأول:التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني** | |
| **تمهيد**..... | 2 |
| **المبحث الأول:مفهوم المجتمع المدني**..... | 3 |
| **المبحث الثاني: الجذور التاريخية للمجتمع المدني في الفكر الغربي**..... | 10 |
| -المطلب الأول: الثورة الفرنسية..... | 10 |
| -المطلب الثاني: مدارس المجتمع المدني..... | 11 |
| أولا:مدرسة العقد الاجتماعي..... | 11 |
| ثانيا: المجتمع المدني عند "فريدريك هيجل"..... | 15 |
| ثالثا: المجتمع المدني عند "كارل ماركس" كيان مزدوج..... | 16 |
| رابعا: "أنطونيو غرامشي" والمجتمع المدني..... | 17 |
| خامسا: المجتمع المدني عند "ألكسيس دي توكفيل" وفن إنشاء الجمعيات ... | 20 |
| **المبحث الثالث: خصائص المجتمع المدني وأدواره**..... | 25 |
| -المطلب الأول: خصائص المجتمع المدني..... | 25 |
| أولا: الخصائص المعنوية..... | 25 |
| ثانيا: الخصائص المادية..... | 31 |
| -المطلب الثاني: وظائف المجتمع المدني..... | 32 |
| **المبحث الرابع:أسس وأدوات بناء المجتمع المدني**..... | 39 |
| -المطلب الأول: أسس بناء وتفعيل المجتمع المدني..... | 39 |
| أولا: الأساس القانوني..... | 39 |
| ثانيا: الأساس السياسي..... | 40 |
| ثالثا: الأساس الاقتصادي..... | 41 |
| رابعا: الأساس الثقافي والإيديولوجي..... | 42 |
| -المطلب الثاني: وسائل المجتمع المدني..... | 43 |

أولا: آليات التأثير غير المباشرة..... 43
ثانيا: الأدوات..... 44
**خلاصة الفصل الأول**..... 45
**الفصل الثاني: ظاهرة المجتمع المدني في المغرب العربي في مرحلة الإنفتاح الديمقراطي**
**تمهيد**..... 47
التعريف بإقليم المغرب العربي..... 48
**المبحث الأول: العوامل الأساسية التي أدت بتنامي المجتمع المدني بالمغرب العربي**..... 50
-المطلب الأول: العوامل الداخلية..... 50
-تراجع أنظمة الحزب الواحد..... 50
-التطورات والضغوط الداخلية..... 52
-تراجع دور الدولة في التنمية..... 54
-إخفاق مشروع الثورة..... 56
-فشل الأنظمة الشمولية في معالجة المشكلات الوطنية..... 57
-العامل الثقافي ودوره في نمو المجتمع المدني..... 59
-المطلب الثاني: العوامل الخارجية..... 59
**المبحث الثاني: واقع المجتمع المدني في المغرب العربي في مرحلة الانفتاح الديمقراطي**..... 65
- المطلب الأول: دور المجتمع المدني في المغرب العربي..... 65
أولا: المغرب..... 66
ثانيا: تونس..... 71
ثالثا: ليبيا..... 73
رابعا: موريتانيا..... 77
- المطلب الثاني: علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المغرب العربي..... 82
**المبحث الثالث: وسائل تنشيط المجتمع المدني في المغرب العربي**..... 85
**خلاصة الفصل الثاني**..... 88

**الفصل الثالث: المجتمع المدني في الجزائر وزمن الانفتاح الديمقراطي**


**تمهيد**..... 90

**الميحث الأول: مفهوم الحركة الجمعوية**..... 91

**المبحث الثاني: تحولات المجتمع المدني الجزائري**..... 94

-المطلب الأول: المجتمع المدني ومرحلة الحزب الواحد FLN..... 94

-المطلب الثاني: : المجتمع المدني ومرحلة التحول الديمقراطي..... 98

أولا: عوامل تنامي المجتمع المدني في الجزائر..... 98

-نمو هامش الحريات..... 98

-الثقافة المدنية..... 99

-تزايد احتياجات الأفراد..... 100

-البعد الدولي..... 100

ثانيا: أحداث 5 أكتوبر 1988 ونتائجها..... 102

ثالثا: دستور 23 فيفري 1989..... 105

**المبحث الثالث:تنظيمات المجتمع المدني الجزائري ووظائفها**..... 111

-المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر..... 111

أولا: الأحزاب السياسية..... 112

ثانيا: النقابات العمالية..... 123

ثالثا: الاتحادات المهنية الجزائرية الرئيسية..... 127

رابعا: الحركة النسوية..... 127

خامسا: الجمعيات الثقافية..... 129

سادسا: الجمعيات التطوعية والطرق الصوفية والأخويات الدينية..... 130

سابعا: جمعيات حقوق الإنسان..... 130

ثامنا: الإعلام..... 132

تاسعا: المنظمات الطلابية..... 133

-المطلب الثاني: دور المجتمع المدني الجزائري..... 139

أولا: المجتمع المدني والاستقرار السياسي..... 142

ثانيا: دور المجتمع المدني في ظل الرشادة السياسية..... 145
ثالثا: الحركة الجمعوية في تنفيذ ورقابة القرارات..... 146
رابعا: المجتمع المدني وحقوق الإنسان..... 147
خامسا: المجتمع المدني وقضايا التنمية..... 148
سادسا: دور المجتمع المدني في حماية البيئة..... 149
**المبحث الرابع: معوقات المجتمع المدني وآفاقه**..... 152
-المطلب الأول: عوائق بناء المجتمع المدني في الجزائر..... 153
أولا: العوائق الخارجية للمجتمع المدني في الجزائر..... 154
-ضعف فعالية ودور المجتمع المدني..... 154
-غياب الثقافة السياسية..... 154
-الأزمة الجزائرية..... 155
-اللإستقلالية الجمعوية ..... 157
-تهميش المجتمع المدني..... 158
-ظهور ظاهرة اللامبالاة..... 158
-الإطار القانوني..... 159
ثانيا: العوائق الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر..... 159
-مصادر التمويل الذاتي..... 159
-عدم وجود الكفاءة القيادية..... 160
-غياب الثقافة السياسية..... 162
-المطلب الثاني: المجتمع المدني أمام رهانات البناء ومقاربات تحديث المجتمع.. 164
**خلاصة الفصل الثالث**..... 169
**الخاتمة**..... 172
**قائمة المراجع**..... 177
**فهرس الموضوعات**..... 194
**الملاحق**..... 199

مقدمة.....
أهمية موضوع الدراسة
أهداف الدراسة
أسباب اختيار موضوع الدراسة(الموضوعية والذاتية)
إشكالية الدراسة
حدود الدراسة
الفرضيات
الدراسات السابقة
منهج الدراسة
هيكلة الدراسة

## الفصل الأول:التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني

تمهيد.....1
المبحث الأول:مفهوم المجتمع المدني.....2
المبحث الثاني:الجذور التاريخية للمجتمع المدني في الفكر الغربي.....8
المطلب الأول:الثورة الفرنسية.....9
المطلب الثاني:مدارس المجتمع المدني.....10
أولا:مدرسة العقد الاجتماعي.....10
ثانيا:المجتمع المدني عند "فريدريك هيجل".....14
ثالثا:المجتمع المدني عند"كارل ماركس"كيان مزدوج.....16
رابعا:"انطونيو غرامشي"و المجتمع المدني.....17
خامسا:المجتمع المدني عند"الكسيس دي توكفيل"وفن إنشاء الجمعيات.....19
المبحث الثالث:خصائص المجتمع المدني و أدواره.....25
المطلب الأول:خصائص المجتمع المدني.....25
أولا:الخصائص المعنوية.....25
ثانيا:الخصائص المادية.....31
المطلب الثاني:وظائف المجتمع المدني .....32
المبحث الرابع:أسس و أدوات بناء وتفعيل المجتمع المدني.....39
المطلب الأول:أسس بناء و تفعيل المجتمع المدني.....40
أولا:الأساس القانوني.....40
ثانيا:الأساس السياسي .....40

ثالثا:الأساس الاقتصادي.....42
رابعا:الأساس الثقافي والإيديولوجي.....42
المطلب الثاني:وسائل المجتمع المدني.....44
أولا:آليات التأثير غير المباشرة.....44
ثانيا:أدوات المجتمع المدني.....45

**الفصل الثاني:ظاهرة المجتمع المدني في المغرب العربي في مرحلة الانفتاح الديمقراطي**

تمهيد.....48
المبحث الأول:العوامل الاساسية التي ادت بتنامي المجتمع المدني بالمغرب العربي.....51
المطلب الأول:العوامل الداخلية.....51
المطلب الثاني:العوامل الخارجية.....61
المبحث الثاني:واقع المجتمع المدني في المغرب العربي في مرحلة الانفتاح الديمقراطي.....67
المطلب الأول:دور المجتمع المدني في المغرب العربي.....67
أولا:المغرب.....69
ثانيا:تونس.....73
ثالثا:ليبيا.....75
رابعا:موريتانيا.....79
المطلب الثاني:علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المغرب العربي.....83
المبحث الثالث:وسائط تنشيط المجتمع المدني في المغرب العربي.....86

**الفصل الثالث:المجتمع المدني في الجزائر و زمن الانفتاح الديمقراطي**

تمهيد .....91
المبحث الأول:مفهوم الحركة الجمعوية.....92
المبحث الثاني:تحولات المجتمع المدني الجزائري.....95
المطلب الأول:المجتمع المدني و مرحلة الحزب الواحد.....95
المطلب الثاني:المجتمع المدني و مرحلة التحول الديمقراطي.....99
أولا:عوامل تنامي المجتمع المدني في الجزائر.....99
ثانيا:أحداث 05 أكتوبر 1988 ونتائجها.....103
ثالثا:23 فيفري 1989.....107
المبحث الثالث:تنظيمات المجتمع المدني الجزائري ووظائفها.....113
المطلب الأول:مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر.....113
أولا:الأحزاب السياسية.....113

ثانيا:النقابات العمالية.....114
ثالثا:الاتحادات المهنية الجزائرية الرئيسية.....125
رابعا:الحركة النسوية.....129
خامسا:الجمعيات الثقافية.....132
سادسا:الجمعيات التطوعية والطرق الصوفية و الأخويات الدينية.....132
سابعا:جمعيات حقوق الإنسان.....132
ثامنا:الإعلام.....134
تاسعا:المنظمات الطلابية.....136
المطلب الثاني:دور المجتمع المدني الجزائري.....139
أولا:المجتمع المدني و الاستقرار السياسي.....139
ثانيا:المجتمع المدني في ظل الرشادة السياسية.....141
ثالثا:الحركة الجمعوية في تنفيذ ورقابة القرارات.....145
رابعا:المجتمع المدني و حقوق الإنسان.....149.
خامسا:المجتمع المدني و قضايا التنمية.....150
سادسا:المجتمع المدني والبيئة.....150
المبحث الرابع:معوقات المجتمع المدني في الجزائر وآفاقه.....151
المطلب الأول:عوائق بناء المجتمع المدني في الجزائر.....151
أولا:العوائق الخارجية للمجتمع المدني في الجزائر.....153
ثانيا:العوائق الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر.....158
المطلب الثاني:المجتمع المدني أمام رهانات البناء و مقاربات المجتمع.....164
الخـــاتمـــة.....171
الملاحق.....174
المراجع.....